

أصول التربية

تأليف

الدكتور حمود محسن قاسم المليكي

أستاذ الإدارة والإشراف التربوي المساعد

كلية التربية جامعة ذمار

Almolukeyhamood@gmail.com

٠٠9677777710972

م ٢٠١٣

عنوان الكتاب : أصول التربية.
المؤلف : المليكي، حمود محسن قاسم.
رقم الإيداع : (٤١) - ٢٠١٥/٩/٥ م.
بيانات النشر : مكتبة الأوائل للطباعة والتوزيع، ذمار ، اليمن.

**Copyright ©
All rights reserved**

الطبعة الثانية - ٢٠١٦ م

**يمنع طبع هذا الكتاب أو تصويره أو استنساخه أو ترجمته كليا أو جزئيا
إلا بإذن خطي من المؤلف.**



تصميم غلاف الكتاب:

عبدالمك العفاري

ت: ٧٧٣٦٢١٤١٤

E-mail: abdu20152015@hotmail.com



لكافة طلبة الكليات التربوية ولكل العاملين في مجال تربية النشء
وإعدادهم الإعداد السليم أهدي لهم ثمرة جهدي المتواضع سائلا الله أن يكون جهدا
قيما يسهم في خدمة العلم والمعرفة.. وان يكتب هذا الجهد في ميزان حسناتي
وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت واليه أنيب وحسبي الله ونعم الوكيل

المؤلف

مقدمة:-

التربية عملية اجتماعية يضطلع بها المجتمع اليمني لبناء شخصية أفراده على نحو يمكنهم من مواصلة حياتهم، وتطويرها، وتنمية جوانب شخصياتهم في كافة المستويات انطلاقاً من الدين الإسلامي الحنيف".

إن التربية في أساسها عملية اجتماعية نفسية ، تعنى بالفرد ، وتعكس ما في المجتمع من قيم ومثل وعادات وتقاليد وأنماط سلوك، وهي كذلك أهم أداة للمجتمع في صنع المستقبل واللاحق بالركب المعاصر من خلال إعداد الفرد وتكوين شخصيته بشكل سوي، وتعد التربية بحكم دورها وطبيعتها، أكثر جوانب المجتمع عرضة للتغير، خاصة في ظل المتغيرات الحادة التي تتطوي عليها الثورة المعلوماتية، والتي ستحدث بالضرورة هزات عنيفة في منظومة التربية وفلسفاتها وسياساتها، ودورها، ومؤسساتها، ومناهجها والتربية لها أصولها التي ينبغي معرفتها كون أصول التربية هي الأساس لكل المفاهيم والأسس، ولعل الدور المهم التي تؤديه التربية في هذا العصر عصر المعلوماتية يؤكد لنا بأن التربية هي المشكلة وهي الحل، فإذا عجزت التربية ومؤسساتها التعليمية أن تصنع بشراً قادراً على مواجهة التحديات المعلوماتية فمآل كل جهود التنمية إلى الفشل مهما توافرت الموارد الطبيعية والمادية، ولا بد أن ندرك أنه لا مخرج لانتشار أمتنا العربية من أزمتها الراهنة سوى العمل بأصول التربية، والعمل بتلك الأصول مدخلنا الأساسي إلى التنمية الشاملة التي أحدثتها الثورة المعلوماتية في شتى المجالات.

ولذلك حرصت أن أعطي نبذة عن التربية كنشاط إنساني من حيث المفهوم والأهداف والوسائل، والوظائف، والأهمية، والمجالات، وصولاً إلى أهم الأصول التربوية، بالإضافة إلى تقديم عرض عن أهم الوسائل والوسائط التربوية والمتمثلة بالأسرة والمدرسة، ووسائل الإعلام، ، وكذلك حرصت تسليط الأضواء بالشرح والتحليل عن أهم الأصول والأسس التربوية التي احتوت عليها التشريعات التعليمية في بلادنا، واختتمت هذا الجهد بالحديث عن العولمة من حيث المفهوم العلمي والأشكال والمخاطر ودور التربية في التصدي لسلبياتها والاستفادة من ايجابياتها ان وجدت.

المؤلف

د/ حمود محسن قاسم الميكي

فهرس المحتويات

الصفحة	المحتويات
الفصل الأول	
التربية المفهوم والوظائف	
٧	مفهوم أصول التربية وأهمية دراستها
٩	مفهوم التربية وتطورها وخصائصها
١٤	ضرورة التربية وأهميتها
٢٤	وظائف التربية
٢٥	أبعاد التربية
٢٥	مجالات التربية
الفصل الثاني	
الأصول الأساسية للتربية	
٣٠	الأصول الدينية للتربية
٣٠	الأصول التاريخية للتربية
٤١	الأصول الاجتماعية للتربية
٥٧	الأصول الاقتصادية للتربية
٦٠	الأصول الفلسفية للتربية
٦٦	الأصول الإيديولوجية والسياسية للتربية
٦٧	الأصول الثقافية للتربية
٨٢	الأصول النفسية والصحية للتربية
٨٤	الأصول العلمية والتعليمية للتربية
٨٦	الأصول الوطنية والقومية للتربية
٨٧	الأصول الإدارية للتربية
٨٨	الأصول التنموية للتربية

الفصل الثالث	
الوسائط والوسائل التربوية	
٩٥	- الأسرة
١٠٥	- المدرسة
١٠٨	- جماعة الرفاق
١١٣	- وسائل الإعلام
الفصل الرابع	
الأصول والأسس التربوية في التشريعات التعليمية في الجمهورية اليمنية	
قراءة تحليلية	
١٢٤	التشريعات بشمال الوطن بعد ثورة ٢٦ من سبتمبر عام ١٩٦٢م حتى قيام الوحدة
١٣٠	التشريعات التعليمية في جنوب الوطن بعد الاستقلال ١٩٦٧م حتى تحقيق الوحدة
١٣٦	التشريعات التعليمية بعد إعادة تحقيق الوحدة المباركة حتى الوقت الراهن
الفصل الخامس	
العولمة مفهومها - أشكالها - مخاطرها	
١٤٨	مفهوم العولمة
١٥٠	أشكال العولمة (الاقتصادية - السياسية - الثقافية)
١٥٤	إيجابيات وسلبيات العولمة
١٥٨	مخاطر العولمة
١٥٨	دور التربية في التصدي لسلباتها ومخاطرها

الفصل الأول

- مفهوم أصول التربية
- أهمية دراسة أصول التربية
- مفهوم التربية
- أهمية التربية
- وظيفة التربية
- أبعاد التربية
- مجالات التربية

• مفهوم أصول التربية : -

العلوم التربوية من أهم فروع العلوم الإنسانية التي تبحث في الإنسان وعلاقاته ببيئته الخارجية وتضم مختلف المعارف الخاصة بظاهرة تنشئة الإنسان، وتقسّم العلوم التربوية إلى أقسام وفروع مختلفة كل فرع منها يبحث جانبا من جوانب الظاهرة الخاصة بالنمو الإنساني، وأهم هذه الفروع هو فرع أصول التربية. وتأتي هذه الأهمية من أنه وفلسفة التربية هما حركة الوصل بين التربية كنظام، وبين ثقافة المجتمع وفلسفته ثم تأتي بقية الفروع بعدها وإن كان نفس القدر من الأهمية ينصب على أصول التربية وتاريخ التربية لأنهما الميدان اللذان يعكسان التطبيقات التربوية في الأنظمة التعليمية سواء كانت معاصرة أو ماضية ثم تأتي بقية المواد التربوية التي تطبق ما تتوصل إليه أصول التربية.

وقد تحدث الكثير من الباحثين والمهتمين في التربية عن أصول التربية وأسهبوا في كتاباتهم عنها والبعض منهم أطلق عليها أسس التربية، والبعض تحدث عنها دون الإشارة إلى الأسس أو الأصول، واختلفت الكتابات باختلاف الباحثين ومدارسهم فمنهم من أوجز واختصر الأسس إلى أسس تاريخية وفلسفية، وثقافية واجتماعية، ونفسية، ومنهم من توسع في ذكر الأسس، وهناك بعض من المؤلفات والكتب تحدثت عن أساس واحد فقط، وفي ضوء ذلك الكم الهائل من المؤلفات والأبحاث التي تحدثت عن أسس التربية لم يكن امام المؤلف سوى خيار الإيجاز والاستخلاص من الكتب والدراسات التي اطع عليها مصنفها إياها إلى الأصول التالية:-

- الأصول الدينية
- الأصول التاريخية
- الأصول الأيدلوجية والسياسية
- الأصول الوطنية والقومية
- الأصول الثقافية
- الأصول الفلسفية
- الأصول الاجتماعية
- الأصول النفسية والصحية
- الأصول الإدارية
- الأصول العلمية والتعليمية
- الأصول الاقتصادية
- الأصول التنموية

وتعرف أصول التربية بعدة تعريفات نورد منها ما أورده (عامر، ص ٢٦) بأنها:

- ذلك العلم الذي يهتم بدراسة الأصول أو الأسس التي يبني عليها تطبيق تربوي سليم ثم أنها الدراسة التي تهدف إلى تزويد الطالب أو الدارس بمجموعة النظريات والحقائق والقوانين التي توجه العمل التربوي التطبيقي ومصادر هذه النظريات، والقوانين قد تكون الفلسفات المختلفة أو الأديان أو القيم الاجتماعية أو نتائج التجريب في علم النفس والاجتماع وغيرها من فروع المعرفة المختلفة.

- أنها القواعد والأسس والمبادئ والنظريات والمسلمات والافتراضات والحقائق التي يقوم عليها أي نظام تربوي أو هي الجذور والمنابع التي تنبثق منها الأفكار والنظريات والممارسات التربوية.

- أنها تعني بالقواعد والأسس التي تحكم عمل المؤسسات التربوية المختلفة وما تقدمه من خبرات تربوية من إقامة منهج تربوي مناسب أو تنظيم للسلم التعليم أو اقتراح إدارة تربوية سليمة أو تخطيط تربوي ناجح أو طريقة تدريسية ذات كفاءة عالية أو وضع نظام جديد للتقويم.

ومن خلال تلك التعريفات نستطيع القول بان الأصول تعني مجموعة الأسس التي تشكل الإطار النظري للتربية والقاعدة الأساسية التي تحدد غايتها، وتوضح معايير نجاحها، وتضفي نوعاً من التوحد على أنشطتها ومفاهيمها وتحلل عملياتها باتزان وتكامل.

● أهمية دراسة أصول التربية :-

قوة المجتمع وقوة مستقبله، وقوة التعليم فيه لا تأتي من تلقاء نفسها ولا تفرض عليه بقوانين خارجة عن طبيعته الاجتماعية أو عن ظروف الزمان والمكان التي يعيش فيها هذا المجتمع. وإنما هي في فهم الأصول التي يقوم عليها والتي بها يستطيع أن يكون قوة بالفعل في عمليات التغيير، والأصول في التربية هي العمق الذي يكسبها صفتها كمهنة ووظيفتها كقوة اجتماعية، والدراسة في الأصول هي دراسة المسلمات والفرضيات والتطورات التي تؤثر على الممارسات التعليمية وعلى عمل المؤسسات التربوية، كما أنها تهدف إلى الكشف عن هذه المسلمات والفرضيات والتطورات من التطور الفلسفي الاجتماعي، والاقتصادي،

والتاريخي من أجل الوصول إلى نظام فكري متنسق يوجه العمل التربوي في مجال التطبيق فدراسة أصول التربية لا تهتم بالبحث وراء الأهداف والغايات النهائية للتربية أو طبيعة هذه الأهداف أو بنواحي الفهم والتفسير والتحليل الخاص بها فحسب، وإنما تعني في الأساس بالنتائج التي تثبت صحتها في مجال التطبيق التربوي أو التي لها آثار ايجابية على التطبيق التربوي.

كما أن دراسة أصول التربية هي دراسة نظرية للأسس المختلفة التي تقوم عليها التربية، والهدف من دراستها هو فهم طبيعة العملية التربوية ودراسة مختلف جوانبها وأبعادها وما يمكن أن تؤدي إليه هذه الدراسة من تطويرها وتحسينها وترجع أهمية تدريسها للمعلمين لتزويدهم بتوجيهات لها فائدة عملية وإمدادهم بمجموعة من الأفكار والنظريات التي يمكن تطبيقها في مواقف تربوية مختلفة داخل الفصل الدراسي أو خارجه.

إن دراسة المربي بصفة عامة والمعلم بصفة خاصة لأصول التربية التي تحكم عمله النظري والتطبيقي يجعل نشاطه ذا معنى وذا غاية واضحة. (عامر، ص ٢٨)

ويمكننا القول أن أصول التربية هي العمق الذي يكسب العامل في مجال التربية والتعليم صفته كمهنة ووظيفته كقوة اجتماعية، ودراسة أصول التربية هي دراسة لفلسفة المجتمع والتي يمكن من خلالها إحداث عمليات التحول الاجتماعي ما دام أن أحدا لا ينكر امتداد خدمات التعليم والتربية إلى سائر الناس ولا ينكر أحد الدور البارز الذي يمكن أن تسهم به التربية إسهاما فعليا في إيقاظ الناس والاشتراك الفعلي في إدارة شئون مجتمعاتهم وفي توجيه مصير العالم المعاصر.

● مفهوم التربية :-

تعود كلمة التربية لغوياً إلى ثلاثة أصول الأصل الأول: ربا، يربو: بمعنى: نما، ينمو والأصل الثاني: ربي، يربي: ومعناه: نشاء وترعرع، والأصل الثالث: رب يرب: ومعناه: أصلحه وتولى أمره، وساسه وقام عليه ورعاه. (الذيفاني، ص ١٠)

ومن الاستخدامات القرآنية للتربية ما جاءت بمعنى "ربت" أي زادت ونمت في قوله عز وجل ﴿فَإِذَا أَنْزَلْنَا عَلَيْهَا الْمَاءَ اهْتَزَّتْ وَرَبَتْ﴾ (فصلت، آية ٣٩)، وبمعنى يربو بقوله تعالى ﴿وَمَا آتَيْتُمْ مِنْ رَبٍّ لِيَرْبُؤُوا فِي أَمْوَالِ النَّاسِ فَلَا يَرْبُوا عِنْدَ اللَّهِ﴾ (الروم، آية ٣٩)، ورابيا بمعنى

عاليا في قوله تعالى ﴿فَاخْتَمَلَ السَّبِيلُ رَبِّدًا رَابِعًا﴾ (الرعد، آية ١٧) وبمعني يربيه أي ينميه، في قوله تعالى ﴿يَمْحَقُ اللَّهُ الرَّبَا وَيُرْبِي الصَّدَقَاتِ﴾ (البقرة، آية ٢٧٦)، وبمعني نشأ أو نشأه، في قوله تعالى ﴿وَقُلْ رَبِّ ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرًا﴾ (الإسراء، آية ٢٤)، وبهذا فالتربية لغة تعني الزيادة، والنمو، والنشوء، والترعرع والإصلاح والرعاية. (علي، ص ١٦)

أما المفهوم الاصطلاحي للتربية فقد حظي باهتمام كبير من قبل ذوي الاختصاص في مختلف المجالات والتخصصات التربوية والتعليمية، فعند علماء الغرب نظر كل عالم ومفكر تربوي إلى التربية من زاويته الخاصة، فنجد مفاهيمها متناقضة في كثير من الأحيان فأفلاطون يرى فيما أشار إليه (العمارة، ص ٩) أن التربية "هي التي تضيء على الجسم والنفس كل جمال وكمال ممكن لهما".

ويرى أرسطو ما ذكره (المرزوقي، ص ٤٠) أن الإنسان يمر في حياته بأطوار ثلاثة "طور النشأة الجسمية وهو الطور الأول من الطفولة، وطور النفس النزوعية أي نشأة الإحساس والغرائز أو الجانب غير العقلي من النفس، ثم طور القوى الناطقة أو العقلي وأن التربية تسير على نمط هذا التطور الطبيعي، فتعنى في كل مرحلة بتربية القوة التي تظهر فيها".

ويرى جان جاك روسو ما ذكره (الفنيس، ص ١٨١) أن التربية "عملية نمو متناسقة متزنة مفيدة لأنها تسمح للقوى الطبيعية أن تجري مجراها وتحقق التربية هدفها عندما تسمح للطفل أن يعيش حياته اليومية وفق ميله الطبيعي".

ويرى يوحنا هربارت ما ذكره (عيسي، ص ١٧) أن "الغاية من التربية هي الأخلاق والوصول للفضيلة بالتعليم والتوجيه والنظام".

ويرى جون ديوي ما ذكره (الجيار، ص ٢٠٦) أن التربية "عملية مستمرة من التنظيم والتكوين الجيد للخبرة فلها بكل موقف هدف، ويقدر الأثر التربوي تراها تصل إلى ذلك الهدف، وهو التحرير المباشر لنوع الخبرة".

أما علماء المسلمين فينظرون إلى التربية أنها الشمول لكافة جوانب نمو الإنسان كون الإسلام الحنيف يؤكد على تربية الإنسان بشمولية وتكامل، فيرى الراغب الأصفهاني ما ذكره (الجيار، ص ٢٠٦) أن التربية "أنشأ الشيء حالا فحالا إلى حد التمام"، ويرى البيضاوي في

تفسيره "أنوار التنزيل وأسرار التأويل" فيما ذكره (النحلاوي، ص ٧)، أنها "تبليغ الشيء إلى كماله شيئاً فشيئاً".

كما يرى الحصري ما ذكره (ناصر، ص ١٦) أنها "أن تنشئ الفرد قوي البدن، حسن الخلق، صحيح التفكير، محباً لوطنه، معترفاً بقوميته، مدركاً واجباته، مزوداً بالمعلومات التي يحتاج إليها في حياته".

كما عرفها (Hammel) بأنها "كل النشاطات المتعلقة بقدرة الفرد على التعلم والاكتساب، والاختيار، والإبداع والاتصال، والتحدي، والاستجابة للتحدي لتكون للفرد أهداف واضحة للعيش بمجتمع اليوم ومجتمع الغد، وبنفس الوقت ينال الرضي في أثناء تحقيق تلك الأهداف".

في حين عرفها (راشد، ص ٢١) بأنها "تنمية الفرد تنمية شاملة متكاملة متزنة من جميع جوانب التلميذ الروحية والعقلية والبدنية والنفسية والاجتماعية".

أما (الذيفاني، ص ١٦) فقد عرفها بأنها "عملية اجتماعية ذات مدلول واسع وبعيد، فهي تجسيد الرؤية الأيديولوجية والفلسفة العامة للدولة والمجتمع، ومن خلالها يتم ترسيخ وتجذير هذه النظرة وتلك الإيديولوجية".

في حين يعرفها (عيسي، ص ٩) من الناحية الموضوعية على أنها "علم إنساني متطور، يقوم على أصول وقوانين وتجارب تنمي السلوك الإنساني وتضبطه، ويبحث هذا العلم في الأهداف والوسائل التي تصل بالإنسان إلى كماله شيئاً فشيئاً".

كما عرفها (الدعيلج، ص ١٥) من الناحية التطبيقية أنها "مهنة التنمية الإنسانية من جميع نواحيها" وعرفها (الطبيب، ص ٢٢) بأنها "العمل المنسق المقصود الهادف إلى نقل المعرفة وخلق القابليات وتكوين الإنسان والسعي به في طريق الكمال من جميع النواحي وعلى مدي الحياة".

كما عرفها (دندش، ص ١٦) أنها "عملية تشكيل وإعداد أفراد إنسانيين في مجتمع معين، في زمان ومكان معينين، حتى يستطيعوا أن يكتسبوا المهارات، والقيم والاتجاهات، وأنماط السلوك المختلفة التي تيسر لهم عملية التعامل مع البيئة الاجتماعية التي ينشئون أفراداً فيها ومع البيئة المادية".

وعبر عنها (طالب، ص ٢٠) بأنها "تأثير البيئة على الفرد لإحداث تغيير دائم في عاداته السلوكية وفي أفكاره واتجاهاته".

كما يعرفها معجم العلوم السلوكية فيما أشار إليها (مرسي، ص ١٨) بأنها "مجموعة العمليات التي من خلالها يقوم الفرد بتنمية قدراته واتجاهاته وصور أخرى من السلوك ذات القيمة الايجابية في المجتمع الذي يحيا فيه".

ومن التعريفات السابقة للتربية نجد أن هناك إجماعاً على أن الإنسان هو الهدف المقصود من التربية، وإن اختلفت المفاهيم فالاختلاف بالمضامين التربوية التي تستهدف الإنسان وفق المجتمع الذي يعيش فيه، وأن التربية هي بالأخير إعداد الإنسان في مجتمع معين وفي زمن معين من خلال إكسابهم أنماطا سلوكية مختلفة، واتجاهات وقيماً تمكنهم التعامل مع البيئة التي يعيشون فيها، وأنها تسعى لإعداد الإنسان إعداداً شاملاً بتكوين جسمه وفكره وخلقه، وأن المفهوم الإسلامي الذي يشمل الإنسان روحياً ومادياً، هو أشمل مفهوم من مفاهيم التربية لتمييزه بخصائص وصفات عديدة منها: أن التربية عملية تكاملية تتناول جميع جوانبه الجسمية والعقلية والنفسية، والخلقية، وهي لا تقتصر على الفرد فحسب بل تتعداه إلى المجتمع ككل، وأنها تختلف باختلاف الزمان والمكان أي أنها دائماً متغيرة متطورة، تنظر إلى الإنسان على أنه خليفة الله في الأرض، وهي عملية مستمرة لا تنتهي بزمن معين من عمر الإنسان، بل تستمر مع الإنسان طيلة حياته.

والتربية كموضوع يجب أن تعطي أهمية كبيرة فعن طريقها تتم عملية الحياة بانسجام وتوافق مع المجتمع وعن طريق التربية أيضاً ترقى الأمم وتتقدم. ومنذ عرف التاريخ والفلاسفة يبحثون عن أفضل السبل للحياة الإنسانية الجيدة على هذه الأرض ومن ثم يهدفون إلى تحقيق بقائهم وبقاء نظمهم، وقيمهم، ومبادئهم، وقوانينهم، وشرائعهم واستمرار أفكارهم، ومنتجات عقولهم وكان سبيلهم في غرس كل هذه المبادئ والمعتقدات، والأفكار، وزرعها في عقول الأجيال واستمراريتها هو العملية التربوية التي تنقل هذا المبادئ والأفكار إلى الأجيال ولم يكن هذا النقل عشوائياً في أي يوم من الأيام بل كان ولا يزال وسيبقى منظماً مرسوماً مقنناً ينقل للأجيال اللاحقة بنظام ويخطط متابعة يرضى عنها هؤلاء كما يرضى عنها المجتمع بما فيه من نظم وقيم وأنظمة حكم كما لم تكن هذه العملية جامدة بل كانت متطورة متغيرة متدرجة، فالتربية إذا:

- عملية عالمية لا تقتصر على فئة دون أخرى أو نوع من البشر دون آخر .

- عملية تعد الإنسان بما يناسبه في حياته اليومية وممارساته الحياتية.

- تعد الإنسان المفكر الإنسان الذي يبني اليوم ليسكن غدا وينمو بعد غد ويخلف تراثا قيما للأجيال علي مر السنين إنها تعد الإنسان القابل للتكيف المتفتح للتطور والازدهار إنها عملية بناء البشر وهي عملية ليس سهلة ولا يمكن التحكم بها كما يبني المهندس عمارة شامخة أو المصانع صناعة قوية إنها عملية إنسانية تعني بالإنسان. وإن هذه العملية قديمة قدم المخلوقات على وجه هذه الأرض وهي مستمرة استمرار الحياة على وجه هذه البسيطة وستبقى مع بقاء الإنسان، ولقد كانت العملية التربوية ولا تزال مجال اهتمام المجتمعات المتطورة ، والتقدمية وقد أولت الدول المعاصرة والحضارية عناية خاصة للتربية وخصصت لها المال والجهد وأعدت لها الخبراء والمتخصصين لما لها من أهمية في صنع الإنسان المتطور في المجتمعات العصرية. ولم تكن العملية التربوية يوم أو ساعة ولكنها عبارة عن تراكمات من الخبرات والسلوكيات التي رضيت عنها الشعوب على مر الزمن فبواسطة العملية التربوية عرف الفرد الحقائق الموجودة في العالم وتعلم المهارات التي تفيده في الحياة وبواسطتها نمت قدراته وتشعبت ميوله وحققت رغباته ولهذا جاءت التربية بمفاهيم كثيرة وفسرت بمعان عدة ولكن كل معرف لها لا يعدو أن يخرجها من نطاق الفائدة والتكيف مع الحياة المحيطة في الوقت المحدد والمكان المعين. إن العملية التربوية ليست حكرًا على أحد ولا هي مهمة إنسان دون آخر كما أنها عملية عامة قد يقوم بها الأب أو الأم أو المدرس أو المدرسة أو السائق أو البائع أو أي مخلوق قد تأهل لذلك: أي: مخلوق عرف قيم مجتمعه وتقاليده عرف عاداته وقيمه ونظمه عرف ما هو صالح وغير صالح عرف ما له وما عليه فرجل الدين مربي والمدرس مربي والأب مربي والقائد مربي ولأن العملية التربوية عملية تكيفه أي عملية تكيف مع الحياة والتأقلم مع البيئة المحيطة سواء كانت البيئة الطبيعية أو الاجتماعية أو الثقافية أو الاقتصادية فهي عملية قديمة قدم هذه الحياة فمنذ وجد الإنسان وهو يدرّب أبناءه على العيش في البيئة والتغلب على صعاب الحياة وتلك هي العملية التعليمية التي يحافظ بها الإنسان على بقائه وبالتالي استمراريته. لقد بدأ الإنسان الحياة منفردًا وتزوج وصار له عائلة وكبرت العائلة فأصبحت عشيرة وتجمعت العشائر وتكونت القبيلة واتحدت القبائل فتكونت الدولة وصار لابد لهذا

التراث من ديمومة وكانت ديمومته بالعملية التربوية التي تنقل التراث وتحافظ عليه وتنميه وتطوره وتبقيه على الدوام واتسعت معاني العملية التربوية باتساع المجتمعات واختلفت باختلاف الأمم وتتوعت بتنوع الأنظمة وتعددت بتعدد المفكرين لهذا صارت مدلولات التربية مختلفة وشاملة وعامة لا تخص فئة واحدة دون الأخرى، ولا تقتصر على أمة دون غيرها ولا هي وليدة زمان دون زمان بل هي عملية استمرارية غير محدودة بزمان أو مكان أو شعب دون شعب. فهي عملية هامة لبني البشر وأهميتها تكمن في كونها الطريق المنظم لنقل التراث استمرار بقائه لكل الأمم. إن جذور التربية قديمة وفروعها مستحدثة وثمارها تقدمية مستمرة وهي بالتالي شجرة باسقة الطول جذورها في أعماق الأرض وفروعها في أعالي السماء. (عامر، ص ٥٦-٥٧).

● ضرورة التربية وأهميتها :-

بالرغم من محاولة كثير من المربين قديماً وحديثاً تعريف التربية بتعريف جامع إلا أنهم اختلفوا في ذلك اختلافاً كبيراً ، نظراً لاختلافهم في تحديد الهدف من التربية من جهة ولاختلافهم في تحديد أهداف المجتمع من جهة أخرى ، ولكن على الرغم من ذلك نجد أن هناك مجموعة من الأهداف تكاد تكون مشتركة بين اغلب تعريفاتهم ، ومن تلك الأهداف التي اشار اليها (الكلابي، ٢٠١٠، ص ٥) بالاتي:

- ١- **تكوين المواطن الصالح** : أي تكوين الشخص الذي يمثل للأوامر والنواهي والقوانين في المجتمع من محض إرادته .
- ٢- **النمو الكامل للفرد** : فالتربية تُعد الفرد إعداداً يؤهله كي يكون متكاملًا من النواحي الجسدية والعقلية والانفعالية والخلفية والحركية . . . الخ .
- ٣- **بناء شخصية الفرد** : حيث تعمل التربية على تكوين السلوك وتوجيهه لبناء الفرد في المجتمع من جميع النواحي .
- ٤- **تحقيق الكفاية الإنتاجية** : حيث يتم الوصول للكفاية الإنتاجية عن طريق الخطط الموضوعية لزيادة إنتاج المصانع والثروة الحيوانية والصناعية والطبيعية وذلك بإنشاء المدارس المتخصصة لإعداد أشخاص مؤهلين لذلك .
- ٥- **مساعدة الفرد على التكيف** : وذلك بإكسابه الاتجاهات التي تفيده في التكيف مع بيئته الطبيعية والاجتماعية .

و يشير (الحاج، ٢٠١٠، ١١١)، إن التربية هي أعظم وأقوى أداة أخترعها الإنسان على هذه البسيطة، بها يحافظ على وجوده، وبواسطتها تستمر ثقافته وهويته القومية، ومن خلالها يطور المجتمع أنماط ثقافته ويجدد أساليب عيشه.. وقد تأكد . بما لا يدع مجالاً للشك . أن أي مجتمع يمكنه بواسطة التربية أن يصنع نهضته، ويحقق قوته بالدرجة التي يوليها للتربية، أو العكس، فيها يصنع تخلفه ويخطط لفشله. إنها بحق الداء لكل العلل والأدواء في كل آن وحين، سواء زمن السلم، أم زمن الحرب، أو في الرخاء والشدة.

تلك بدهيات أكدتها . بجلاء . حقائق التاريخ، وحكمة الحياة، كما بينتها نتائج وخبرات الأمم والشعوب التي ظهرت على مسرح التاريخ، من أنه ما من حضارة ظلت حاضرة، واستمرت سامقة، أو وجد نظام حكم، كانت له القوة والهيمنة، إلا ووقف خلفه، وسار معه، ويسبق حركته نظام تربوي قوي جملة وتفصيلاً، شكلاً ومضموناً..

ولا مندوحة، إن كانت التربية مهنة الأنبياء والرسل في غايتها النهائية، مثلما ظلت مهنة الفلاسفة والمفكرين، والزعماء والمصلحين، ومحط اهتمام بالغ ودائم من قبل علماء وباحثي العلوم الاجتماعية خصوصاً، وفي مقدمتهم علماء التربية، وعلم النفس، وميداناً خصباً للحركات الثورية والإصلاحية، وغيرها. ولا غرو أيضاً أن تشكلت في غضون العقود المنصرمة العديد من المنظمات الدولية والإقليمية والمحلية المتخصصة في التربية، مثلما غدت التربية اليوم الشغل الشاغل لقادة الدول والحكومات، ورجال الاقتصاد والسياسة والمجتمع، قبل التربويين، وخبراء التنمية، بل وهماً للمجتمع كله، مثلما هي اليوم القطاع الأول، سواء للاستثمارات وتوظيف قوة العمل، أو القطاع الذي يستوعب معظم القوى العاملة وغيرها.

إن جدلية التربية مع حياة المجتمعات الإنسانية فرض عليها أن تكون حاضرة في قلب الأحداث والتحويلات بكل حلوها ومرها، وبنوعاًً لصيرورة الحياة بكل متناقضاتها، وأداة لسبر أغوارها؛ كون التربية أداة لبقاء المجتمع واستمرار ثقافته من مختلف أبعاد حياته حفظاً وتجديداً.. وهنا فالتربية إذا كانت تستمد وجودها من ثقافة المجتمع، أهدافاً ومضموناً، أساليب ووسائل، فإنها تعمل على إعادة إنتاجها في أفضل صورة ممكنة، أي أنها أداة الثقافة لاستمرار وجودها حفظاً وتطويراً. وكونها أداة مجتمعية؛ فإنها تتشكل وفقاً لظروف هذا المجتمع، أو ذاك، مهما بلغ حجمه ومستوى تطوره، وبلغ حداً من البساطة، أو التعقيد.

تلك هي طبيعة التربية وخاصيتها الفريدة، التي تسمدها من خطورة المهام الجسيمة الملقاة عليها، بكونها أساس بقاء المجتمع واستمرار هويته.. وأي أهمية تفوق هذه المهمة في حياة أي مجتمع؟! وما تحدثه من آثار بعيدة المدى في حياة الفرد والمجتمع، تظل تداعياته وأصداؤه تتردد وتتماهى في المكان والزمان إلى آمام بعيدة يصعب تقصيها وتحديدها. ومصدر أهميتها إن ما تقوم به في أية لحظة من وجودها يتم على أساس استشراق المستقبل، سعياً منها لتجهيز الأجيال لمستقبل غير معروف لم تتشكل ملامحه بعد، دون أن ينسيها ذلك جذور الماضي وأصوله، ومطالب الحاضر وهمومه، أي أنها تقوم برسالتها من أبعاد ثلاثة: الماضي بمكوناته، والحاضر باحتياجاته، والمستقبل بتحدياته، فتتظر إلى الماضي وتعكس أفضل ما فيه إلى الحاضر، وتمزجه به، وعندما تلبي احتياجات الحاضر؛ فإنها تلخص معطياته الحالية بقصد استشراق المستقبل ورصد معالم تكونه، والعمل على تشكيله من اللحظة التي توجد فيها.

وبتلك المهام الجسيمة، إذا كان للتربية أهميتها طيلة العصور التاريخية، فقد تعاضمت أهميتها في العصر الراهن، وتصدرت أهميتها ما عداها من حياة المجتمعات المعاصرة؛ نتيجة لما يموج به العالم من متغيرات متسارعة يصعب متابعتها واستيعابها والتحكم في تأثيراتها في كثير من البلدان، ليس في الوقت الحالي فحسب، وإنما عندما تتضاعف في المستقبل، وتتزايد الضغوط الهائلة التي تهدد بزوال الثقافات الوطنية، والخصوصيات التاريخية.

ويستعرض (الحاج، ١٩٩٨، ١٩-٢٤) ضرورة التربية وأهميتها بالنقاط التالية:

١. التربية وسيلة لبقاء المجتمع واستمرار وجوده:

يتوقف بقاء المجتمع . أي مجتمع . واستمرار حياته الاجتماعية، بتواصل أبنائه. فإذا كان كل مجتمع يعيد إنتاج ذاته بيولوجياً بالإنجاب؛ فإنه يعيد إنتاج ثقافته بالتربية التي تحول الإنسان من كائن بيولوجي إلى كائن اجتماعي.. فالطفل الذي يوجد بالقوة في المجتمع من الناحية البيولوجية، بحكم الغرائز الجسمية التي فطر الله الناس عليها، فإنه بالتربية يتحول إلى كائن اجتماعي بالضرورة، مندمج مع الجماعة متشرب لأنماط ثقافة مجتمعه؛ كون التربية تنتقل إلى الناشئ منذ نعومة أظفاره أساليب معيشة المجتمع وخبراته، وعاداته وتقاليده، وتكسبه ضوابط السلوك، وفضائل الأخلاق وسواها من الطباع؛ لأن الإنسان . هو في الأصل . كائن اجتماعي لا تظهر طبيعته البشرية إلا مع بشر وفي وسط اجتماعي، وإلا فقد طبيعته

الإنسانية؛ كونه لا يولد بسلوك جاهز، أو غريزي، كبقية الحيوانات، حيث تدل على ذلك الشواهد التي جمعت من ثقافات عدة، منها: حالة الطفلين "كاملا" و"إيزابيلا" والطفل "كاسبروف"، وغيرها من الشواهد التي تؤكد على أن الإنسان الذي حرم من الاتصال بالبشر، أو عاش في وسط غير طبيعي، يفقد طباعه الإنسانية، ويعكس الوسط الذي عاش فيه. وعلى ذلك، فالتربية إذا كانت أداة الشخص لدمجه في مجتمعه، فإنها وسيلة المجتمع لأن يترجم نفسه في سلوك أعضائه، ومن ثم يتواصل بقاء المجتمع وتستمر حياته الاجتماعية.

٢. التربية أداة لاستمرار ثقافة المجتمع حفظاً وتجديداً:

لا ثقافة بدون مجتمع، ولا مجتمع بدون ثقافة، وبالتالي فالمجتمع والثقافة وجهان لظاهرة واحدة. فإذا كانت مجموعة من الأفراد تشكل مجتمعاً من الناحية البيولوجية والاجتماعية؛ فمن تفاعل أفراد المجتمع فيما بينهم، وبين بيئتهم الطبيعية تنتج الثقافة. وبما أن تفاعل أفراد المجتمع هو في أساسه عملية اجتماعية، فإن التربية تنشأ من أول وهلة يبدأ فيها ذلك التفاعل؛ لتنظيم وتوجيه وضبط التفاعلات المتبادلة بين أفراد المجتمع. وحيث إن من تفاعل أفراد المجتمع تتكون الثقافة، وهذه الثقافة ماثلة في سلوك أفراد المجتمع وكل مظاهر حياتهم؛ فإن التربية تنشأ بالضرورة لنقل ثقافة المجتمع إلى أبنائه على الدوام، حتى يصبحوا مندمجين في ثقافة مجتمعهم. وبذلك فالتربية هي أساس وجود المجتمع من خلال إدماج النشء في بيئتهم الاجتماعية، واستمرار ثقافة المجتمع من خلال نقلها إلى النشء من جيل إلى جيل. وهنا فالتربية أداة المجتمع، والثقافة، والفرد، لإعادة إنتاج المجتمع والثقافة من خلال أفراد هذا المجتمع، وبالتالي فالثقافة مادة التربية، والتربية أداة الثقافة، والمجتمع والفرد موضوعا التربية ومجال عملها (i). وكلما تطورت أساليب ووسائل حياة المجتمع؛ تعقدت ثقافته، وبالتالي تزايدت الحاجة للتربية لنقل ثقافة المجتمع إلى أبنائه.

٣. التربية وسيلة لتحقيق النمو الشامل لأبناء المجتمع:

لم تعد التربية مقصورة على إعداد النخبة المتميزة في النواحي العقلية والخلقية، كما كانت طيلة القرون الماضية، ولكن أصبحت أداة لتنمية جميع أفراد المجتمع إلى أقصى ما تسمح به قدراتهم واستعدادهم، وهي بهذا تبدأ من تناول كل نواحي شخصية الإنسان، العقلية والجسمية، النفسية والخلقية من جميع أبعاد حياة المجتمع، تنمي معارفهم ومهاراتهم واتجاهاتهم، وتعددهم وتأهلهم وفقاً لقدراتهم واستعداداتهم واحتياجاتهم لما يريدون أن يكونوا،

بمعنى إعدادهم للمهمة الكبرى، وهي الحياة بكل مكوناتها. وقد اكتسبت التربية الحديثة مناهج وتقنيات جديدة، وأساليب ووسائل متطورة تمكنها من القيام بوظائفها، بفضل التطور في علوم النفس والتربية والإدارة والاجتماع وغيره، وظهور نظم تعليمية بصيغ وتجارب جديدة، وأساليب تعليم وتعلم متطورة، مكنت من حصول أغلب أفراد المجتمع على حقهم في التعليم، وتنمية قدرات الأفراد إلى أقصى ما يستطيعون الوصول إليه، وبالتالي صار النمو الشامل لأبناء المجتمع هو الغاية الأسمى للتربية المعاصرة مهما وجدت أهداف أخرى.

٤. التربية وسيلة لتحديث المجتمع وبناء الدولة الحديثة:

غني عن البيان، إن قوة أي مجتمع يتوقف على مدى تماسك أعضائه، والتناغم والانسجام بين مكوناته وشرائحه، وبالتالي ففوة أي نظام حكم، يتوقف على تأييد ودعم أعضاء المجتمع له.. ويتوقف هذا وذلك على ما تقوم به التربية في إيجاد القسط الثقافي المشترك لدى أبناء المجتمع في كل شامل ومتكامل، وعلى ما تنمو فيهم من قيم وأساليب الانتماء والمواطنة المستتيرة، وتعزيز مفاهيم وممارسات الولاء والتأييد لنظام الحكم، وما يترتب على ذلك من تكون إطار فكري ونفسي يوحد بين أبناء المجتمع وشرائحه؛ تتوثق عرى النسيج الاجتماعي، وتقوي صلابة الجبهة الداخلية.

وبالإضافة إلى ما تقوم به التربية من تسريع عملية التحولات الاجتماعية بالقضاء أو الحد من مظاهر التخلف، وتحسين نوعية الحياة الخاصة والعامة، فإنها تُعد وتؤهل مختلف الكفاءات والمهن القيادية والإشرافية والتخطيطية، والكوادر الإدارية والفنية التنفيذية في شتى الوظائف والمهن اللازمة لأجهزة الدولة، ومؤسسات المجتمع العامة والخاصة، وكذا تقديم البحوث العلمية، والتجارب الجديدة، وتطوير النظم الإدارية وأساليب ووسائل العمل والإنتاج، وخلافه.

٥. التربية أداة لتحقيق التنمية المستدامة:

بات في حكم المؤكد، إن بناء أي مجتمع وتحقيق نهضته المرجوة، يتوقف ليس بما يملكه من ثروات وموارد اقتصادية، ولكن بما يملكه من قوى بشرية مؤهلة ومدربة عالية المستوى في كافة التخصصات وعلى جميع المستويات، وتوظيفها الأمثل، بل أن قيمة أي مورد اقتصادي يتوقف على العنصر البشري القادر على استغلاله وتحويله من إمكانية إلى فعل، وثروة قابلة للاستخدام، وبقدرتهم الابتكارية والإبداعية يتغلبون على نقص الموارد الطبيعية، أو

عدم وجودها، على أساس أن التربية هي صناعة الإنسان، والإنسان صانع التنمية.. فإذا كانت التنمية تبدأ أولاً من العقل أو الفكر المبدع لها، ثم يخرج للتطبيق، فيجب أن تبنى التنمية أولاً في عقول أبناء المجتمع الذين سيقومون بها، مع ما يصاحب ذلك من قيم واتجاهات سلوكية داعمة لديهم، وهم بدورهم سوف يسعون إليها ويحدثونه بجد واقتدار، ويدافعون عنها باقتناع.. والتربية بهذا هي فن صناعة التنمية الهادفة الذي يطمح إليها كل مجتمع.

فعن طريق التربية يتم إعداد القوى البشرية كأهم عنصر في التنمية، فتقوم التربية بتنمية مهارات وقدرات ومعارف القوى العاملة بالكم والكيف المناسب لإحداث التنمية المنشودة، وتطوير أساليب ووسائل العمل والإنتاج، لأن مؤسسات التعليم تعد الأساس لإنتاج الأفكار والنظريات والتجارب والأساليب الجديدة، والكشف على معوقات التنمية والعمل على التغلب عليها، واكتشاف القدرات المبدعة والمبتكرة وتنميتها، وتوجيهها نحو المهن المختلفة، وتكوين وعي عام للمشاركة في التنمية، أو على الأقل تقبلها، وإذكاء الوعي الاقتصادي المتمثل في احترام قيم العمل وحسن الاستهلاك.

٦. التربية أداة لتحقيق الديمقراطية والمشاركة الشعبية:

أثبتت نتائج خبرات الأمم والشعوب أن التربية هي أداة استعباد الإنسان وتزييف وعيه واسلب حقوقه، وهي وسيلة تحرير الإنسان، وترسيخ مبادئ الحق والعدل والمساواة، ونشر قيم الديمقراطية، وتعزيز صور المشاركة الوطنية في هموم المجتمع، حيث تعمل التربية من خلال نظمها ومؤسساتها التعليمية المختلفة على تطبيق المبادئ التي تضعها أي دولة في الحرية والعدل والمساواة والتكافل الاجتماعي، وجعلها حقيقة عملية وسلوك يمارس في واقع الحياة، وذلك بصور وأشكال مختلفة، بدءاً من إتاحة الفرص التعليمية أمام أبناء الشعب دون تفرقة، ومروراً بحق كل شخص في نوع التعليم الذي يناسبه، وإلى أي مدى يريد بلوغه، وتعليم أبناء المجتمع مفاهيم الديمقراطية وقيمها وأساليب ممارستها، سواء عند التعامل معهم داخل الفصل، أو في المدرسة، أو إجراء عملية التقييم، وخلافه؛ بما من شأنه تذويب الفوارق الطبقية والتمايزات الاجتماعية بين أفراد المجتمع، وحصرها في أضيق حدودها، وإكساب الأفراد احترام الآخرين، وحرية الغير، وغرس قيم المشاركة الديمقراطية وممارستها في الحياة العامة من خلال القنوات التي تضعها الدولة.

وعن طريق التربية تستطيع أية دولة تنشئة جيل يؤمن بالنظام السياسي الذي تتبناه، وتجعلهم يؤيدونه ويدافعون عنه، وتنمية قيم الولاء الوطني والقومي، وتقليل صور التفاوت والتناقض بين أبناء الجيل الواحد، وإكسابهم قيم المشاركة في الانتخابات ودعم وتأييد المشروعات والبرامج التي تقوم بها الدولة.

٧. التربية وسيلة لتشكيل المستقبل:

إن جوهر عملية التربية وغايتها النهائية هو المستقبل، فعندما نربي التلاميذ وننمي قدراتهم ومهاراتهم، فلن يكون ذلك إلا للمستقبل، لأن الواقع الحاضر لن يكون بالقطع هو نفسه غداً، والتربية الحقة لن يكون في مقورها تشكيل المستقبل إلا إذا استشرفت آفاقه وحددت ملامحه، وتوقعت بدائله، وسارت نحوه. و يعتمد هذا وذاك على استجلاء الحاضر وتشخيصه، بقصد محاولة تشكيله في المستقبل.

والتربية بحكم كونها أداة تغيير، والمجتمع بسبب عوامل متعددة يتغير بصورة سريعة؛ فقد صار على التربية أن تسبق تغير المجتمع، بتجديد نفسها شكلاً ومحتوى وأسلوباً، حتى تتمكن من قيادة التغيير وتوجيهه. ولن يتحقق لها ذلك إلا إذا تمثلت الحاضر وتناغمت معه، ونظرت إلى المستقبل وتدخلت في تشكيله، وإلا أصبحت تربية للصيانة والترقيع، أو المصدر الأول لفشل التنمية، كما يحدث في كثير من دول العالم الثالث، وخصوصاً أن المجتمعات المعاصرة تقف أمام وثبة حضارية أخذت ملامحها في التشكل، نتيجة للتزايد المذهل في المعرفة وتوسيع نطاق تطبيقها في شتى مناحي الحياة، والتي من المتوقع أن تحدث تغيرات بعيدة المدى في بنى المجتمع وأنماط تفكيره وأساليبه حياته، ولهذا فإن على التربية أن تعدل من نفسها بسرعة كلما اقتضت الحاجة لذلك، مما فرض ويفرض على التربية التحرر من النظم والأساليب التقليدية، وتنقل العديد من مهامها إلى الوسط الاجتماعي، حتى تتمكن من تلبية مطالب الحاضر، والاستجابة لتحديات المستقبل.

وتبرز أهمية التربية وقيمتها في تطوير الشعوب وتنميتها في مختلف الجوانب وفي زيادة قدرتها الذاتية على مواجهة التحديات الحضارية التي تواجهها، حيث تتجلى أهميتها فيما أشار إليه (مرسي، ص ٣٢-٣٥) بالآتي:

١- التربية إستراتيجية قومية كبرى لكل الشعوب وهي لا تقل عن الدفاع والأمن القومي إن لم نزد عليهما.

٢- عامل مهم في التنمية الاقتصادية للمجتمعات.

٣- عامل مهم في التنمية الاجتماعية.

٤- ضرورة لإرساء الديمقراطية الصحيحة.

٥- ضرورة للتماسك الاجتماعي والوحدة القومية الوطنية.

٦- عامل مهم في إحداث الحراك الاجتماعي.

٧- ضرورة لبناء الدولة العصرية.

كما تكمن أهمية التربية في ما ذكره (عامر، ص ٥٨)، في الآتي:-

١- التربية وسيلة اتصال وتنمية للأفراد : إن بقاء المجتمع لا يعتمد فقط على نقل نمط الحياة عن طريق اتصال الكبار بالصغار أيا كان نوع هذا الاتصال ولكن بقاء المجتمع يتم بالاتصال الذي يؤكد المشاركة في المفاهيم والتشابه في المشاعر للحصول على الاستجابات المتوقعة من أفراد المجتمع في المواقف.

٢- التربية تعمل على استمرار ثقافة المجتمع وتجديدها ونقل التراث الثقافي : وبهذا المعنى تحتل التربية مكانها البارز في ثقافة المجتمع فهي السبيل مهما كانت صورتها ومنظوماتها إلى تشكيل الأفراد وتحقيق الاستمرار بين الأجيال المختلفة وفي حياة المجتمع بصفة عامة فلا بد لكل جيل أن يدرك إلى أين وصل أسلافه حتى يبدأ سيره من حيث قطعت عليهم آجالهم المسير تنتقل وتستمر عن طريق التفاعل والتنشئة والتربية.

٣- تكوين الاتجاهات السلوكية : كما أن هناك وظائف اجتماعية أخرى كثيرة للتربية تتحقق من خلال عمل البيئة الاجتماعية. ولذلك فإن الطريقة الوحيدة التي يسيطر بها الكبار على تربية الصغار إنما تحدث بالسيطرة على البيئة التي يعملون فيها ويفكرون ويشعرون وإن الأثر التربوي للبيئة الاجتماعية ينعكس في تكوين شخصية الفرد واتجاهاته العقلية العاطفية، وفي تحديد أنماطه السلوكية وإن البيئة تتطلب من الأفراد استجابات معينة في مواقف معينة فالوسط الخاص الذي يعيش فيه الفرد يقوده لرؤية أشياء أكثر من غيرها ولاتخاذ أسلوب معين في العمل بنجاح مع الآخرين وهكذا يكتسب الفرد من هذا الوسط اتجاهها سلوكيا يظهر في نشاطه وتفاعله مع أهل بيئته، وتتكون الاتجاهات السلوكية في البيئة بواسطة تشكيل العادات الدافعة للطفل وتنشئتها وتعديل دوافعه الأصلية على تعديل مبدأ اللذة والألم.

٤- دور البيئة في تزويد الفرد بالمواقف والمثيرات التي يستجيب لها وفق نمط الاستجابة البيئية.

٥- تكون البيئة عملية تعلم لأنماط سلوكية موجودة في البيئة لوجود مثيراتها كما أن الأنماط تختلف من بيئة لأخرى تبعا لاختلاف المثيرات واختلاف الاستجابات المترتبة عليها.

٦- تحقيق النمو الشامل واكتساب الخبرة : تهيئ التربية الوسائل المختلفة لتحقيق إمكانات النمو للطفل عقليا، واجتماعيا، وجسمانيا، والبيئة هي الوسط التربوي لذلك فالطفل يعتمد على الكبار في إكسابه الخبرة اللازمة لتكيفه وتفاعله مع الآخرين وتكتسب هذه الخبرة بتكوين العادات الإيجابية التي يسيطر بها الطفل على بيئته ويستخدمها في تحقيق أهدافه.

٧- اكتساب اللغة : يتضح أثر البيئة في تعليم اللغة وتحصيل المعرفة فالطفل يتعلم اللغة وأساليب الكلام ممن يختلط بهم في مراحل نموه الأولى وتكون اللغة، والمعرفة عندئذ في أبسط صورهما فالطفل عند سماعه للصوت فإنه غالبا ما يسمعه مصاحبا أو مرتبطا بشيء محسوس.

٨- التربية تعمل على تحقيق الديمقراطية : وللتربية في عالمنا المعاصر المكانة الأولى في تحقيق آمال الشعوب في حياة تستند إلى الحرية والعدالة وحكم القانون فهذه المفاهيم وما يرتبط بها من ممارسات لا تولد مع الأفراد وإنما يكتسبونها بالتعليم والممارسة، والتطبيق، ولهذا طالب أصحاب التربية المحدثون بأن تكون المدرسة مكانا يتهيأ فيه الناشئون لأساليب الحياة الديمقراطية فيفهمون مبادئ هذه الحياة ويمارسونها في خبرات تربوية منظمة فالديمقراطية تستمر من تلقاء نفسها ولا تستقيم بإطلاق حرية الأفراد وإنما هي قيم وعلاقات وأساليب تفكير وقواعد، وضوابط يجمع الفرد بمقتضاها بين حريته ومسئوليته، وبين حقه في النمو وواجبه نحو الجماعة وبين التفكير. وهذا يتطلب نوعا من التربية يمكنه من ممارسة الحرية على أساس من العلم وبتيح الفرصة أمام كل الناس مع الكشف عن الامتياز والتفوق بينهم.

٩- التربية تعمل على تذويب الفوارق بين الطبقات : ذلك لأن انتشار المعرفة وذيوع العلم ينحو إلى إضعاف الميزات الصناعية التي تفرق بين الناس ويدعو إلى حسن التفاهم والتعاون بين هذه الطبقات وبذلك تكون التربية هي الدعامة الأساسية في تحقيق أي

تحول اجتماعي يهدف إلى إذابة الفوارق بين الطبقات وجعل الامتياز في المهارة والعمل لا الثروة أو النسب أو الأصل هو أساس الحكم على الأفراد.

ومن هنا ارتبطت التربية في عالمنا المعاصر بالفلسفات الاجتماعية حيث أن أية فلسفة لا يمكن أن تتحقق بالقانون وحده أو بإجراءات وتنظيمات إدارية دون أن تستند إلى فكرة وسلوك يعبر عنه الأفراد في تفاعلاتهم وعلاقاتهم وفي داخل أنظمتهم ودوائر نشاطهم.

١٠- اكتساب القيم الخلقية والجمالية وتذوقها : لقد عرفنا أن للبيئة تأثيرها اللاشعوري في اكتساب عادات اللغة وأساليب الكلام من خلال نشاط الصغار وتفاعلهم مع الكبار كما أن هذا التفاعل يترك أثاره العميقة في اكتسابهم القيم والاتجاهات والعادات الخلقية.

١١- تحقق التطور وتشكل المستقبل : تعتبر التربية دائما عاملا من عوامل التطور دافعا إلى التبدل والتقديم. والتربية هي تشكل الفرد والثقافة وتقوم بدورها في المجالات السياسية والاقتصادية، والاجتماعية ترتبط بالمستقبل، وتؤثر فيه بل يمكن القول أنها صانعة المستقبل. فالمدارس تعد أطفال اليوم لمجتمع يختلف تماما عن المجتمع الحاضر وتصنع المجتمع بصناعة اتجاهات الأطفال، والشباب وتكون قيمهم وتشكيل أفكارهم وبالتالي فإنها تقرر مستقبل الثقافة ونوعية الحياة فالتعليم بطبيعته وبدوره في الثقافة يعتبر في جوهره مستقبلي ومهما اختلفت الآراء أو الفلسفات حول طبيعة الإنسان الذي هو موضوع التربية فإن أثر التعليم يتضمن المستقبل دائما مهما كانت صورة هذا المستقبل ونوعيته فهو إلى أحسن وأفضل ما دام التعليم يهدف إلى الأحسن والأرقى وهو ينحو إلى الجمود والثبات ما دام التعليم تتحكم فيه التقاليد والعمليات الآلية. فالعلاقة عضوية متبادلة بين التعليم والمستقبل أي أن التعليم بلغة البحث العلمي عامل مستقل وعامل تابع في نفس الوقت ولهذا تظهر الفروق بين تعليم يقوم عي وعي بأهمية المستقبل وبنوعيته وتعليم يدور حول نفسه دون وضوح فكري بشأن دوره في تقرير سلوك الأفراد وحياة المجتمع فالتعليم للمستقبل يعني ضرورة وجود فلسفة واضحة تحرك التعليم من داخله كما تحرك العلاقات بينه وبين قطاعات العمل المختلفة ثم أن وجود هذه الفلسفة يعني ضرورة الأخذ بالتخطيط وهو الذي ينظم حركة التعليم ويدفعها إلى الأمام ليؤثر في المستقبل ويشكله، وعلى هذا النحو يحتل التعليم مكانة هامة في اهتمام عالمنا

المعاصر بعد أن صارت المستقبلية بعدا من الأبعاد الهامة في نظر المجتمعات وبعد أن ذاعت الأساليب العملية في دراسة المستقبل والتحكم فيه وبعد أن اتضحت العلاقة بين التعليم والتقدم.

● وظائف التربية:-

ليس هناك اتفاق بين المربين والباحثين حول تحديد الوظيفة الأساسية للتربية فمنهم من يحصر وظيفتها في نقل التراث الثقافي، ومنهم من يحصرها في تربية الفرد، ومنهم من يحصرها في تربية المواطن، حيث يشير (هندي وآخرون، ص ٢١)، أن الوظيفة الأساسية للتربية تكمن في المحافظة على التراث الثقافي وتربية الفرد والمواطن، أما (حمدان، ص ٣٦-٣٢) فيحدد وظائف التربية الرئيسية في ثلاث وظائف مهمة هي:

١- تربية الفرد لنفسه، عبر تكوين الشخصية المتكاملة والمهنة المتخصصة النافعة وتأهيله للدور المرضي.

٢- تربية الفرد لأسرته، من خلال إعداده نفسيا وسلوكيا للقيام بدوره تجاه الأسرة ومتطلباتها.

٣- تربية الفرد لمجتمعه، من خلال عدة مجالات تتمثل: بسد الحاجات البشرية والاجتماعية والثقافية والنفسية والاقتصادية والقومية الوطنية والحضارية والإنسانية ولعل وظائف التربية التي أجمع عليها الكثير من الباحثين هي التي ذكرها إبراهيم ناصر والتي أشار إليها (الذيفاني، ص ٢٢-٢٣) بالآتي:

١- نقل الأنماط السلوكية للفرد في المجتمع.

٢- نقل التراث الثقافي من الأجيال السابقة إلى الأجيال اللاحقة.

٣- إحداث تغيير ثقافي وحضاري إيجابي بإضافة ما يفيد إلى مكوناتها والتخلص من تلك التي لا تفيد.

٤- ترسيخ قيم المجتمع ومعتقداته بسلوك الفرد وتعزيز سلوك الجماعة التي تعيش فيها وبينها بنظمها وعاداتها وتقاليدها.

٥- نقل الجديد وتعزيز التنمية لشخصية الفرد في ضوء المستجدات والمتطلبات التي يفرزها العصر ويحتاجها المجتمع والفرد في الحياة المعاصرة من جانب والاستعدادات للحياة القادمة من جانب آخر.

- ٦- تأكيد الخصوصية الاجتماعية والثقافية والسياسية في نظرة الفرد لغيره في ضوء العقيدة وطبيعة المجتمع وتكوينه الثقافي والاجتماعي والسياسي وخصوصيته في هذه الجوانب باعتبارها ظاهرة أرادها الله سبحانه وتعالى، وجاء ذلك بقوله عز وجل ﴿وَإِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً﴾ (المؤمنون، آية ٥٢)، ﴿وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَنْفَاكُمْ﴾ (الحجرات، آية ١٣).
- ٧- تأكيد الهوية الذاتية، والوطنية، والقومية، والعقدية، وتنمية الشخصية المتوازنة انتماءها ومعتقداتها بجوانبها المختلفة.

● أبعاد التربية:-

للتربية أبعاد ذكرها (الذيفاني، ص ٢٣) وهي على النحو الآتي:

- ١- البعد العقدي: ونقصد به التربية الإسلامية في مجتمعاتنا العربية والإسلامية والدينية عند الآخرين.
- ٢- البعد الشخصي: والمتمثل في التربية الاجتماعية للفرد (التنمية الشخصية).
- ٣- البعد الاجتماعي: والمتمثل بالتربية الاجتماعية والتطبع الاجتماعي (التنمية الاجتماعية).
- ٤- البعد النفسي: والمتمثل بالتربية النفسية المسلكية (التنمية النفسية).
- ٥- البعد الصحي: والمتمثل بالتربية الصحية الفردية والعامة (التنمية الصحية).
- ٦- البعد العقلي: والمتمثل بالتربية العقلية (التنمية العقلية).
- ٧- البعد الجسدي: والمتمثل بالتربية الجسدية (التنمية الجسدية).
- ٨- وتشكل هذه الأبعاد بتعددتها بعداً إنمائياً واحداً تقصده التربية وتتوخاه من كل عملياتها واتجاهاتها وهو الإنسان السوي، المتوازن، الناضج، والمتفاعل، سليم العقل والجسد.

● مجالات التربية:-

- هناك عدد من المجالات التي في ضوئها يتم تربية الإنسان التربية المتكاملة والشاملة، حيث حدد (علي، ص ١١٥-١٢٣)، تلك المجالات بالتالي:
- التربية الجسمية: من حيث الاهتمام بصحته ونموه حتى يكون عنصراً سليماً ومعافى في المجتمع.

- التربية العقلية: وهي تغذية العقل بالمعارف والمعلومات من أجل مواجهة المشكلات والصعاب في الحياة.
- التربية الخلقية: وهي تشكل العمود الفقري لكل أنواع التربية وتكتسب من خلال المعاشة والخبرات.
- التربية الاجتماعية: وتتم عن طريق الأسرة والمدرسة والمجتمع.
- التربية الجمالية: وتكتسب من خلال البيئة المحيطة.
- التربية السياسية: وهي تزويد الفرد بأساسيات الثقافة السياسية المتعلقة بنظام الحكم وممارسة الحقوق والواجبات.
- التربية البيئية المتصلة بالوعي بكيفية الحفاظ على العناصر الأساسية للبيئة وعدم تلويثها وحسن التعامل معها.
- التربية المهنية: وهي تعليم الفرد لمهنة بعينها أو حرفة محددة.
- التربية العلمية: وتعني الاتصال المستمر بالجديد في العلم والتدريب على ممارسة المنهج العلمي في البحث والتفكير، وتقدير جهود العلماء الذين كان لهم دور كبير في التقدم العلمي.
- ويشير (الذيفاني، ص ٢٣-٢٤) إلى عدة مجالات تطلق فيها التربية وظائفها وتحقق بها أبعادها المشار إليها أنفا وهي:-
- التربية العسكرية: وهي تعليم الفرد كيفية الدفاع عن نفسه، وحقه، وأهله، ووطنه ومكتسباته.
- التربية الأمنية: بقصد تحقيق الوئام والود بين أفراد المجتمع، وتمثل حق الجوار وواجب التعايش مع الآخرين واحترام تقاليدهم.
- التربية الوطنية: وهي تأكيد معنى الهوية والانتماء وتجسيده في نفوس الناشئة في جانبي الحقوق والواجبات.
- التربية القومية: وهي تمثل الانتماء الأوسع في دائرة الانتماء من خلال النظر لمعاني الانتماء والإخوة والتكامل والمصير الواحد لكل الأمة أرضاً وإنساناً.
- التربية الإسلامية: وهي تربية شاملة في دائرة الانتماء الأكثر اتساعاً، والمتصلة بكافة المسلمين.

- التربية الإنسانية: وهي تربية تؤدي إلى تحقق معنى الوجود الإنساني الواحد بحيث تكون المعاملات بين البشر على قاعدة الإنسانية، لأن الإنسان جاء من أصل واحد في بداية الخلق والتكوين، كلكم لآدم وآدم من تراب.

مراجع الفصل الأول

أولاً: المصادر:

- ١- القرآن الكريم.
 - ٢- السنة النبوية المطهرة .
- ثانياً: المراجع العلمية:
- ١- امبابي، علي، (٢٠٠٧)، الإعلام التربوي المسموع في المؤسسة التعليمية، العلم والإيمان للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر.
 - ٢- حمدان، محمد زياد، (١٩٨٩)، التربية عبر التاريخ، دار التربية الحديثة، عمان، الأردن.
 - ٣- الحاج، احمد علي محمد (١٩٩٨) في فلسفة التربية نظريا وتطبيقا ، مطابع الكتاب المدرسي، صنعاء، اليمن.
 - ٤- - الحاج ،احمد علي(٢٠١٠) دراسات في الاتجاهات التربوية المعاصرة، جامعة صنعاء، اليمن.
 - ٥- الجيار، سيد إبراهيم، (١٩٧٧)، دراسات في تاريخ الفكر التربوي، مكتبة غريب، القاهرة.
 - ٦- دندش، فايز مراد، (٢٠٠٤)، في أصول التربية، ط١، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندري.
 - ٧- الدجيلج، إبراهيم بن عبد العزيز، (٢٠٠٧)، التربية، طبيعتها، مفهوما، تطورها، وظائفها أنواعها خصائصها أهميتها، الطبعة الأولى، دار القاهرة للنشر، القاهرة.
 - ٨- الذيفاني، عبد الله أحمد، (١٩٩٧)، التربية النشأة والمكونات، الطبعة الخامسة، مركز الاقصي للخدمات المعرفية، تعز، اليمن.
 - ٩- راشد، علي، (١٩٩٩)، مفاهيم ومبادئ تربوية، دار الفكر العربي، القاهرة.
 - ١٠- طالب، محمد طارش،(١٩٩٦)، الفكر التربوي في الإسلام، ط٢، كلية التربية، جامعة تعز ، اليمن.
 - ١١- عيسي، احمد عبد الرحمن، (١٩٧٩)، في أصول التربية وتاريخها، الطبعة الأولى، دار اللواء للنشر والتوزيع، الرياض.
 - ١٢- العميرة، محمد حسن، (١٩٩٩)، أصول التربية التاريخية والاجتماعية والنفسية والفلسفية الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان.
 - ١٣- عامر، طارق عبدالرئوف(٢٠٠٨)، اصول التربية الاجتماعية والثقافية، ط، دار النشر
 - ١٤- الفنيش، احمد علي، (١٩٧٩)، أصول التربية، ليبيا/تونس، الدار العربية للكتاب، ليبيا.
 - ١٥- مرسي.محمد منير، (١٩٩٧)، أصول التربية، عالم الكتب، القاهرة.
 - ١٦- ناصر، إبراهيم، (١٩٨٩)، أسس التربية، دار عمان، عمار، الأردن.
 - ١٧- هندي، صالح ذياب وآخرون، (١٩٩٥)، أسس التربية، ط٢، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، الاردن.
- ١٨- Hammel,c(1977).Education Today For The World of Tomorrow.

الفصل الثاني أصول الأساسية للتربية

- الأصول الدينية للتربية
- الأصول التاريخية للتربية
- الأصول الاجتماعية للتربية
- الأصول الاقتصادية للتربية
- الأصول الإيديولوجية والسياسية للتربية
- الأصول الثقافية للتربية
- الأصول النفسية والصحية للتربية
- الأصول العلمية والتعليمية للتربية
- الأصول الوطنية والقومية للتربية
- الأصول الفلسفية للتربية
- الأصول الإدارية للتربية
- الأصول التنموية للتربية

أولاً: - الأصول الدينية للتربية

إن طبيعة الدين على وجه العموم، والإسلام على وجه الخصوص طبيعة تربية، فالدين ليس مجرد طقوس وشعائر، كما أنه ليس مجرد نصوص تحفظ وعقائد تعرف، ولكنه بالدرجة الأولى سلوك ينتهجه المؤمن ويوجهه من خلال تصرفاته إلى هذا المنحى أو ذاك، فإذا لم يترجم ما يؤمن به الإنسان إلى أعمال وإجراءات تتشخص في مجرى الواقع ضعفت قيمته في الحياة إلى حد كبير، وهذا ما يفسر إلى حد كبير حال الضعف الذي تعيشه الأمة الإسلامية في الوقت الراهن، على الرغم من التنامي الواضح في الإقبال على أداء العبادات وانتشار الكتابات الإسلامية، إذ أن التنامي لا يواكبه مع الأسف الشديد تنام مواز في حركة الفعل والسلوك، وهذا ما أشار إليه (علي، ص ٥٩)، بالقول: إن الاعتماد على الدين أساساً تقوم عليه العملية التربوية حيث يوفر للمربي طاقة هائلة يمكن أن يستمد منها ما يصعب حصره من الموجهات ولعل تاريخ البشرية يشهد بأن الحاجة إلى الدين هي أولى الحاجات النفسية والعقلية للإنسان ولم يحدث أن عاش الإنسان عيشة مرضية على الأقل بدون اتباع دين معين، والأخذ بتعليمه وقيمه وقد عرفت كثير من الأقطار العربية منذ القدم بالاتجاه الروحي والخلقي في تربية أبنائها كون الوطن العربي مهد الديانات السماوية، وهو الأرض التي شرفت باختيار المولى عز وجل للعديد من الأنبياء والمرسلين من بين أبنائها".

ومن أهم ما ينبغي معرفته في الأصول الدينية الآتي:

- معرفة الأديان السماوية والإيمان بها واحترامها.
- معرفة العقائد والعبادات لكل الأديان.
- تبيان الأديان وما جاءت به دون مغالاة أو تزييف والعودة إلى الإسلام في توضيح ذلك.

ثانياً: الأصول التاريخية للتربية

للتربية أصولها التاريخية فهي تعتبر محصلة عوامل ومؤثرات مختلفة فالنظام التعليمي بما يتضمنه من عمليات وتنظيمات، وما يواجهه من مشكلات وقضايا يتأثر بطبيعة المرحلة التي يعيشها فالدراسة التاريخية للمجتمع والتربية تعين على فهم تطور التعليم ومواجهة

مشكلاته بصورة أكثر وضوحاً على أساس التعرف على أهم القوى السياسية، والاقتصادية، والثقافية التي تشكل المجتمع وأثرها على خلق ما يواجهه التعليم من مشكلات ومما يجعل للدراسات التاريخية التربوية أهمية كأصل من أصول التربية هو أهمية تتبع العلاقة الجدلية بين الفكر التربوي وبين العوامل والقوى الاجتماعية السائدة في فترة من فترات هذه الدراسة التاريخية بما يحويه هذا الفكر من أهداف التربية ومن رأى في الطبيعة البشرية ومن انعكاس هذا الرأى في طبيعة العملية التربوية منها وطريقة وما إلى ذلك مما يجعلنا نستفيد في فهم العلاقة الجدلية بين الواقع الاجتماعي لمجتمعنا المعاصر، وبين التربية فيه كما يفيدنا أيضاً في الوقوف على تلك العناصر الفكرية والنماذج التطبيقية التي لم تعد ملائمة لعصرنا حتى نحرر التربية منها وندرس كيفية إحلال عناصر فكرية تربوية أخرى محلها.

وهناك أساليب ومداخل لدراسة تاريخ التربية، أشار إليها (عامر، ص ١٤) منها:

- دراسة حياة وأراء أعلام ومفكري وفلاسفة التربية.
- دراسة إحدى قضايا التربية السياسية من القديم إلى الحديث وتتبع تطورها.
- دراسة فترة زمنية معينة بما تشمله من أحداث وأفكار ومشكلات تربوية.
- التعليم جزء من كل اجتماعي عام هو المجتمع، والمجتمع إذ يمر بفتراته التاريخية ويواجه مشكلاته الحياتية وإنما يحاول أن يصل إلى حلول أو لبعض حلول لمشكلاته، وهذه الفترات التاريخية بمشكلاتها تعشها كل النظم الاجتماعية في المجتمع مؤثرة ومتأثرة ببعضها، والتربية كنظام اجتماعي تعتبر إحدى محصلات هذه الفترات وتلك المشكلات وحلولها ودراسة تاريخ المجتمعات، وبالتالي فإن دراسة تاريخ التربية تفيد في فهم مشكلاتها وجذورها وكيفية مراجعتها في الماضي، وكيفية الاستفادة بهذه الحلول في مواجهة مشكلاتها الحاضرة.

إن دراسة تاريخ التربية هامة بالنسبة للتربية المعاصرة حيث أنها تظهر حركة المجتمع وتفاعلاته وتأثيرها على التربية . وهذا يفسر لنا كثيراً مما تحويه التربية سواء في هذا العصر أو في المجتمع المعاصر ، وتفسر لنا الأهداف والمناهج، والمشكلات وكيفية حلها فكثير من مشكلاتنا المعاصرة لا يمكن فهمها إلا على ضوء دراسة العوامل والقوى الاقتصادية، والاجتماعية التي تشملها وتؤثر فيها وتتأثر بها في الحاضر والماضي.

ومن هنا فإن توجيه التعليم والتعمق في مفاهيمه ومشكلاته يستند إلى ما يسمى بالأصول التاريخية حيث أن التعليم يعتبر جانبا متكاملا من الثقافة التي ينتمي إليها يفعل بما فيها من قوى، وبما انفعلت به من عوامل ومؤثرات، وقد يكون الخطر في التعليم النظر إليه في أي مرحلة من مراحل التطور على أنه وحدة مستقلة في الوقت الذي تتأثر فيه أوضاعه بأصول ممتدة من الماضي ودراسة التاريخ بهذا المنظور، تعني مسئولية جديدة وهي دراسة جذور مشكلات التعليم واتجاهاته ووسائل مواجهتها في الماضي ومدى ملائمة هذه الوسائل لطبيعة المراحل التي يواجه فيها التعليم مسئولياته.

فالأصول التاريخية تلعب دورا مهما في توجيه التعليم والتعمق في مفاهيمه ومشكلاته من خلال فهم الماضي وتحسين الحاضر والتخطيط لمستقبل أفضل. (عمر، ص ٣٥)

ولأنها تستمد من التاريخ مبادئ إرشاد الناس إلى سبل الخير وتستقي منه نماذج الفكر التربوي مما يمكن أن يخدم الواقع ثقافاً، وتعليمياً، وتطبيقاً فالعمل الناجح يبدأ عادة من حيث انتهى المتخصصون في الميدان، وهناك الكثير من الأدبيات، والأبحاث التي تناولت مراحل التطور التاريخي للتربية وسوف نتناول من خلال هذه المراحل التالي:

● التربية في العصور القديمة:

قسم الباحثون العصور القديمة إلى مجتمعات بدائية ومجتمعات قديمة، فالتربية البدائية هدفت إلى تدريب الفرد على الاحتقالات والطقوس الدينية وتحقيق التوافق والانسجام بين الفرد وبيئته المادية والروحية، كما كانت تعتمد في وسائلها على ما تفرضه النظم والمؤسسات الاجتماعية، حيث كانت تفرض على الطفل أن يتعلم بشكل غير مباشر عن طريق النقل المتصل للمعتقدات والعادات السائدة بالمجتمع أو عن طريق الإسهام المباشر بنشاطات الراشدين. (عبود، ص ٤٠)

كما انها اتسمت بالتقليد و المحاكاة و كان جوهرها التدريب الآلي والتدريجي والمرحلي، إذ كان يقلد الناشئ عادات مجتمعه و طراز حياته تقليديا عبوديا خالصا، ونظرا لأن المتطلبات الحياتية لم تكن معقدة وكثيرة فلم تكن هناك مؤسسة أو مدرسة تقوم بنقل التراث وكان يقوم بالعملية التربوية أو التدريبية وعملية تكيف الافراد مع البيئة ، الوالدان أو العائلة أو احد الأقارب وفي أواخر المرحلة البدائية كان يقوم بها الكاهن أو شيخ القبيلة .

ومن اهم خصائص التربية في المجتمعات البدائية :

- ان العملية التربوية تتميز بالتوزيع إذ يشارك فيها الأبوان والأسرة و العائلة.
- كانت العملية التربوية متدرجة ومرحلية وتبدأ من مرحلة الأكل إلى مرحلة الرعي ثم
- مرحلة الفروسية وتعلم شؤون الحرب إلى إن تصل إلى مرحلة الشيخوخة.
- كانت تقوم على المحاكاة و التقليد .

وكانت تقسم الى :

- التربية العملية: وهي تقوم على تنمية قدرة الإنسان الجسدية اللازمة لسد الحاجات الأساسية مثل الطعام والملبس والمأوى وكان يقوم بها الأبوان والأسرة.
- التربية النظرية: وهي التي كان يقوم بها الكاهن أو شيخ القبيلة من خلال إقامة الحفلات والطقوس الملائمة لعقيدة الجماعة المحلية.

أما التربية في المجتمعات القديمة، فقد كان هدفها هو تأكيد سيطرة الحاكم ورجال

الدين وإعداد الفرد ليوم الحساب وتعليم الأفراد القيام بالأنشطة المهنية، والفنية المختلفة.

فعد المصريين اختلفت وفق طبقات اجتماعية **طبقة عليا:** وتشمل الفرعون وعائلته

وكبار رجال البلاط وكان المصريون يعتبرون فرعون ظل الله الممدود في الأرض يحكم

الناس بمقتضى الحق الإلهي الموروث ويدبر شؤون الشعب، **طبقة الكهنة:** وبعض النبلاء

والقواد العسكريين: وكان الكهنة يستأثرون بالحكم وبالعلم، **طبقة وسطي:** وتشمل كبار

التجار وأصحاب المهن والأثرياء، **طبقة الحرفيين والفلاحين والرعاة والموالي،** أما الصين

فكانت من الدول المتشددة بالمحافظة على القيم والتقاليد لذلك لم تتغير مفاهيمهم فالتراث

لديهم مقدس لا يتغير، فكانت تقليدية جامدة لا تقبل النشو والارتقاء، وقد ركزت على ضرورة

عقد الاختبارات للناشئة كمعيار ينتخب به مواطنو الحكومة بحيث يمر الطالب بثلاثة

امتحانات، ليتم اختياره بعد ذلك للعمل، أما التربية القديمة عند اليونان فكان لها نموذجان

تربويان **التربية الإسبارطية** وهي تربية عسكرية تهدف إلى إعداد المواطن ليكون جنديا

شجاعا منضبطا ومحترفا لأعمال الحرب ومطبعا للقانون والحكومة، وكان التركيز على

تدريس المواد التي تخدم الدولة، **والتربية الأثينية** حيث كان الأثينيون يعتبرون أنفسهم أعرق

شعوب العالم، وأكثرهم ثقافة، إذ كانت تهدف إلى تكوين الرجل الكامل جسما وعقلا وخلقا

وجمالاً، وعند الرومان ركزت التربية على الثقافة الظاهرية الادعائية، واختفى عنصر الإبداع والابتكار وأصبح الاهتمام منصبا على إتقان الناحية الشكلية اتقاناً مصطنعاً حيث كان للرومان مدارس لها مناهج ومقسمة إلى مراحل حسب السنين: مرحلة أولية، ومنهجها القراءة والكتابة والحساب وفن الخطابة، ومرحلة الجامعات، وتدرس فروع مختلفة للمعرفة كالطب والبناء والرياضيات، أما التربية عند الهنود فكان هدفها هو إعداد للحياة المستقبلية وكذلك المحافظة على نظام الطبقات، فالمجتمع الهندي يتكون من طبقات مثل الشودرا والسيخ والهندوس، وكان هدفها أيضاً هو الإخلاص لـ (يهوه) أي الإنسان النقي الفاضل الذي يبلغ المثل الأعلى الذي سنه الإله في التوراة، والإيمان بأفضلية الشعب اليهودي على بقية الشعوب. (الذيفاني، ص ٤٦).

● التربية في العصور الوسطى :

تميزت هذه الفترة بظهور الدين المسيحي الذي احدث تغييراً واضحاً في الحياة الاجتماعية في أوروبا وقد تبع هذا التغيير تغير في النظرة التربوية وأهدافها ، حيث تميزت التربية المسيحية في البدء بنظام رهباني صارم يشتمل على قدر من العلم والعمل اليدوي وكانت تتبع كل دير تقريباً مدرسة تقبل الأطفال في سن العاشرة وتستمر الدراسة فيها ثمان سنوات ، يتعلم التلاميذ أثناءها القراءة والكتابة وبعض المبادئ في النحو والمنطق والبلاغة والحساب والهندسة والفلك والموسيقى، وما لبثت التربية المسيحية أن واجهت خطوتين تطويريتين الأولى في حركة إحياء العلوم لشارلمان وملوك آخرين جاءوا من بعده واعتبرت هذه الحركة أن التعليم هو الوسيلة الوحيدة لتوحيد الشعب وتحسين أحواله ومن أجل ذلك عقدت صلة قوية بين المعرفة الدينية الروحية والتعليم الحر .

أما الخطوة الثانية فهي الحركة الكلامية المدرسية التي أعلنت من شأن المنطق الأرسطي واعترفت بإمكانية التوفيق بين الدين والعلم وان جرى خلاف في تقدم إحداها على الآخر .

أهداف التربية المسيحية :

يمكن إجمال أهداف التربية المسيحية في العصور الوسطى بما يلي :-

١- إعداد الفرد المسيحي لمعرفة الرب . ٢- تدعيم المثل الإنسانية .

٣- تطهير الروح وتهذيب الأخلاق . ٤- إصلاح المجتمع من فساد الثقافة اليونانية

والرومانية . ٥- تحقيق النموذج الإنساني للفرد المسيحي .

وكان تركيز التربية المسيحية منصبا على معرفة الرب وخدمته وتهتم بالتربية الخلقية وبالعمل اليدوي والتدريب عليه معتبرة ذلك نظاما للتربية المعنوية ويحفظ الفرد من الذنوب وقد استطاعت التربية المسيحية وضع نظام للمبادئ والقيم تمثل بالإيمان باليوم الآخر، وتأكيد القيمة العليا للأمر الروحية، واحترام تقديس العمل، ووحدة الجنس البشري، وتساوي الناس في الناحية الروحية، والاعتقاد بأن الله خلق الإنسان لعبادته ولخدمة نفسه وروحه وأصدقائه وزملائه. (مرسي، ص ١١١)

التربية العربية الإسلامية:

كانت التربية العربية قبل الإسلام تعتمد على المحاكاة والتقليد ونقل التراث من جيل إلى جيل وكانت عملية التربية عملية تطبيع لمثل وقيم القبيلة سواء كانت صوابا أو خطأ فقد كان المجتمع العربي قبل الإسلام ينقسم إلى عرب حاضرة وهم سكان القرى والمدن وكانت التربية بالنسبة لهم تهدف أساسا إلى إكساب الفرد صناعة من الصناعات المختلفة كالطب والرياضة وعلم الفلك، وعرب بادية وهم سكان الصحاري وكانت التربية بالنسبة لهم تهدف إعداد الفرد للقيام بمتطلبات الحياة المعيشية إضافة إلى إكسابه عادات ومثل وقيم قبيلته. (عبد الدائم، ص ١٣٨)

وهناك عدة عوامل أثرت في التربية عند العرب قبل الإسلام تتمثل : بالعامل الاجتماعي، حيث كان المجتمع مجتمعاً طبقياً، والعامل السياسي المتمثل بالحروب والاقتصادي المتمثل بالرعي، والتجارة، والعامل الديني، وهو تعلقهم بالآهات متعددة.(قدورة، ص ٣٠-٣٣)

أما التربية الإسلامية، فهي تربية تقدم على أساس التوازن في نظرة المسلم للإنسان والكون والحياة، وتولى عناية خاصة وعميقة للعلم، فقد أشاد القرآن الكريم بأهمية العلم ومنزلة

العلماء والفقهاء في أكثر من آية قرآنية وحث رسولنا الكريم على طلب العلم في أكثر من حديث ولذلك حظي العلم في صدر الإسلام بمكانة عظيمة فقد ازدهر العلم ازدهارا كبيرا بالعصر الأموي، والعباسي، واهتم الأمويون بالعلوم النقلية، وهي العلوم ذات الصلة بالقرآن الكريم كالتفسير والحديث الشريف وأصول الفقه والقراءات، كما اهتموا بالعلوم اللسانية كالنحو والصرف والبيان والبديع، أما العباسيون فقد اهتموا بالعلوم العقلية كالفلسفة والمنطق والرياضيات والطب والكيمياء، وقد أغدقوا على العلماء والباحثين، وأصبحت بغداد كعبة العلماء والمتعلمين، وبلغت حركة الترجمة ذروتها، وقام الفلاسفة المسلمون بنقل الفلسفة اليونانية إلى اللغة العربية وأفاضوا في شرحها كما مزجوا بين الآراء اليونانية والهندية بالرياضيات، وبفضل المسلمون عرف الأوروبيون آفاقا جديدة وأيقضوا العقل الغربي بعد سبات عميق في العصور الوسطى، وتستمد التربية الإسلامية مبادئها من القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة وتمتاز هذه المبادئ بالأصالة والواقعية والشمول وتتمثل بمبدأ التعلم والتعليم ومبدأ الذاتية والتربية الإسلامية تقوم على مجموعة من الأسس أهمها (الأسس العقائدية، التعبدية التشريعية، المعرفية) أما المهمة الأساسية لمنهج التربية الإسلامية هي أن تصل الإنسان بالله ويعمر الأرض وينظم حياته وفق شريعة الله، وأن المنهج يركز على الجانب الأخلاقي، وأن التربية الخلقية في الإسلام تكون جزءاً كبيراً من محتويات التربية الإسلامية والقرآن الكريم يعد أهم مرجع في الأخلاق بالنسبة إلى الفرد المسلم والبيت المسلم والمجتمع المسلم. (الدبو، ص ١٥١)

وتتميز التربية الإسلامية بخصائص مهمة كونها مشتقة من الإسلام نفسه، وأهمها أنها تربية ربانية من حيث البداية والهدف والغاية والأساليب والمصادر والوسائل، وتربية ثابتة الأسس وموافقة للفطرة البشرية وشاملة لكل جوانب الحياة باعتدال وتوازن، كما أنها توحد الطاقات البشرية إلى جانب أنها تربية عالمية ومتفائلة وإيجابية وترى الوحدة والشمول في إطار المجتمع والعالم، وهي تربية إيمانية وعملية وعلمية وأخلاقية واجتماعية ومهنية وترى تكافؤ الفرص في التعليم. (مذكور، ص ٥٠٨)

وتهدف التربية الإسلامية إلى بلوغ الكمال الإنساني إلى قمته، والإسلام نفسه يمثل هذا الكمال، فهو خاتم الأديان وأكملها وأنضجها، قال تعالى ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتَمَمْتُ

عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيْتُ لَكُمْ الْإِسْلَامَ دِينًا ﴿ (المائدة ، الآية ٣) ، وقال الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم : "إنما بعثت لأتمم مكارم الأخلاق".

كما أن من أهدافها تحقيق سعادة الإنسان في الدنيا والآخرة، وإلى تنشئة الإنسان الذي يعبد الله ويخشاه ومن أهدافها تقوية الروابط الإسلامية بين المسلمين، ودعم تضامنهم وخدمة قضاياهم عن طريق توحيد الأفكار والاتجاهات والقيم بين المسلمين في مشارق الأرض ومغاربها وجعلهم جميعاً على قلب رجل واحد. (جمال الدين، ص ٢٨١)

أهداف التربية الإسلامية :

ولتربية الإسلامية مجموعة من الأهداف والمتمثلة بالاتي:-

- أهداف دينية / تتمثل في إعداد الإنسان المؤمن بالله العابد له العامل بأوامره ونواهيه.
 - أهداف روحية / تتمثل في تدعيم القيم الروحية في الإنسان والمجتمع .
 - أهداف أخلاقية / تتمثل في إعداد الإنسان على خلق عظيم وتدعيم القيم الأخلاقية .
 - أهداف معرفية / تتمثل في تنمية وترقية القوى العقلية مثل التفكير والتذكر .
 - أهداف اجتماعية / تتمثل في بناء المجتمع المسلم على أساس التعاون والتكافل الاجتماعي وتدعيم القيم الاجتماعية .
 - أهداف جهادية / تتمثل في الدفاع عن العقيدة الإسلامية وإعداد الإنسان جسماً وعسكرياً
 - أهداف جسمية / تتمثل في النظافة والطهارة الجسدية .
- وقد مرت التربية الإسلامية بأربعة أطوار هي كالاتي :-

الطور الأول : يتمثل في نمو الإسلام في عهد الرسول الأكرم محمد (صلى الله عليه

واله وسلم) .

الطور الثاني : يتمثل في عصر الفتوحات الإسلامية.

الطور الثالث : يتمثل في تكوين الحضارة العربية وامتزاج الثقافات مع امتداد الدولة الإسلامية في العهد العباسي حتى ظهور السلاجقة في القرن الحادي عشر الميلادي .

الطور الرابع : بدأ مع الأتراك السلاجقة وحتى سقوط بغداد على يد المغول في القرن الثالث عشر الميلادي .

وسائط التربية الإسلامية :

تعددت وسائط التربية الإسلامية وأماكن التعليم في الإسلام ويمكن اعتبار الأسرة من أهم هذه الوسائط كما لعب المسجد في التأريخ الإسلامي دوراً هاماً في التربية والتعليم حيث انطلقت منه حلقات العلم سواء لتعليم القراءة أو الكتابة أو المخصصة للعلوم الشرعية بالإضافة إلى الكتاتيب وحوانيت الوراقين حتى ظهور المدارس ، وعلى العموم يمكن إجمال أهم المؤسسات والمعاهد التربوية في التربية الإسلامية في بداية العصر الإسلامي بما يلي:

١- المسجد : نشر تعاليم الدين أو لتعلم القراءة والكتابة .

٢- الكتاتيب : ظهرت قبل الإسلام واستمرت معه لتعلم القراءة والكتابة .

٣- حوانيت الوراقين : ظهرت عند العباسيين لغرض تجاري ثم أصبحت ملتقى للعلماء والطلاب .

٤- منازل العلماء : مثل دار الأرقم ابن أبي الأرقم التي تعتبر أول مؤسسة تربوية اتخذها الرسول الأكرم (محمد صلى الله عليه واله وسلم) مركزاً لتعليم الصحابة الذين امنوا بالدين الجديد .

٥- البادية : التي تعتبر مواطن اللغة .

٦- القصور : لتعليم أبناء الملوك والوزراء .

٧- الصالون الأدبي : ظهرت في العصر الأموي واستمرت في العصر العباسي للنقاش والحوار في مختلف العلوم والفنون والآداب .

٨- المكتبات : التي كان من أهدافها تلقي العلم .

٩- المدارس : مثل المدرسة البيهقية والمدرسة النظامية .

مما تقدم نجد أن للتربية الإسلامية **خصائص** تتمثل في كونها تربية (شاملة ، متنوعة ، سلوكية ، مستمرة ، واقعية ، نفعية ، عالمية ، ضميرية) .

● التربية في العصور الحديثة :

انتشرت في العصور الحديثة نماذج متنوعة ومتعددة من التربية حسب الحقبة التاريخية التي سادت فيها، فقد أشار (زريق، ص ٣٣)، أن التربية في عصر النهضة شملت ثلاثة قرون هي (١٤، ١٥، ١٦)، وسادت فيها التربية الإنسانية الفردية الهادفة إلى تكوين الإنسان من جميع النواحي جسماً وعقلياً وذوقياً.

أما التربية في القرن السابع عشر فقد اعتمدت على الحركة العلمية الفلسفية، لذا أطلق عليها اسم التربية الواقعية ، ومرت هذه التربية بثلاثة أطوار، ذكرها (الذيفاني، ص ٥٩-٦٠)، **بالتربية الواقعية الإنسانية** وتهتم بالبحث لأجل مادتها ويسلم أصحابها بأهمية اللغات القديمة وآدابها وقد نظروا إليها كوسيلة لا غاية، **التربية الواقعية الاجتماعية** أو **التربية العلمية**، وهي تعد المرء للقيام بواجباته في حياته المقبلة بسعادة وسرور، **التربية الواقعية الحسية**، وهي التي قال أصحابها أن معرفة الأشياء تأتينا عن طريق الحواس.

أما التربية في القرن الثامن عشر فقد أشار (هندي وآخرون، ص ٢٠)، أن هذه الفترة شهدت ثورة عنيفة في الحكومة وشؤونها وتأثرت بذلك أمور الدين والتربية والتعليم فظهرت النزعة الطبيعية التي تزعمها (روسو) والهادفة إلى تنمية مواهب الطفل واستعداداته الطبيعية بطريقة حرة لا ضبط فيها لميول الطفل ومساعدته وذلك على أساس أن الطبيعة هي وحدها الأقدر على توجيه الطفل".

أما التربية في القرن التاسع عشر فقد أشار (هندي وآخرون، ص ٢٠) أنها "شهدت تطورا نحو الأمتل وازداد الاهتمام بها، فأصبحت التربية بعيدة عن تأملات الفلاسفة واتجهت نحو استخدام الأسلوب العلمي وتحولت في هذا القرن أهداف التربية إلى نزعتين الأولى تتمثل بالنزعة العلمية للتربية، وهدفها الاهتمام بمادة الدرس وخصوصا المعلومات الطبيعية والعناية بالطريقة الاستقرائية، والثانية النزعة السيكولوجية للتربية، وهدفها الاهتمام بالطفل الفرد اهتماما خاصا ولكن ليس على حساب المجتمع".

أما التربية في القرن العشرين، فكان من أبرز مظاهرها ما ذكره (الرشدان، ص ١٢٦-١٢٧) بإعطاء التربية الأولوية على التعليم، واعتبار التلميذ هو المحور الذي تدور حوله العملية التربوية والنظر لطبيعة الإنسان إنها وحدة متكاملة لا تنفصل جوانبها العقلية والروحية والجسمية، وأنها عملية استثمارية كبرى تفوق أضعاف الاستثمارات الأخرى، وكذا توفير مناخ تعليمي مطابق للظروف البيئية خارج جدران المدرسة ومراعاة الفروق الفردية وتحرير الطالب من دوره التقليدي كملقن إلى فرد فعال نشط، ودور المعلم هو تنظيم العملية التعليمية وإكساب الجو التعليمي روح التفاؤل والمرح والتشويق، وبرز مفاهيم جديدة كاستمرارية التعليم وإلزاميته، ومحو الأمية وتعليم الكبار، والتعلم عن طريق العمل المباشر المحسوس، والتعليم المبرمج، وارتباط التعلم بالحياة العملية وتلاشي مفهوم العلم للعلم، وأصبحت التربية تحت إشراف الدولة واستحداث بعض النظم التعليمية، كنظام التعليم بالمراسلة والتعليم عن طريق وسائل الإعلام، ولعل من أبرز العوامل التي أدت إلى الحركة الإصلاحية في تطور التربية في القرن العشرين ما ذكره (خضر وآخرون، ص ٢٠٣) والمتمثلة "بالثورة المعرفية والتطور التكنولوجي و الانفجار السكاني والمكتشفات الحديثة في سيكولوجية الأطفال وطرق تعليمهم والثورة المنهجية".

وإذا كنا قد سلطنا الأضواء على التربية حتى القرن العشرين فإننا اليوم في بداية القرن الحادي والعشرين حيث تواجه التربية في عالمنا الإسلامي تحديات كبرى تتمثل في مجموعة من القضايا ذات الطابع العالمي من أبرزها الانفجار السكاني والأزمة البيئية حيث يواجه المجتمع البشري أزمة حادة في العلاقة بين الإنسان والتنمية والبيئة و الهجرة من الأرياف أصبحت ظاهرة سكانية خطيرة تتطوي عليها مشكلات ترتبط بالاقتلاع من البيئات الأصلية

والانتقال إلى بيئات جديدة تعد القادمين الجدد عبئاً ثقيلاً متعدد الوجوه والأبعاد والعالم المتداخل المجتمعات، إذ تواجه البشرية تحولات عالمية اجتماعية وثقافية واقتصادية وتكنولوجية تفرض معطياتها على النسيج الاجتماعي الوطني والنظام الاقتصادي الأقليمي ومنظومة القيم الإنسانية والتفجر المعرفي المتمثل بثورة المعلومات والتقنيات ووسائل الاتصال، وأثر ذلك في إحداث التغير الجذري لأساليب الحياة الفردية والاجتماعية وفي طموحات الشعوب وآمالها نحو التنمية البشرية، تفجر النظم التربوية نحو التغير والاستجابة لمطالب المجتمعات واستشراف المستقبل على اعتبار التربية وسيلة لتنمية قدرات الإنسان وتمكينه من الانتفاع ببيئته وتطويرها وتهيئته للتعامل مع ثورة المعلومات بشكل خاص.

ثالثاً: الأصول الاجتماعية للتربية

ترتبط التربية بالمجتمع ويرتبط المجتمع بالتربية، فلا تربية بدون مجتمع ولا مجتمع بدون تربية، لأن التربية هي الأساس الذي يبني عليه قيمه ومثله العليا والمجتمع بدون تربية ينقلب لفوضى، فتفسد أخلاقه التي هي أساس بنائه فالمجتمع كما عرفه (موسى، ص ١٠١) بأنه "مجموعة من الأفراد يعيشون في بقعة جغرافية محددة ويعملون وينشطون فكرياً، ودينياً في المجالات المختلفة من أجل تحقيق أهداف ومصالح مشتركة" وتحدث الكثير من الباحثين عن سمات وخصائص ينبغي أن تتوفر عند كل مجموعة من الأفراد لكي نطلق عليهم لفظة المجتمع حيث أشار لتلك السمات والخصائص (الذيفاني، ص ١٢٣) بالتالي:

- ١- وجود مرجعية يحتكم إليها المجتمع وينظم حياته على أساسها، وتجانس بأنماط السلوك التي يلتزم بها أفراد المجتمع ويحتكمون بها إلى جماعة مرجعية وقيم ثابتة، تقف أرضية وإطار لحركة الأفراد وتفاعلهم مع بعضهم ومع غيرهم.
- ٢- وجود حيوية وحركة دائبة، بحيث لا يتسم المجتمع بالسكون والجمود، ويتسم بالحركة والتغيير، والتطور وإنتاج المفيد والجديد، ليشكل تراكماً على ما أنتجه الأسلاف، ورفداً وتغذية للحاضر ليستفيد الأُخلاف.
- ٣- وجود شعور قوي وحقيقي بالانتماء، وهذه خاصية مهمة إذ بغيابها يفتقد الأفراد معنى الانتساب إلى مجتمع فالشعور بالانتماء مهم ينبغي أن يترجم لأفعال تحقق للمجتمع النفع

وتؤكد معاني الوجود لهذه المجموعة من الأفراد الذين ينتظمون بعقد ولاء وانتماء لبعضهم على هدى مرجعية وخصوصية تميزهم وتضبط أفعالهم إراديا قبل الضبط اللإرادي والقسري.

٤- الشعور بالمسئولية من خلال التفاعل الاجتماعي، الذي ينبغي أن ينتج عنه خدمة حاجاتهم وتحقيق ما يمكن تحقيقه من طموحات تلبى متطلباتهم الحياتية المختلفة، وهذه الحاجات إذا لم تشبع فإنها تسبب للفرد توترا واضطرابا واختلالا في توازنه، ولهذا نجد أن إشباع تلك الحاجات يتطلب من أفراد المجتمع أن يعملوا متعاونين منسقي الجهود بشكل منظم ومستمر وعليه فالمجتمع عبارة عن وحدة اجتماعية اقتصادية كلية مترابطة في حركة مستمرة، يتبوأ فيها النشاط والعمل منزلة رفيعة.

والتربية كما ذكر (مطوع، ص ١٠) بأنها "نظام اجتماعي يعبر عن وجهة نظر اجتماعية فهي تختار خبرات معينة وفق قيم واتجاهات محددة، تحقق أهداف المجتمع، ومحور تلك الخبرات هو المجتمع نفسه، لأن الأهداف تشتق من المجتمع، وتدور المناهج حول ظروف المجتمع، وينفذها اداريون وفنيون ملتزمون بوجهة نظر مجتمعهم، وترجمة تلك الأهداف من مجرد أفكار وأماني إلى واقع عملي ملموس يجعل حياة المجتمع تفيض بالخير للجميع".

والنظام الاجتماعي يعرفه (زيد، ص ١٢٠) بأنه "مجموعة من الناس الذين يشتركون معا في أداء عمل اجتماعي معين يتعلق بناحية معينة من البيئة التي يعيشون فيها ويستعينون في ذلك بأساليب فنية مرسومة، كما يخضعون لفئة معينة من القواعد والقوانين" ولكل نظام اجتماعي عناصر تعمل على بقاءه واستمراره من هذه العناصر ما أشار إليها (هندي وآخرون، ١٩٨٩، ٤٤) على النحو الآتي:

- لكل نظام أغراض خاصة معينة تقوم بتحديد مسار السلوك من أجل بلوغها.
- إن فكرة النظام تقتضي اتفاق الناس في المجتمع على مجموعة من القيم الثابتة التقليدية التي توجه سلوكهم.
- وجود جماعة من الناس في المجتمع ينتظمون فيما بينهم بطريقة معينة، ويدخلون في علاقات محددة أحدهم مع الآخر من ناحية، ومع البيئة التي يعيشون فيها من ناحية أخرى.

كما أن المجتمع بكل مكوناته يمثل أساساً اجتماعية للتربية بحيث لا تستقيم التربية إلا بها وعليها، هذه الأصول كما ذكرها (الذيفاني، ص ١٣١)، تتمثل "بالمعتقدات وما يتصل بها من قيم ومثل عليا، والعادات والتقاليد والأعراف الموروثة، والاتجاهات الاجتماعية الناشئة عن التفاعل بين الأفراد والنظم القائمة والقيم السائدة في المجتمع والوفادة إليه، والمعايير الاجتماعية، التي تحكم وتضبط السلوك الاجتماعي وتحددها والأطر المرجعية ونعني بها المرجعيات التي يحتكم إليها الفرد والمجتمع، والجماعة المرجعية، وهي الجماعة التي يختارها الفرد وينتمي إليها طواعية ويحتكم إليها بتصرفاته وقد تكون الأسرة، أو الحزب، أو المنظمة الاجتماعية".

كما ذكر (عزت، ص ٢٧) أن التغيير الاجتماعي "يؤثر في التربية كونه ظاهرة لمسها الإنسان منذ وجوده على وجه الأرض، في تعاقب الليل والنهار، والزلازل والبراكين، وما ينتاب الإنسان من تغير بين الصحة والمرض، والراحة والتعب، وما يعترضه من تغير من المهد إلى الطفولة إلى الشباب إلى الشيخوخة".

ويرى الباحث أن المجتمع يلعب دوراً مهماً في التربية، ورسم سياستها التعليمية التي تتناسب ظروف وأهداف وحاجات وثقافة المجتمع، فما دام الإنسان يعيش في مجتمع ما فهو يتأثر به كون المجتمع هو الذي يحدد أسلوب التربية. ويمكننا في إطار الحديث عن الأصول الاجتماعية للتربية أن نسلط الضوء حول بعض المفاهيم المتعلقة بهذه الأصول وعلى النحو الآتي:-

• تعريف المجتمع :-

لقد اختلفت تعريف المجتمع باختلاف العلماء الذين تناولوا هذا الموضوع واختلفت كذلك لاختلاف المفاهيم الثقافية لكل جماعة أو اختلاف العقيدة أو المبدأ أو الهدف الذي يسعون من أجل تحقيقه.

حيث يعرف المجتمع بأنه جماعة من الناس يعيشون معا ويعملون سويا مدة طويلة بصفة منتظمة وترتبط بينهم علاقات اجتماعية ولهم أهداف وموارد مشتركة يستخدمونها في إشباع حاجاتهم في إطار نظام اقتصادي ونظم اجتماعية تساعد على إشباع احتياجات المجتمع وعلى هذا الأساس يمكن اعتبار الدولة مجتمعاً عاماً.

ويمكن تحديد مقومات المجتمع فيما ذكره (عامر، ص ١٠٩) بما يلي :-

- ١- جمع من الناس تربطهم علاقات وتفاعلات اجتماعية.
- ٢- اشتراكهم في الموارد الطبيعية والخبرات القائمة في مجتمعهم.
- ٣- وجود نوع من تقسيم العمل وتبادل المنفعة بين جماعته بشكل يحقق التكامل الوظيفي في المجتمع.
- ٤- وجود رغبات مشتركة بين أفرادهم.
- ٥- وجود نظم اجتماعية تحدد العلاقات بين أفرادهم.

ويرى ابن خلدون أن المجتمع هو المبدع وهو خالق الحضارة والمدنية ثم إن ابن خلدون في مقدمته أيضا يرى أن الإنسان مدني بالطبع أي أنه لا يستطيع أن يعيش منعزلا عن الناس فهو كائن اجتماعي يشعر بالحاجة إلى سواه من الناس للتعامل معهم والاختلاط بهم وإعطائهم والأخذ منهم وهو في حاجة دائمة إلى بني جنسه لإشباع حاجاته الأساسية والثانوية.

وينطلق المفهوم العلمي للمجتمع من نظرة تكاملية للمجتمع على أنه مجموعة من النظم الاجتماعية التي تتفاعل مع بعضها وترتبط وتتعاون ارتباطا وتعاونيا عضويا لتحقيق أهداف اجتماعية وفق منهج للتخطيط العلمي الشامل من أجل التنمية الشاملة. وتتمثل خصائص النظم الاجتماعية في المجتمع بما يلي (عامر، ص ١١١) :-

- ١) التشابك والتداخل في البنية وفي الوظائف بالذات.
 - ٢) التأثير والتأثر المتبادل بين النظم المختلفة في المجتمع.
 - ٣) الأخذ والعطاء المتبادل بين النظم.
- فالنظم هو جزء من النظام الكلي في المجتمع وفي نفس الوقت فإن كل نظام جزئي هو نظام كلي بالنسبة لعناصره، وأجزائه التي تكونت فالنظام التربوي جزء من نظام كلي هو المجتمع والنظام التربوي يتكون بدوره من عدة نظم منها النظام التعليمي الذي يتكون بدوره من عدة نظم منها الأهداف والكتب، والمناهج المدرسية، والتلاميذ والمباني واللوائح، والقوانين المدرسية، والإدارية والميثاق التعليمي.
- وتتضمن هذه النظرة المتكاملة للمجتمع بالاتي :-

أ) كل نظام اجتماعي له هدفه الاجتماعي ضمن أهداف المجتمع العامة والكلية والمتكاملة.

ب) التربية نظام اجتماعي ضمن هذه الأنظمة وضمن النظام الكلي للمجتمع.

ت) التربية تقوم بإعداد القوى البشرية للأنظمة الاجتماعية المختلفة.

ث) التربية تأخذ من ثقافة المجتمع وتعطيها وتغذي الأجيال الجديدة على ثقافة المجتمع وما تحدته من تطوير فيها.

ويعود **اختلاف العلماء في تعريف مصطلح المجتمع** للأسباب التي ذكرها (عامر، ص ٢٢) المتمثلة بالآتي:

١- تركيز العلماء على عنصر أو أكثر في تعريفهم للمجتمع دون أن يتفق الجميع على مجموعة من العناصر التي يمكن الاستناد إليها.

٢- اختلاف وجهات النظر لدى العلماء في تعريفهم للمجتمع.

٣- اختلاف ظروف المجتمعات للتغير الذي يمر به فقد تظهر أهمية عنصر أو أكثر في فترة معينة من مراحل التغير الاجتماعي.

وبالرغم من وجود الاختلاف في التعاريف جميعا إلا أنها تتقاسم معا وتشارك بعضها بعضا في عناصر أساسية ورئيسة هي الأفراد الذين يعيشون معا والمكان المعين لعيش هؤلاء الأفراد يحدد علاقة الأفراد بعضهم ببعض.

• عناصر المجتمع :-

لكل مجتمع من المجتمعات عناصر أساسية تؤثر كليا على حياة الجماعة فيه وتصبغهم بصبغة معينة وتشكلهم بشكل خاص، ومن هنا فإن مشاكلهم تختلف وحل تلك المشاكل يتنوع بتنوع الجماعة سواء كانت جماعة فردية أو جماعة صناعية حضرية أو جماعة تجارية لهذا لا بد من ذكر العناصر الأساسية المكونة لكل مجتمع وهي كما ذكرها (عامر، ص ١٢٣) تتمثل بالآتي :

١- الأوضاع الطبيعية :

حيث إن لكل مجتمع أوضاعا طبيعية وجغرافية معينة تؤثر بها عوامل كثيرة وبالتالي تتكيف حياة الجماعة مع تلك البيئة الطبيعية وأهم هذه العوامل:

أ- المناخ :

ويشمل درجات الحرارة والبرودة والرطوبة والعواصف والرياح وكمية الأمطار كل ذلك يؤثر على نوعية الزراعة وحياتة الجماعة.

ب- حجم الجماعة المحيطة :

ويقصد بذلك جماعة القرية أو المدينة أو المنطقة الزراعية أو الصناعية لأن حجم الجماعة يؤثر على نوع الخدمات التي تقدم لهؤلاء الجماعة وطبيعتها.

ج- الطبوغرافيا :

ويقصد بذلك تخطيط الأماكن وخاصة البلدان أو القرى ومعرفة تضاريس المنطقة بما فيها من سهول أو جبال أو وديان لأن ذلك له أهمية كبيرة في طرق الاتصال والمواصلات وبالتالي في نوع المهن التي يمكن أن تهتم بها الجماعة .

د- نوع التربة ودرجة خصوبتها.

هـ- مصادر المياه والأنهار والحرار.

و- المصادر المعدنية: من حديد أو فحم أو بترول.

س- المصادر الطبيعية من غابات وأشجار وما يعيش عليها من حيوانات، كل ذلك له أثر فعال في تعامل الجماعة وفي حياة الأفراد ويؤثر كذلك في أسلوب حياتهم ونظرتهم للحياة وآمالهم وأهدافهم.

٢- الناس (الأفراد) الذين يعيشون في المجتمع .

فقد تختلف المجتمعات ذات الوضع الجغرافي المتماثل عن بعضها البعض لاختلاف في نمط الحياة وسلوك الناس الذين يقطنون تلك المجتمعات لأن للناس أثرا كبيرا في حياة الجماعة.

ومن الأمور الهامة والواجب معرفتها عن الأفراد الذين يعيشون فوق بقعة واحدة أو في مكان واحد ما ذكرها (عامر، ص ٣٣) فيما يلي :-

أ- عدد السكان في المجتمع لأن نظم المجتمع تختلف باختلاف عدد أفرادها وحاجاته.

ب- السن والتركيب الجنسي : ويقصد به الشيوخ والأطفال والذكور والإناث.

ت- الحالة الثقافية ومستوى التعليم ونسبة الأمية والمشاكل التربوية.

ث- أنواع المهن التي يحترفها القاطنون في المجتمع تعطي لونا معيناً للصورة التي يكون عليها المجتمع.

ج- الأجناس والقوميات المختلفة الموجودة في المجتمع الواحد التي قد تؤدي إلى اختلاف في الاتجاهات والأهداف.

ح- المستويات الاجتماعية في المجتمع ووجود الطبقات يؤدي إلى ظهور حالة معينة من العلاقات بين الجماعة الواحدة.

٣- التنظيم الاجتماعي:

وبقصد به الوحدات الاجتماعية التي تقوم على خدمة الجماعة في المجتمع الواحد وتكون مكونة من أفراد تلك الجماعة وهدفها مواجهة مشكلات الجماعة وسد حاجاتهم من تلك الوحدات.

أ- المؤسسات وتكون على درجة كبيرة من الثبات والاستقرار ولها دستور خاص كالأسرة والمدارس، ودور العبادة، والإدارات الحكومية الأخرى.

ب- الجماعات التي لها نظام خاص :

١- المنظمات الخاصة بالأعمال والمهن " كالغرفة التجارية ورابطة أصحاب المصانع ".

٢- الجماعات الخيرية. ٣- النقابات بأنواعها. ٤- النوادي الرياضية.

ج- الهيئات وهي جماعة مشكلة لها نظام خاص بها أنشئت لتأدية خدمات معينة ومحددة وقد تكون خاصة أو عامة مثل رابطة المكتبات " مكتب الخدمات الاجتماعية، مراكز الإرشاد الزراعي، جمعية الشبان المسيحيةالخ".

د- مشروعات خاصة : وهي منظمات أنشئت أساساً للكسب وقد تكون مشروعاً أو مشاريع يديرها فرد أو مجموعة من الأفراد أو أنها تدار تعاونياً أو نقابياً.

هـ- جمعيات لا تتغير بنظام خاص وليس لها دستور وتقوم بتأدية خدمات معينة أنشئت من أجلها ".
أجلها "

• الشروط الواجب توافرها في المجتمع المتناسك :

هناك عدد من الشروط الواجب توافرها في المجتمع المتناسك وهي كما ذكرها (عامر،

ص ٢٣):-

- ١- أن يكون في المجتمع استمرار مادي أو شكلي أما الاستمرار المادي فهو أن يتصل أعضاء المجتمع بعضهم ببعض لمدة طويلة من الزمن أما الاستمرار الشكلي فمعناه أنه على الرغم من التغير السريع نسبيا في أعضاء المجتمع فإن العادات والتقاليد في المجتمع تكون ذات طابع معين.
- ٢- أن يكون لدى أعضاء المجتمع فكرة عن وجود هذا المجتمع ومكوناته وخصائصه.
- ٣- أن تكون للمجتمع تقاليد نتيجة لمرور الزمن.
- ٤- أن يقوى الوعي الجمعي وينمو عن طريق الاتصال والاحتكاك بالمجتمعات الأخرى.
- ٥- أن يقوم في هذا المجتمع نظام محترم يضمن للأفراد سلامتهم وهويتهم.

• تركيب المجتمع :-

إن كل مجتمع من المجتمعات يتكون من أبعاد بنائية معينة لخصها (عامر، ص ١١٥) بما يلي:

١- البناء الطبيعي أو الفيزيقي :

ويقصد به أن كل مجتمع يبني على طبيعة معينة ويؤثر به مؤثرات ليس للإنسان يد فيها لأنها موجودة في الطبيعة وتؤثر في المجتمع وثقافته ونظام حياته وما على الجماعة إلا التكيف معها أو محاولة حماية أنفسهم منها أو التحكم بها مثل المناخ وطبيعة الأرض وتضاريسها والمصادر الطبيعية فيها.

٢- البناء السكاني :

ويقصد به جنس السكان أو دينهم أو نوعهم أو أصلهم أو تركيبهم العمري أو تابعتهم مثال ذلك : عرب، مسلمون، يهود، مسيحيون، كبار السن أو صغار، متعلمون، أميون، سكان مخيمات، سكان أصليين وهكذا.

٣- البناء المهني :

حيث أن ببعض المناطق توجد صناعات معينة تؤدي إلي ظهور مهن معينة أو أوضاع خاصة تؤدي إلي ظهور مهن مناسبة لتلك الأوضاع كالمدن التي تقع على شواطئ البحار تؤدي إلي ظهور العاملين في البحار أو المنتجات أو الخدمات البحرية وكذلك في معظم المناطق التي يوجد بها صناعات معينة.

٤- بناء المؤسسات :

ويشمل ذلك نظام الأسرة كمؤسسة اجتماعية والمدارس وأماكن العبادة ودوائر الحكومة المختلفة، وتهم كل منها في معالجة مشاكل الجماعة وتوضح الفروق هنا من النظر إلي نظام الأسرة في الريف ونظام الأسرة في المدن علما بان نظام الأسرة في المدن التجارية يختلف عن نظام الأسرة في المدن الصناعية أو الزراعية وهكذا.

٥- البناء الطبقي :

ويقصد به نظام الطبقات في المجتمعات أو ما يسمى بنظام المستويات الاجتماعية والنظام الطبقي ظاهرة موجودة منذ فجر التاريخ وتختلف من مجتمع لآخر ولكنها جميعا لا تخرج عن وجود ثلاث فئات طبقية هي (العليا، والوسطى، والدنيا).

٦- البناء التنظيمي :

ويقصد به أساليب معالجة المشاكل التي تواجهها الجماعة ويتوقف ذلك على أسلوب القادة أو القيادة التي تقوم بتنظيم حياة الجماعة وطبيعة تلك القيادة ونظام الحكم السائد في المجتمع : ديمقراطيا، أو جمهوريا، أو ملكيا، أو أميريا.....الخ.

● خصائص المجتمع :-

يحتاج المجتمع إلى التربية لكي يحافظ على خصائصه فكل مجتمع من المجتمعات خاصيته التي يرغب في المحافظة عليها ومن هذه الخصائص ما ذكرها (عامر، ص١١٧) بالاتي :

١- الخاصية الذاتية والهوية:

وهذه الخاصية موجودة في المجتمع ككل وفي كل المنظمات التي تتكون منها المجتمع، بل كل إنسان به قوة تبعث من داخله المحافظة على نفسه ماديا، ومعنويا وهذه الخاصية تدفع المجتمعات إلى تربية الصغار لكي تحافظ على مقوماتها الثقافية، وثقافتها الخاصة، وليأتي جيل مكان جيل فلا يخلو المجتمع لجماعة أخرى وعلى أن يفهم الصغار الجماعة وطرق المحافظة عليها حتى لا تذوب أو تفتنى.

كل مجتمع يرغب في أن يحتفظ بهويته ويعمل على تهيئة أفرادهِ وتزودهم بوسائل النضال والتعامل مع بقية أفراد المجتمع وبفكرة الولاء له ومن ثم فان التربية عمل تحتمه الضرورة الاجتماعية إلا الرغبة بالبقاء.

٢- خاصية الاستمرار :

وهذه الخاصية لا تتحقق باستمرار أفراد الجماعة لان سنة الحياة الأساسية تقتضي بان يولد كل فرد في المجتمع ومصيره المحتوم الموت (كل نفس ذائقة الموت) بل يتحقق بالاستمرار أساليب حياة الجماعة، وأنماط التفكير لا تنتقل عبر الأجيال انتقالاً حدودياً أو غروري أي بالوراثة فان المجتمع يحتاج إلى التربية لنقل قيمته وعاداته ونظمه إلى جيل الصغار الذين يولدون وهم لا يدركون شيئاً من مهارات، ومعارف، وعادات وقيم الجماعة. فالتربية تكسب كل جيل مهارة الحياة في الجماعة ومهارة المحافظة عليها وتكسبه علومها وبذلك يوجد أفراد يحذقون مهارات الجماعة وطريقة الحياة فيها ويبقى المجتمع ويستمر باستمرار قيمة مثلنا الأعلى جيلاً وراء جيل على الرغم من اختفاء الأفراد تابعا للموت. وهكذا نجد إن خاصية الاستمرار لا تتوقف على التناسل بمقدار ما تتوقف على التربية التي يتمكن المجتمع من أن ينقل من خلال مؤسسته المختلفة والتراث الثقافي الذي يحرص عليه جيل الكبار اشد الحرص فيرغب بإخلاص في نقله إلى جيل الصغار لتستمر الحياة.

٣- خاصية التقدم والتطور:

أن كل جماعة من الجماعات تسعى إلى أن ترفع مستوى الحياة فيها وترقى إلى مستوى العصر الذي يعيش فيه على أن يكون ذلك في إطار قيمتها ومثلها العليا وهذا لا يأتي إلا بالتربية التي لولاها لنزلت المجتمعات وربما مسحت من الوجود.

● أهمية التربية للفرد والمجتمع :-

- أهمية التربية للفرد :-

التربية ضرورة فردية من جهة وضرورة اجتماعية من جهة أخرى فلا يستطيع الفرد الاستغناء عنها، ولا المجتمع أيضاً وكلما يرقى الإنسان ويتحضر ازدادت حاجته إلى التربية وأصبحت شيئاً ضرورياً لا كمالياً. فالتربية تحقق للفرد عملية الانتماء الاجتماعي وتشبع

حاجته إلى التعامل مع أفراد المجتمع والمجتمعات الأخرى وتحقق له الاستمرار النفسي حيث يشعر بالانتماء والانضمام إلى جماعة تقبله وينسجم مع أعضائها في كثير من القيم والاتجاهات وتكسبه عدد من المعارف فالوليد البشري يولد عاجزا تماما عن إشباع أي حاجة من حاجاته الأساسية أو الأمن أو حتى الحماية لنفسه.

فالفرد يحتاج إلى التربية لأنه يولد مختلفا في النضج والنمو ويظل فترة طويلة لا يملك ما يعنيه على رعاية نفسه والتفاعل مع غيره. أي إن الوليد يحتاج إلى كل عناية جسمية ونفسية واجتماعية من جانب الكبار المحيطين به والذين يطبعونه على حياة الجماعة ومما يزيد من حاجة الفرد إلى التربية أن البيئة الإنسانية والمادية تتعاقد مع الزمن وتشبع عناصرها ومكوناتها من رصيد الجنس البشري من مختلف المهارات والأفكار مما جعل الفرد في حاجة إلى كثير من الخبرات التي تعينه على التكيف مع البيئة والتوافق مع ظروف الحياة المتغيرة المتجددة، وهكذا تتضح ضرورة التربية وأهميتها بالنسبة للفرد وذلك للأسباب التي ذكرها (عامر، ص ١١٩) وهي:-

١- العلم لا ينقل من جيل لآخر بالوراثة :

وهذا سبب واضح بين حديثي ولادة الأفراد على اختلاف مستويات آبائهم الثقافية وعقولهم الخالية من أي اثر للمعلومات والمعارف وبمعنى آخر فان الثقافة ليست موروثا بيولوجيا كون العين وطبيعة الشعر والقدرات الخاصة يرثها الأبناء عن الآباء دون عناء وإنما هي ميراث اجتماعي كافتحت الأجيال البشرية المتلاحقة لاكتسابه وحفظه عبر السنين بالجهد والعرق، إذا ما أراد جيل الكبار نقل تراثه الثقافي إلى الصغار فلا بد له من عملية تربية تساعد في هذا الأمر ومن هنا تبرز أهمية التربية للفرد وحاجتهم إليها وقد أكدت أقوال العلماء المربين الكثيرة هذه الأهمية التي تتمتع بها التربية وحاجة الأفراد إليها يقول الإمام الغزالي " لولا العلماء لصار الناس مثل البهائم أي أنهم بالتعليم يخرجون الناس من حد الهمجية إلى حد الإنسانية ."

٢- الطفل البشري مخلوق كثير الاتكال قبل التكيف :

يمتاز الطفل البشري بأنه مخلوق ضعيف كثير الاعتماد على أفراد من بني جنسه بمقارنته مع صغار الحيوانات الأخرى فهو أطول الكائنات الحية طفولة وهذا راجع إلى انه يولد قبل أن يتم نضجه واكتمال قدرته على مواجهة الحياة كالحيوانات الأخرى فنتلقاه

البيئة وتساعد في تحقيق النضج وضعف الطفل البشري ترافقه خاصية أخرى من مرونته، أو قدرته على التكيف السريع كما نما وترعرع بالمقارنة مع الحيوانات الأخرى التي تقف عند حد لا تتجاوزه ونظرا لهاتين الخاصتين في الطفل البشري فانه يحتاج إلى كثير من الرعاية وتوجيهه حتى يعتمد على نفسه ويسهم في تحسين مجتمعه ومدرسته هي التي تقوم بهذه المهمة الصعبة والخطيرة.

٣- البيئة البشرية كثيرة التعقيد والتغيير :

يولد الطفل البشري في بيئة معقدة ماديا واجتماعيا وروحانيا يصعب عليه التكيف معها كما ارتقى المجتمع البشري، وازدادت البيئة تعقيدا واتساعا، ومشكلات وازدادت حاجة الفرد بالتالي إلى التربية لتبسيط البيئة وحل مشكلاتها، والتكيف معها أم تغيير البيئة السريع فهو مما يزداد الفرد حاجته إلى التربية. ولذا فواجب المدرس إعداد الناشئين لعالم اليوم والغد معا عن طريق تعودهم والمرونة في أفكارهم وعملهم واحتياجاتهم ليكونوا قادرين على تكيف أنفسهم تبعا للتغير الذي يجري حولهم في شتى نواحي الحياة. وبمعنى آخر فان واجب المعلمين أن يعودوا الناشئين على التفكير المستقل وحل مشكلاتهم بأنفسهم لا أن يلقونهم حلولا جاهزة وقد قال الإمام على بهذا المعنى لا تعودوا بنيكم على أخلاقكم فإنهم مخلوقون في زمان غير زمانكم.

- أهمية التربية للمجتمع :

هي التي تمكن المجتمع من أن يرى نفسه ويراجع ذاته ويبحث أوضاعه سعيا وراء التجديد وتمكن كل جيل من أن يتناول ما تصل إليه من تراث ثقافي بالإضافة والحذف والتغيير فيه والتصحيح والتطوير .

والحضارة الإنسانية تدين بوجودها إلى التربية التي تمكن كل جماعة من أن تنتقد نظامها وتصلح عيوبها وتعالج مشكلاتها، وتواجه التحديات المختلفة التي تواجهها فالتربية ضرورية من ضروريات الحياة وخاصة في المجتمعات النامية إذ تعد الأفراد الذين لديهم من القيم الخليقة والمهارات الاجتماعية، والطاقات الفكرية ما يمكنهم من العمل على أن يلحق مجتمعهم بركب الحضارة وهي لازمة لنهوض الفرد والمجتمع ورقبهما حيث أنها الوسيلة لبناء

البشر، وتزويد الأفراد تبعاً لأعمارهم وقدراتهم ومستويات نضجهم بالمواقف التي تنمي العقلية الابتكارية التي تمكنهم من اكتشاف آفاق جديدة تنهض بواقعهم.

فالمجتمعات تعتمد اعتماداً حياتياً على التربية إذ هي وسيلة بقائه واستمراره وتثبيت أهدافه، ومفاهيمه، واتجاهاته، وصنع مستقبله، وبناء قوته السياسية والاجتماعية. ولذلك فلا عجب أن يكون على رأس البرامج والمشروعات التي تضطلع بها الدول الحديثة.

• حاجات المجتمع التربوية :-

إذا كانت الأصول النفسية متعلقة بالفرد وإمكاناته فإن الأصول الاجتماعية للتربية تتعلق بطبيعة المجتمع وحاجاته، وتلك هي الناحية الاجتماعية من التربية والتي تنظر إلى أن الغرض من التربية لا ينحصر في تنمية إمكانات الفرد تنمية كاملة منسجمة بصرف النظر عن علاقة ذلك بالمجتمع كما يرى علماء النفس ولكن الغرض من التربية بالإضافة إلى الاهتمام بالفرد هو الاهتمام بالمجتمع وسد حاجاته.

أما حاجة التربية للمجتمع فيوجزها (عامر، ص ١٢٢) فيما يلي :

١- الاحتفاظ بالتراث الثقافي : فإذا أراد المجتمع حفظ تراثه الثقافي من الضياع فإن الطريق إلى ذلك يكون بنقل هذا التراث إلى الأجيال الناشئة عن طريق التربية.

٢- تعزيز التراث الثقافي : يجب على الإنسان ألا يكتفي فقط بالمحافظة على تراثه الثقافي بالرغم من محتوياته فبالرغم من أن محتويات هذا التراث تكون غزيرة وواسعة إلا أنها لا يمكن أن تخلو من بعض العيوب وعلى كل جيل أن ينفى تراثه الثقافي من العيوب التي علقته به وعجز الجيل القديم عن إصلاحها والتربية هنا هي القادرة على إصلاح هذا التراث من عيوبه القديمة.

ويعتبر بعض المربين حاجات المجتمع إلى أمور ستة هي في الأساس تمثل كل منها ناحية من نواحي الحياة الاجتماعية وهي: الناحية الخلقية، والناحية المهنية، الناحية العائلية، الناحية الوطنية، الناحية الاستجمامية والصحية.

١- الحاجة إلى التربية الخلقية :

ويقصد بها التمسك بالمبادئ والقيم التي توارثها الإنسان عبر الأجيال والتمسك بالفضائل والابتعاد عن الرذائل المتفق عليها في ثقافة المجتمع.

٢- الحاجة إلى التربية المهنية :

حاجة ملحة لمسايرة النهضة الصناعية التي أثرت تأثيرا كبيرا في التربية والتعليم وواجب التربية في هذا المجال أن تهتم بالمهنة عامة وعلى مختلف أنواعها ويتجلى ذلك بالاهتمام بالتعليم المهني وتوفير الطاقات اللازمة لذلك من مدارس ومدرسين ومدربين وخبراء.

٣- الحاجة إلى التربية العائلية :

إن منشأ المجتمع وأساسه هي العائلة وهي اصغر وحدة اجتماعية ينبض في عروق أفرادها دم واحد، ولكن وظيفة العائلة اليوم قد اختلفت عنها في العصور الماضية فقد كانت تقوم بكل الوظائف تقريبا وترضى جميع الحاجات ولكنها في المجتمع الحديث نظرا لمتطلبات الحياة الكثيرة لا تستطيع القيام بكل متطلبات الحياة فنشأت المؤسسات الاجتماعية الأخرى ولكنها لا تزال تقوم ببعض وظائفها الأساسية كتربية النشء وتنقيفهم.

٤- الحاجة إلى التربية الوطنية :

لقد شعر الناس بالحاجة إلى إعداد المواطن الصالح منذ أقدم العصور والأزمان.

٥- الحاجة إلى التربية الاجتماعية :

كلما ارتقى الإنسان في سلم الحضارة ازداد وقت فراغه فالقوانين والاختراعات الحديثة إذ تعمل على تخفيض أوقات الشغل، وكلما توافرت لدى المرء هذه الأوقات الثمينة صار لزاما عليه أن يتعلم كيف يستفيد منها لكي لا تذهب ضياعا ولا تكون مدعاة للبطالة والفساد لان الحياة ليست كلها عمل ولا بد من أوقات فراغ يقضيها الإنسان للترويح عن نفسه وتجديد طاقاته وإبهاج حياته فالعمل المستمر المتواصل يؤدي إلى العناء الشديد ثم الانهيار لذلك لا بد من وجود، وقت للترويح لكي يستعيد الإنسان نشاطه من جديد وهناك أنواع كثيرة من الأنشطة الترويحية منها الاجتماعي أو الفني أو الرياضي وغيرها.

٦ - الحاجة إلى التربية الصحية :

الأمة القوية وحدها هي التي تستطيع أن تخلق حضارة راقية وتحافظ عليهما كما أن الفرد القوي وحده هو الذي يستطيع أن يحقق إمكانياته إلى أقصى مداها فالصحة نعمة من نعم الله والمرض حالة يفقد بها الإنسان لذة الحياة فان يكون الفرد مخلوقا صحيح الجسم أو متطلبات النجاح في الحياة وان تتألف الأمة من أفراد أصحاء الأجسام أول شروط الفلاح في حياتها. إن الصحة بأوسع مفاهيمها من ضروريات الحياة الفردية والاجتماعية.

• أسباب ضرورة لتربية الفرد والمجتمع : -

وبناء على ما تقدم يمكن القول بان التربية ضرورية وهامة بالنسبة للفرد والمجتمع وذلك لأسباب التي ذكرها(عامر، ص ١٢٥) فيما يلي:

١-التربية إستراتيجية قومية كبرى لكل شعوب العالم :

التربية أصبحت لا تقل من حيث الأولوية عن أولوية الدفاع والأمن القومي ذلك أن رقي الشعوب وتقدمها وحضارتها تعتمد على نوعية الأفراد وليس عددهم ولتزايد أهمية التربية فان حياة الشعوب أصبحت تمثل اهتماما قوميا لكل الحكومات ولا يمكن لأي حكومة أن تترك ميدان التربية لتتولاه الجهود المحلية دون توجيه قومي منها ومن هنا يتضح أن التربية أصبحت تمثل عصب الحياة للشعوب.

٢- أنها عامل هام في التنمية الاقتصادية للشعوب :

العنصر البشري أهم ما تمتلكه أي دولة وقد تؤكد الدور الهام الذي تقوم به التربية في زيادة الدخل القومي وأصبح ينظر للتربية من الناحية الاقتصادية على أنها استثمار قومي للموارد البشرية. وللتربية دور هام في تنشيط المؤسسات الصناعية والإنتاجية من خلال تطوير المعرفة وأساليب العمل والإنتاج.

٣- إنها عامل هام في التنمية البشرية :

للتربية دور هام في التنمية البشرية للأفراد من حيث كونهم أفرادا في علاقة اجتماعية تفرضها عليهم أدوارهم المتعددة في المجتمع كالقيام بدور المواطنة الصالحة القادرة على تحمل المسؤوليات والقيام بالواجبات التي تفرضها هذه المواطنة وممارسة الحقوق والواجبات القومية والاجتماعية والقيام بدور الأب والأم ونجاح هذه الأدوار يتوقف على درجة النضج التربوي.

٤- إنها ضرورة لإرساء الديمقراطية الصحيحة :

فهناك مثل يقول كلما تعلم الإنسان زادت حريته هذا يعني ارتباط الحرية بالتعليم فالتعليم يحرر الإنسان من قيود العبودية والجهل والحرية التي يمكن أن تعمل في ظل الأمية أو الفقر الثقافي وهذا يبرز أهمية التربية في تكوين المواطن الحر المستتير القادر على المشاركة.

٥- إنها ضرورية للتماسك الاجتماعي والوحدة القومية والوطنية :

فالتربية عامل مهم في توحيد الاتجاهات الدينية والفكرية والثقافية لدى أفراد المجتمع وهي بهذا تساعدهم في خلق وحدة فكرية تساعدهم على التفاعل وتؤدي إلى ترابطهم وتماسكهم.

٦- أنها عامل هام في إحداث الحراك الاجتماعي :

ويقصد بالحراك الاجتماعي أو التنقل الاجتماعي Social Mobility ترقى الأفراد وتقدمهم في السلم الاجتماعي والتنقل إما أن يكون أفقياً وهو انتقال الظاهرة الثقافية من الشخص أو الجماعة إلى شخص أو جماعة أخرى متشابهين أو متطابقين ورأسياً إذا مرت هذه الظاهرة الثقافية من أعلى إلى أسفل أو من أسفل إلى أعلى وقد يكون هناك تنقل توسطي إذا ظلت مراكز الناس ومواضعهم عند التنقل غير محددة وبالنسبة للفرد يكون التنقل أفقياً إذا انتقل من جماعة اجتماعية إلى جماعة أخرى لها نفس المستوى، ورأسياً إذا انتقل من جماعة أدنى أي جماعة أعلى أو العكس ويتأثر التنقل الاجتماعي بالظروف والأسباب التالية:

أ- **التغير الاجتماعي** : حيث يسهل عملية انتقال الأفراد من أدنى السلم إلى أعلاه أو العكس كما يعمل على فتح الطبقات وإزالة التحديدات الطبقية الضيقة.

ب- **وسائل الاتصال** : فكلما زادت وسائل الاتصال بين الناس وبين الجماعات كلما شجع هذا على التنقل الاجتماعي والعكس صحيح.

ج- **تقسيم العمل**: وهو العامل الثالث المؤثر في عملية الحراك الاجتماعي فكلما اتسع نطاق تقسيم العمل وتنوع التخصص إلى درجة معقدة فإن ذلك يخلق ظروفًا تعوق الانتقال السهل من طبقة إلى أخرى داخل المجتمع وربما كان تقسيم العمل والتخصص أحد العوامل الهامة في المجتمع الحديث التي أدت إلى خلق التمايزات بين الناس وتصنيفهم في فئات وطبقات. وتلعب التربية دوراً هاماً في التقدم والحراك الاجتماعي لأنها تزيد من نوعية الفرد وترفع من قيمته ومن ثم يتحسن دخله ويزداد بمقدار ما يجيد من مهارات ومعرفة ويترتب على زيادة دخله و تحسن وضعه الاقتصادي والاجتماعي.

٧- **إنها ضرورية لبناء الدولة العصرية** : فالدولة العصرية تعني الدولة التي تعيش عصرها على أساس من التقدم العلمي ويتمتع فيها الفرد بالحياة الحرة الكريمة ويرفرف على جوانبها أعلام الرفاهية والعدالة الاجتماعية.

رابعاً: الأصول الاقتصادية للتربية

يؤثر البناء الاقتصادي للمجتمع على نظامه التربوي والتعليمي وقد أشار (حجى، ص ١٧٣) أن النظم التعليمية" تخضع للأوضاع الاقتصادية السائدة في المجتمع كما أن الإمكانيات الاقتصادية التي تتوفر لدى الشعوب تلعب دوراً مهماً في نظمها التعليمية ومدى تمتع أفرادها بفرص التعليم ونوعياته، وفي الدول النامية نجد أن اقتصادها قد يحول دون إيجاد فرص تعليمية لأبنائها، كما أن التوسع الأفقي والرأسي في التعليم وتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية وتحسين نوعية التعليم، وتطوير العملية التعليمية والقيام بالبحوث التربوية التي تخدمها يتوقف على العامل الاقتصادي"

وتؤكد الدراسات الحديثة ما أشار إليه (هندي وزملاؤه، ص ٥٨) أن للتربية بعدين من حيث علاقاتها بالاقتصاد، بُعد استهلاكي ويتضمن تزويد الأفراد بالوسائل التي تمكنهم من تحقيق حياة أفضل، والاستمتاع بالتعليم كغاية في حد ذاتها، والبعد الثاني البعد الاستثماري، الذي يعتبر التربية توظيفاً مثمراً لرؤوس الأموال يعود بمردود يزيد كثيراً متى أحسن استخدامه عن مردود الأموال التي توظف في أي مشروع زراعي أو صناعي أو تجاري.

فالتربية الصالحة هي الأداة والوسيلة المهمة في التنمية الاقتصادية، وأن الاقتصاد القوي يؤدي إلى إحداث التطوير في التربية، وقد يكون تطوراً إيجابياً أو سلبياً وفقاً لكيفية استخدامه في التربية وهو وسيلة مهمة في تطور التربية، فإذا امتلك شعب اقتصاداً قوياً بلا شك أنه سيمتلك الوسائل القوية التي يستخدمها في التربية كإنشاء المؤسسات التعليمية وإعداد الكادر البشري الكفاء كون الكادر البشري من أهم الاستثمارات في تطور الشعوب.

حيث أن على التربية أن تكون على وعى بالمهن المختلفة في المجتمع وتطبيقاتها ومحتوياتها ومتطلباتها التعليمية حتى تبنى مناهجها وطرقها، ووسائلها بحيث تحقق مثل هذه الوظيفة الاقتصادية للتربية. ومن هذه الزاوية ندرك الصلة بين الاقتصاد والتربية فالتربية تؤثر في عمليات الإنتاج وفي التنمية الاقتصادية، وهي ذات عائد اقتصادي قاسه الباحثون فوجدوه كبيراً جداً، وبذلك تهتم التربية بجانب تنميتها لشخصيات الأجيال الجديدة وإتاحة الفرص التعليمية أمامها لكي تنمو إلى أقصى حد ممكن، لأنها تهتم بتنمية مهارات حركية وعقلية تبدأ بسيطة في الأعمار الصغيرة، ثم تتدرج حتى تلتحم تماماً مع متطلبات المهن المختلفة.

ولقد اتضحت هذه الأصول الاقتصادية للتربية خاصة وقد أصبحت أهداف التربية أهدافاً شمولية بالنسبة للفرد والمجتمع بحيث تسهم في تنمية الطبيعة البشرية بشكل متكامل وتحقق أهدافاً شاملة اجتماعية واقتصادية، ذلك بعد أن كانت تهدف فقط إلى تنمية العقل وتنشئة الأجيال الجديدة على قيم خلقية مجردة، فالتنمية الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع تقوم على أساس وجود مجموعة من القوى البشرية المدربة والمتعلمة والمؤهلة بمهارات تخصصات متنوعة والقادرة على القيام بعمليات الإنتاج المختلفة، وهذه القوى البشرية تقوم التربية بإعداداتها.

فالأصول الاقتصادية للتربية تعتبر من المجالات التي يتزايد الاهتمام بها بشدة في العقود الأخيرة فكما كان من الضروري والأهمية النظر للتربية ودراساتها في علاقتها بالسياسية والبناء الإجتماعي. كان من الضروري النظر إليها ودراساتها في علاقتها بالاقتصاد. فالتنمية الاقتصادية تتطلب تغيير في عمليات الإنتاج وفي اتجاهات الأفراد وقيمهم نحو العمل، كما تتطلب تدريب هؤلاء الأفراد وإكسابهم المهارات اللازمة لإحداث التطور ومتطلبات التنمية، وأساس التنافس المحلي والعالمي والذي فرضته قوى وآليات العولمة.

وقد بلغ الاهتمام بدراسة التربية في الإطار الاقتصادي، بعد ما أصبحت قوة الأمم وتقدمها لا تقاس فقط بتوافر لديها من موارد طبيعة وإنما بمدى امتلاكها للقوى البشرية الواعية والمدربة على العمل والإنتاج ورصيدها القوى المعرفي المتمثل في عدد الاكتشافات العلمية وحقوق الملكية الفكرية المسجلة للمخترعين والموهوبين والمبدعين وغيرهم.

وإذا كان التعليم هو أساس إعداد البشرية القادرة، على كل هذا وغيره كان لابد وأن يكون بينه وبين الاقتصاد علاقات وثيقة ولم يعد ينظر طبقاً لذلك إليه على أنه نوع من الخدمات تقدم للناس في عزلة عن العمليات الاقتصادية وإنما أصبح ينظر إليه على أنه استثناء بصورة أساسية :

ومن أبرز المجالات التي تهتم بها الأصول الاقتصادية للتربية هي التي ذكرها

(عامر، ص ٤٤) والمتمثلة بالآتي :

- العائد التعليمي مفهومه وجوانبه وصعوبات قياسه.

- طرق قياس القيمة الاقتصادية للتعليم وصعوبات قياسها.

- تكلفة التعليم وما يرتبط بها من عوامل تؤدي إلى خفضها.

- الجودة التعليمية واقتصادياتها.

- تمويل التعليم والمصادر البديلة لمصادر التقليدية المتمثلة في الدولة.

وبالنسبة للأصول الاقتصادية للتربية فإنها تعنى النظرة إلى التربية من الزاوية الاقتصادية ويمكن أن تتضح هذه النظرة من خلال ذلك الفرع من العلوم التربوية والذي يسمى باقتصاديات التربية أو اقتصاديات التعليم، هذا الفرع من العلوم التربوية يهتم بدراسة الأوضاع التربوية المختلفة من حيث كونها أوضاعا اقتصادية.

ومن ثم فإن الدراسات التي يتولاها هذا الفرع من التربية يهتم بدراسة مستوى الدخل القومي والفردى ومدى ارتباطه بمستوى التربية فيه، والعلاقة بين مستوى الدخل ومستوى التربية، كما يهتم بدراسة التربية من حيث كونها عملية استهلاكية أو استثمارية وما هي الأنواع المختلفة من التعليم التي تعطى عائداً كبيراً بالنسبة للدخل القومي، كذلك يبحث هذا الفرع الأسباب والعوامل التي تؤدي إلى وجود فاقد في التعليم مما ينتج عنه خسارة اقتصادية بالنسبة للدولة وكذلك الفرد.

ومن وجهة النظر الاقتصادية يجب أن يعمل المجتمع على إكثار العائد من التربية من خلال زيادة كفاءة العمليات التربوية والاستخدام الفعال لأوقات المعلمين والتلاميذ والعناية بالطرق الأكثر كفاءة لتنمية القدرات التي يحتاج إليها المجتمع، فكل هذه العوامل مع غيرها من العوامل تستطيع أن تكثر بشكل سريع من العائد الاقتصادي للاستثمار في التربية.

وإقامة التربية على هذه الأصول تعنى تغير النظر إلى المعرفة التي تتناولها المدارس في توجيه نمو التلاميذ وفي تحقيق أهدافها الاجتماعية وفي تحقيق أهدافها فالمعرفة ليس غيبية أو فردية أو ذاتية فهي تأتي نتيجة التفاعل المستمر بين الفرد وبيئته حيث تأتي من جهد الإنسان في مواجهة مشكلات الحياة وبحته عن حلول لها، والتربية من هذا المنظور شأنها شأن العلوم الأخرى حيث ينبغي النظر إلى حقائق التاريخ والعلوم الاجتماعية بنفس النظرة العلمية التي تتبع قواعد العلم وقوانينه ومن ثم يكون لها الأثر في الارتقاء بالخبرة الإنسانية والمعرفة في ضوء ذلك يكون لها صفة اجتماعية ووظيفية اجتماعية.

خامسا: الأصول الفلسفية للتربية:

اختلف الفلاسفة حول مصطلح الفلسفة وأغلب التعريفات التي ذكروها تأثرت بنظرة القدماء إلى الفلسفة التي اتجهت نحو البحث عن الحقيقة وطبيعة الأشياء فقد أشار (الطويل، ص ٢٦) "أن أصل كلمة الفلسفة تعود إلى اللفظ اليوناني (فيلوسوفيا) ويعني حب الحكمة".

كما عرفها (النجيجي، ص ٣٣) بأنها "طريقة الحياة التي يختارها الفرد لنفسه، والمنهاج الذي يتبعه، والقيم التي يدين بها".

وعرفها (الكيلاي، ص ٤٩) أنها "تفاد البصيرة إلى سنن الحوادث ومجريات الأمور وإتقان العمل والتصرف دون صدام مع قوانين الظواهر وفي ضوء ظروف العصر الذي تواكبه"، ويؤكد باحثون وفلاسفة ما أشار إليه (الذيفاني، ص ٧٢) أن الفلسفة "جهد بشري يستهدف الكشف عن الحقيقة وباطنها وحيثياتها وصولاً إلى صناعة القرار الحكيم".

أما علاقتها بالتربية، فالفلسفة والتربية وجهان لعملة واحدة، فالفلسفة تحدد الهدف من الحياة أما التربية فهي تقرر الوسائل العملية لتحقيق هذا الهدف، فإذا كانت الفلسفة هي الجانب النظري للحياة، فإن التربية تمثل الجانب العملي لها، وتشتركان في موضوع واحد هو الإنسان، فالفلسفة أم للتربية والتربية معملا لها. (حسان، ص ٥١)

ويعرف (سمعان، ص ١٣٦) فلسفة التربية بأنها "تطبيق النظريات والأفكار الفلسفية المتصلة بالحياة في ميدان التربية، وتنظيمها في منهج خاص، من أجل تحقيق الأهداف التربوية المرغوب فيها" كما يعرفها (الحياري، ص ٢٢٨) أنها "عبارة عن الإطار العام من الآراء والمعتقدات الفلسفية التي تدور حول الإنسان وحول العالم الذي يعيش فيه والتي توجه عملية تربية هذا الإنسان وتوحيدها وتحدد أهدافها ومناشطها"، ويعرفها (القضاة، ص ١٣٦) أنها "النشاط الفكري الذي يتخذ من الفلسفة وسيلته لتنظيم العملية التربوية وتنسيقها وانسجامها، وتوضيح القيم والأهداف التي ترنو لتحقيقها".

وتتضح اهتمامات ووظائف فلسفة التربية بتحديد معالم للنظريات التربوية عن طريق تحديد أهداف التربية، ودراسة ناقدة للنظريات التربوية والعلوم الأخرى التي يمكن أن تؤثر في الفكر والسلوك التربوي ودراسة ومناقشة الوسائل والحلول التي تقدم للتغلب على

مشكلات التربية، ودراسة المواقف الفلسفية المختلفة ذات المغزى التربوي، وتحليل العبارات والمصطلحات والمفاهيم الشائعة في الميدان التربوي وتوجيه أصول التربية كما أنها تساعد في دراسة المنطق باعتباره علم التفكير السليم. (عيفي، ص ١١-١٣)

ويتبين من العرض السابق أن هناك خلافاً حول فلسفة التربية، إذ يرى البعض أنها جزء من الفلسفة العامة وآخرون يرون أنها تحليل وتوضيح للمفاهيم التربوية، والبعض يرى أنها ميدان مستقل، وأن نقطة بدايتها دراسة العملية التربوية، وهنا اتفق مع ما يراه (الميلادي، ص ١٤١) أن فلسفة التربية هي رؤية قضايا التربية من زاوية فلسفية ورؤية قضايا الفلسفة من زوايا تربوية، فقد يبدأ فيلسوف التربية بدراسة فلسفة المجتمع وما يواجهه من مشاكل ثم يدرس التربية، أو يبدأ بالعكس، فيدرس مشكلات تتفرد بها التربية ثم يحللها ليربطها بفلسفة المجتمع وظروفه الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية والثقافية وغيرها.

• أنواع الفلسفات التربوية :

إن من أبرز الفلسفات التربوية التي ذكرها الباحثين وعلماء التربية تتمثل بالتالي:

١- الفلسفة المثالية:-

تعود في أصلها إلى أفلاطون وأرائه الفلسفية فهي تنظر للمنهج بأنه يعكس المعرفة والحقيقة وتوسيع فهم الطفل للكون وللإنسان نفسه وترى في طرق التدريس وجوب تشجيعها لتحصيل المعارف والحقائق بطريقة نقدية، وتقوم على أساس تدريب الملكات العقلية وترويضها، ولا تعطي اهتماماً لنوعية البناء المدرسي وقد كانت رؤيتها للتربية وترى في المعلم بأنه يشبه البستاني الناجح الذي يبذل غاية جهده بالأزهار حتى تنفتح وصولاً بها إلى كمالها المنشود. (نزال، ص ٤٠)

٢- الفلسفة الواقعية:-

تعود هذه الفلسفة في أصلها إلى أرسطو وأرائه الفلسفية، وتهدف لتكوين شخص يتكيف مع بيئته المادية والاجتماعية، والى تبصير المتعلم ومساعدته على اتخاذ قرارات سليمة وناجحة وتطوير ميول الطفل وعدم كبتها، وترى أن المنهج يجب أن ينظم في صورة موضوعات أو مواد

منفصلة من اجل تفسير الخبرة الإنسانية، أما مسئولية المدرسة فتنجته بتحصيل الحاجات المعاصرة، وتدریس المهارات الضرورية من خلال التركيز على مهارات القراءة والكتابة، والحساب بالمدرسة الابتدائية، والعلوم والتاریخ واللغة القومية. (فرحان، ص ٣٥)

٣- الفلسفة البرجماتية:

أول من دعا إليها هو تشارلز بيرس ١٨٣٩-١٩١٤م، وهي تنظر للمنهج الدراسي بأنه مرن وقابل للتغير، وخبرات نشطه، وليس مجموعة مواد دراسية فالتربية أسلوب عمل لحل المشكلات التي تظهر للناس في تعاملهم، وتفاعلهم مع البيئة والمجتمع، وتؤكد على ضرورة تنوع أساليب التعليم والابتعاد عن التلقين والاستظهار وتخزين المعلومات، وإتباع طريقة الاستقصاء، وأن الخطة التعليمية يجب أن يشارك بوضعها الطلبة وأولياء الأمور والمعلمون ومن له صلة بالعملية التربوية انطلاقاً من المبدأ الديمقراطي باتخاذ القرارات التربوية. (مجاور، ص ٦٢) و (ناصر، ص ٧٧)

٤- الفلسفة الطبيعية:

التربية فيها تهدف إلى تربية الطفل بعيداً عن المجتمع، لأن الفساد الذي يصيبه يأتي من المجتمع، أي من الواجب أن يتربى الطفل بعيداً عن المجتمع والناس ويترك على طبيعته ليتعلم عن طريق ما يقوم به هو نفسه من أفعال لأنه يولد مزوداً بقدرات فطرية يجب أن تحترم (نازلي، وسعد، ص ١٢) و (الشيباني، ص ١٦٦)

٥- الفلسفة الوجودية:

تهدف إلى إيقاظ ميل الإنسان للاهتمام بهذه المشاكل والأسئلة، وليست في تزويده بإجابتها وتعتبر الإنسان غريباً عن هذا العالم، وأن حياته لا معنى لها حتى يبدأ بالبحث لإجابات عن الأسئلة السابقة، ومن خلال المعرفة الذاتية يجد الإنسان معنى لهذه الأسئلة، وتقوم الوجودية على رفض التربية القائمة على الحفظ والتلقين، كما تنادي بنظام تربوي يطور شخصية الفرد بهدف تعويده على النظام وقدرة الإنتاج. (الذيفاني، ص ٩٤)

٦- الفلسفة الإنسانية:

تنظر للإنسان كغاية في حد ذاته، وأنه محور الاهتمام بصرف النظر عن جنسه ولونه ودينه وعرقه ، وتهدف إلى تحقيق النمو الجسمي، والخلقي، والاجتماعي والمعرفي للفرد، وترى في الطالب ضرورة الاهتمام بميوله، ودوافعه، وحاجاته، وأن مهمة المعلم الأساسية مساعدته على تنمية شخصيته من كافة الجوانب، وإن المنهج يجب أن يحتوي كافة الدراسات والآداب، كما تؤكد على ضرورة أن تركز طرق التدريس على تنمية التفكير العلمي عند الطلبة وليس حشو أذهانهم بالمعلومات. (القضاة، ص ١٩٣)

٧- الفلسفة الإسلامية:

وهي تنظر للإنسان "نظرة متكاملة بمعنى أنه ليس جسماً أو روحاً فقط بل مزيج من جسد وروح وعقل، فهو وحدة متكاملة قائمة على امتزاج بين المادة والروح". (عبد المجيد، ص ٩٧)

وخلاصة الفلسفة في الإسلام هي الوصول إلى الحكمة والحكمة هي الإصابة في القول والعمل حيث ورد في القرآن الكريم لفظ الحكمة يحمل معاني كثيرة ومتعددة أشار إليها (محمود، ١٩٧٤، ٢٢٨) بأنها "وردت بمعنى الإتيان بقوله تعالى ﴿الر كِتَابٌ أَحْكَمْتُ آيَاتُهُ ثُمَّ فُصِّلْتُ مِنْ لَدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ﴾ (هود، آية ١)، وجاءت بمعنى الحلول الملائمة بقوله تعالى ﴿وَلَمَّا جَاءَ عِيسَى بِالْبَيِّنَاتِ قَالَ قَدْ جِئْتُكُمْ بِالْحِكْمَةِ وَلِأُبَيِّنَ لَكُمْ بَعْضَ الَّذِي تَخْتَلَفُونَ فِيهِ﴾ (الزخرف، آية ٦٣)، وبمعنى العبرة بقوله تعالى " وَلَقَدْ جَاءَهُمْ مِنَ الْأَنْبَاءِ مَا فِيهِ مُزْدَجَرٌ حِكْمَةٌ بِالْعَمَىٰ فَمَا تُعْنِ النَّذْرُ ﴿القمر، آيات ٤-٥﴾ " الحكمة بمعنى الفهم بقوله تعالى ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا لُقْمَانَ الْحِكْمَةَ﴾ (لقمان، آية ١٢)، وتأتي بمعنى القدرة على التمييز بين الخطأ والصواب والنافع والضار بقوله تعالى ﴿الشَّيْطَانُ يَعِدُكُمُ الْفَقْرَ وَيَأْمُرُكُم بِالْفَحْشَاءِ وَاللَّهُ يَعِدُكُم مَّغْفِرَةً مِنْهُ وَفَضلاً وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ يُؤْتِي الْحِكْمَةَ مَنْ يَشَاءُ وَمَنْ يُؤْتَ الْحِكْمَةَ فَقَدْ أُوتِيَ خَيْرًا كَثِيرًا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُو الْأَلْبَابِ﴾ (البقرة، الآيات ٢٦٨-٢٦٩)

كما نجد في القرآن الكريم آيات كثيرة تضمنت دعوات صريحة إلى أعمال العقل بعلم والعمل بعلم والتدبر في مخلوقات الله، وفي النفس البشرية، وهي دعوات ذات مضامين

فلسفية عميقة تشكل معالم الفلسفة الإسلامية ومرتكزاتها حيث أشار (الذيفاني، ص ١٠٣-١٠٥) أن تلك المرتكزات تتمثل "بالتدبر والتأمل: قال تعالى ﴿ أَفَلَا يَتَذَبَّرُونَ أَلْقُرْآنَ أَمْ عَلَى قُلُوبٍ أَقْفَالُهَا ﴾ (محمد، آية ٢٤)، ومرتكز التفكير وإعمال العقل: قال تعالى ﴿ قُلْ سِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَانظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الَّذِينَ مِنْ قَبْلُ كَانَ أَكْثَرُهُمْ مُشْرِكِينَ ﴾ (الروم، آية ٤٢) ومرتكز المنهج الإسلامي الشامل لقراءة الكون: قال تعالى ﴿ وما خلقنا السماوات والأرض وما بينهما إلا عبين، ما خلقناهما إلا بالحق ولكن أكثرهم لا يعلمون ﴾ (الدخان، الايات ٣٨-٣٩) وذكر (هندي، ١٩٨٧، ١٦٩) أن الفلسفة الإسلامية تنظر للقيم أنها مطلقة ثابتة وليست نسبية ومصدرها الوحي المتمثل بالقرآن الكريم والسنة المطهرة وأنها موضوعية وليست ذاتية، كما تنظر للمعرفة أنها ما يكتسبه الفرد من الآخرين بالتلقي والبحث عن طريق طرف آخر معلما كان أو أداة تعليمية، وما يحصله الفرد بذاته عن طريق الملاحظة والتجربة والبحث وتقويم ما تم اكتسابه وتحصيله واستخلاص نتائجه واخذ النافع وترك الضار، وتتميز فلسفة التربية في الإسلام بخصائص لا تتوفر لغيرها من الفلسفات أشار إليها. (الذيفاني، ص ١١٠-١١٤) بالآتي:

• **التربية عبادة** وهي نظرة شاملة للعبادة في كل حركة وسكون للعبد ونقرأها بالخلق الهادف بقوله تعالى ﴿ وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ﴾ (الذاريات، آية ٥٦) وباستمرارية التعليم والتربية بقول الرسول صلي الله عليه وسلم "اطلبوا العلم من المهد إلى اللحد" وبانفتاح التعليم وتعدد مؤسساته: قال تعالى ﴿ وَمِنْ آيَاتِهِ خَلْقُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافُ أَلْسِنَتِكُمْ وَأَلْوَانِكُمْ إِنَّ فِي ذَلِكَ لآيَاتٍ لِّلْعَالَمِينَ ﴾ (الروم، آية ٢٢)

• **التربية توحيد:** قال تعالى ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا فَسُبْحَانَ اللَّهِ رَبِّ الْعَرْشِ عَمَّا يَصِفُونَ ﴾ (الأنبياء، آية ٢٢)

• **الوحدة والشمول:** قال تعالى ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَنْفَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ ﴾ (الحجرات، آية ١٣)

• **الانتماء والخيرية المتدرجة:** قال رسول الله صلي الله عليه وسلم "خيركم خيركم لأهله، وأنا خيركم لأهلي".

• **التوازن الدقيق:** حيث إن الرسول صلي الله عليه وسلم نهى عن تعلم ما لا ينفع كالسحر والعرافة، وكان دعاؤه عليه السلام "اللهم علمني ما ينفعني وانفعني بما علمتني، وزدني علما، والحمد لله علي كل حال" ويشير (القضاة، ص ٢٤٣-٢٥٦) لعدة خصائص تتمثل بأنها تربية ربانية وثابتة الأسس وموافقة للفطرة البشرية، وتوحد الطاقات البشرية وشاملة لكل جنب الحياة، وأنها تربية علمية عملية خلقية اجتماعية مهنية.

فلسفة التربية :

لا يوجد منهج في الحياة يسير وفق سياقات محددة إلا وقد انبثق من نظرية سابقة عليه ، ولا توجد نظرية مقننة وواضحة إلا وقد انطلقت من رحم فلسفة معينة ، ولا يشذ المنهج التربوي عن هذا السير .

فكل فلسفة تحتوي على عدة نظريات ، وكل نظرية تحتوي على عدة مناهج ويمكن تمثيل العلاقة بين الفلسفة والمناهج التربوية التابعة لها بالبناء المكون من عدة طوابق :
الطابق الأول / وفيه تتم الممارسات العملية للأنشطة المختلفة كالتدريس والتعليم وكل ما يربط المدرس بالتلميذ .

الطابق الثاني / يحتوي على النظرية التربوية التي توجه الممارسات والأنشطة في الطابق الأول .

الطابق الثالث / تسيطر الفلسفة التي تعطي أوامرها الى كلا الطابقين ، فهي تحلل المفاهيم وتحدد المعاني التي توجه النظرية في الطابق الثاني ، وترشد وتوجه الأنشطة والممارسات في الطابق الأول .

فالفلسفة التربوية هي عبارة عن المبادئ والمعتقدات والمفاهيم والفروض والمسلمات التي حددت في شكل مترابط متناسق لتكون بمثابة المرشد والموجه للجهد التربوي والعملية التربوية بجميع جوانبها .

والفلسفة في مجال التربية هي المرشد والموجه لكل العمليات التربوية المنبثقة من رحمها ، الهادفة إلى خلق جيل يحمل سلوكياتها ، ولهذا اختلفت المناهج التربوية باختلاف الفلسفات المنبثقة منها ، فالوجودية والواقعية والبراجماتية والمثالية والاشتراكية وغيرها من الفلسفات التي أنجبت مناهج تربوية مختلفة بالمنطلقات والوسائل والأهداف ،

وظائف فلسفة التربية :

- لفلسفة التربية جملة من الوظائف منها ما يلي :-
- ١- تساعد على فهم العملية التربوية وتعديلها .
 - ٢- تساعد على اقتراح خطوط جديدة للنمو التربوي .
 - ٣- إنها فلسفة تجريبية تنظم الفكر التربوي .
 - ٤- تساعد على فهم العملية التربوية بطريقة أفضل وأعمق .
 - ٥- تعمل على توضيح المفاهيم والفروض التي تقوم عليها النظريات التربوية .
 - ٦- تساعد على رؤية العلم التربوي في كليته وفي علاقته مع مظاهر الحياة الأخرى .
 - ٧- تمد الإنسان بوسائل للتعرف على الصراعات والتناقضات بين النظرية وتطبيقها.
 - ٨- تنمي قدرة الإنسان على إثارة الأسئلة مما يساعد على تحقيق الحيوية التربوية .

سادسا: الأصول الإيديولوجية والسياسية للتربية:

الايديولوجيا هي مجموعة من الأفكار لنظام أو نظرية سياسية واجتماعية واقتصادية معينة، و نظام التعليم يتأثر بالايديولوجيا إذ أنه من خلال التربية تتم عملية التشكيل الإيديولوجي للأفراد والجماعات على السواء، فبالتربية يتم تشكيل الفرد إيديولوجيا، وبالتربية يتم تحقيق التماسك الثقافي بين أبناء المجتمع الواحد، أما فيما يخص النظام السياسي للدولة فهو ينعكس على نظام التعليم فيها ومن الصعب على الباحث في نظم التعليم فهم ما يدور داخل أي نظام تعليمي إذا لم يأخذ في اعتباره العوامل المختلفة وعلى رأسها العوامل السياسية، كما أن تمويل التعليم ومصادره يتوقف على الفكر السياسي السائد في المجتمع وعلاقة الدولة بالدول الأخرى والمنظمات الدولية، كما أن نمط الإدارة التعليمية والمدرسية السائدة في مجتمع ما يرتبط إلى حد كبير بالنظام السياسي للمجتمع، وكذا محتوى المناهج يصاغ ليخدم الفلسفة السياسية السائدة ويعبر عنها حتى أن المقررات القومية تتعرض للحذف أو الإضافة والتغيير في بعض المجتمعات إذا ما حدث تغير في القيادة السياسية أو الخط السياسي الذي يسير عليه المجتمع. (حجى، ص ١٧٤-١٧٥)

ولعل نجاح النظام السياسي يتوقف على التنشئة السياسية التي تعتبر عملية مستمرة ومتكاملة هذه التنشئة يجب أن تمر بثلاث مراحل، مرحلة الطفولة وتمتد حتى ١٢ سنة وفيها يتم تنشئة الأطفال على أهمية اكتساب القيم التي يدعو إليها النظام السياسي، ومرحلة المراهقة وتمتد من ١٢-١٨ سنة، وفيها يتم تعليم الفرد ممارسة حقوقه السياسية وتأدية التزاماته نحو الوطن، ومرحلة الشباب وتمتد بين ٢٠-٤٠ سنة، و يتحدد فيها موقف الفرد من النظام السياسي وإبراز استقلاله عن المرجعيات الأولية، ومرحلة النضج وهي التي تلي مرحلة الأربعين وفيها يعد الفرد لتولي مهام سياسية والاعتدال في مواقفه، كما أن هناك أدوات للتنشئة السياسية يتعرض لها الفرد طوال سنين حياته وتختلف تأثير كل منها على درجة التنشئة من ناحية، وعلى مدى عمق الاتجاهات السياسية من ناحية أخرى وتتمثل هذه الأدوات بالأسرة، ومؤسسات التعليم الرسمية وجماعة الرفاق، والنوادي الاجتماعية والثقافية والمؤسسة الدينية، والجيش (الخدمة العسكرية)، والمؤسسات الوسيطة، والنقابات والاتحادات والأحزاب السياسية، ووسائل الاتصال. (الميلادي، ص ١٨٣-١٩٧)

ومما سبق فإن التربية تعمل في إطار سياسي من أجل خدمة أهداف المجتمع، كون الدولة كيانا يعبر عن علاقات اجتماعية واقتصادية وغيرها، وأصبحت السياسة علم يجب على التربية أن تدرسه وتستمد منه المبادئ والمفاهيم التي تساعد على فهم طبيعتها ووظيفتها في المجتمع.

سابعا: الأصول الثقافية للتربية:

الثقافة لغة مشتقة من مادة ثقف فتقول "ثقف الشيء" بكسر القاف أي ظفر به، وفي التنزيل الحكيم قوله تعالى ﴿وَاقْنُلُوهُمْ حَيْثُ ثَقَّفْتُمُوهُمْ﴾ (البقرة، آية ١٩١) أي حيث ظفرتم بهم، وثقف الرجل أي صار حاذقا فطنا، وثقف الشيء (بتشديد القاف) أقام المعرج منه وسواه، وثقف الرجل ولده، أدبه وهذبه وعلمه، والثقافة هي العلوم والمعارف والفنون التي يتطلب الحذق فيها. (مرسي، ص ١٨٨)

أما تعريف الثقافة اصطلاحا فيعرفها (نبي، ص ٣٧) "أنها انعكاس لفلسفة الفرد وفكره والنظرة إليه" كما يعرفها (التل وزملاؤه، ص ٩٥) بأنها "عبارة عن نظام متكامل من السلوك

المكتسب الذي يتصف به أفراد المجتمع الواحد، بحيث يكون هذا السلوك من مجموع السلوكيات غير الموروثة بالوراثة، البيولوجية".

ويعرفها (حسين، ص ١٣٣) بأنها "ذلك الكل المركب الذي يشمل المعرفة والعقائد والفن والأخلاق والقانون والعرف وكل القدرات التي يكتسبها الإنسان من حيث هو عضو في المجتمع".

ويعرفها (Wilsson) بأنها "التراث الاجتماعي وأسلوب حياة المجتمع، وأن لكل مجتمع ثقافة، بمعنى أن له أنماطا من السلوك والتنظيم الداخلي لحياته تتناقلها الأجيال المتعاقبة عن طريق الاتصال والتفاعل الاجتماعي وعن طريق الاتصال اللغوي والخبرة بشئون الحياة"، وقد صنفت الثقافة إلى ثلاثة مكونات ذكرها (هندي وآخرون، ص ٧١) والمتمثلة "بعوامل بشرية وهي التي لها صلة بالإنسان، وعوامل مادية وهي التي لها صلة بما يستعمله الإنسان، وعوامل اشتراك أفراد الجماعة أو المجتمع في جوانب الثقافة"، كما قسمها (قورة، ص ٧١) إلى ثلاثة عناصر تتمثل:

(١) العموميات (العالميات) ويقصد بها ذلك الجزء من الثقافة الذي يشترك فيه أبناء المجتمع.
(٢) الخصوصيات ويقصد بها ذلك الجزء من الثقافة الذي يشترك فيه قسم من المجتمع، وتقسّم إلى مهنية وطبقية.

(٣) البدائل أو المتغيرات وهي طرق في التفكير والعمل لا يقوم بها عامة الناس وإنما عدد قليل نسبيا منهم"، كما حدد علماء الاجتماع خصائص الثقافة بسبع خصائص وهذه الخصائص متداخلة وليست منفصلة أشار إليها (هندي وعليان، ص ٥٣) على النحو الآتي:

- إنسانية لأن المخلوق هو الوحيد القادر على الاختراع والابتكار.

- مكتسبة يتعلمها الأفراد وينقلها من جيل إلى آخر.

- قابلة للانتقال من الأجيال السابقة إلى الأجيال اللاحقة.

- اجتماعية أي تتم في مجتمع وتمارس من قبل أفراد.

- مشبعة لحاجات الإنسان البيولوجية والنفسية.

- متطورة متغيرة على الدوام نامية باستمرار.

- متكاملة أي وجود تكامل وانسجام بين كافة عناصرها.

• وظائف الثقافة : -

تعتبر الثقافة أساسا للوجود الإنساني بالنسبة للفرد والمجتمع الذي ينتمي إليه فهي توفر للفرد صورة السلوك والتفكير والمشاعر التي ينبغي أن يكون عليها ولاسيما في مراحلها الأولى فالطفل في بداية حياته يتقبل الثقافة التي ينشأ فيها تقبله للهواء فالأسرة وجماعة الرفاق والمسجد وغيرها كلها تقدم له بعض أفكار الثقافة وأساليبها وتنتظر منه قبولها وتشربها.

فالثقافة توفر للفرد وسائل إشباع حاجاته فليس على الفرد في مجتمعنا أن يتعلم في بداية حياته كيف يجلب لنفسه الدفاء أو ينفذ نفسه من العطش والجوع أو يوفر لنفسه الأمن إذ أن الأنماط التي توفر هذه الوظائف الأولية وتوجهها توجد في الثقافة ويتفاعل معها الفرد منذ طفولته وهو يتعلم منها السلوك الخلقى، ويقدر أهمية الملابس والمركز الاجتماعى والملكية وغيرها.

وبهذا المعنى ينشأ الفرد على قيم وعادات تؤثر على حياته فقد ينشأ في ثقافة تقدر أهمية الزهد والتواضع، وقد ينشأ في ثقافة أخرى تهتم بأنواع الطعام والتفنن وغيرها.

فالثقافة توفر للأفراد تفسيرات جاهزة لطبيعة الكون وأصل الإنسان ودور الإنسان في هذا الكون وقد تكون هذه التفسيرات غيبية أو علمية وقد يتشبعوا بهذه التفسيرات أو تلك فتؤثر على نظرتهم إلى طبيعة الكون وعلاقتهم. فالثقافة أيضا توفر للأفراد المعاني والمعايير التي يميزون في ضوءها بين الأشياء والأحداث فما يعتبره الفرد طبيعيا أو غير طبيعي منطقيا أو غير منطقي عاديا أو شاذا خلقيا أو غير خلقى جميلا أو قبيحا هاما أو تافها جيدا أو رديئا يشتق من معنى الثقافة وأسس التمييز فيها.

فالثقافة تنمي الضمير عند الأفراد فمن المسلم به اجتماعيا أن الضمير غير فطري فقد يكون صوتا ضعيفا أو ساكنا داخل الفرد ولكنه يشتد في ضوء تحديات الجماعة لمعنى الصواب والخطأ وينمو عند الفرد بتمثله الداخلي لقيم الجماعة ومعاييرها وامتصاصها وإذا ما أخطأ في أمر من الأمور وخالف ما تنتظره منه الجماعة بحسب مستوياتها الثقافية.

فالثقافة المشتركة تنمي في الفرد شعورا بالانتماء والولاء فتربطه بالأفراد الآخرين في شعور واحد ، وتميزها جميعا عن الجماعات الأخرى، وقد يشتد هذا الشعور عند أفراد ثقافة ما. إذا اشتدت عزلتهم وقد يكون شعورا مستتيرا إذا ما قامت علاقات المجتمعات بعضها ببعض على أسس من التقدير والاحترام وقد يتحول هذا الشعور عند الفرد إلى غضب

وعدوان إذا ما خضعت ثقافته لثقافة أخرى. وعن طريق الثقافة يكتسب الفرد اتجاهات سلوكه العام .

فالإنسان يكتسب حريته وقدرته على التفكير عن طريق نشاطه وجهده في الثقافة التي يعيش فيها وعن طريق اكتسابه معانيها ثم استخدام هذه المعاني كقوة يفهم بها نفسه ويفهم العالم المحيط به، ويميز في ضوءها بين الجيد والرديء من الأحداث، والعناصر والعوامل وهذا كله يمكنه من السيطرة على بيئته وتوجيهها وتوجيه نفسه فيه.

ولا ريب في أن الثقافة تعتبر أساس الوجود الإنساني بالنسبة للفرد والمجتمع الذي ينتمي إليه فهي توفر للفرد صورة التفكير والسلوك والمشاعر التي ينبغي أن تكون عليها فالطفل في بداية حياته يتقبل الثقافة التي ينشأ فيها تقبله للهواء والماء.

إن الوسائل والوسائط التي سنتحدث عنها لاحقاً، كلها تقدم له بعض أفكار الثقافة وأساليبها وتتوقع منه قبولها وتشربها وبصفة عامة فإن ثمة وظائف أساسية تقوم بها الثقافة بالنسبة للفرد. **ومن أهم هذه الوظائف** الذي ذكرها (عامر، ص ٤٥) ما يلي :

- ١- الثقافة توفر للفرد وسائل إشباع حاجاته النفسية والاجتماعية.
- ٢- تؤثر الثقافة في قيم وعادات الفرد فقد ينشأ الفرد في ثقافات تشجع مبادئ الاحترام والتوقير وقد ينشأ في ثقافة تقوم على الزهو والخيلاء، وقد ينشأ في ثقافة تحيط العلاقات بين الجنسين بالتحريم والقيوم أو أخرى تعطيها الحرية وكل ثقافة من هذه الثقافات تؤثر في عادات وقيم الفرد.
- ٣- الثقافة توفر للأفراد تفسيرات جاهزة لطبيعة الكون وأصل الإنسان ودوره في الكون هذه التفسيرات غيبية أو علمية.
- ٤- الثقافة توفر للأفراد المعاني والمعايير التي يميزون في ضوءها بين الأشياء والأحداث داخل بيئتهم أو مجتمعهم الذي يعيشون فيه.
- ٥- الثقافة تنمي الضمير عند الأفراد أو ما يسمى بلغة علم النفس بالأنفس فمن المسلم به أن الأنفس غير فطرية وهي تنشأ لدى الأفراد بفعل الثقافة.
- ٦- الثقافة تنمي في الفرد الشعور بالانتماء والولاء للجماعة التي ينتمي إليها وكذلك للإقليم الذي ينتمي إليه والوطن الذي ينتمي إليه وقد يشند هذا الشعور بالانتماء عند الأفراد إذا اشتدت عزلتهم.

- ٧- تعرف الإنسان على المواقف التي يمكن أن تواجهه وتقدم له طرقا لمعالجتها.
- ٨- إن الثقافة تعلم الإنسان كيف يدرك الأشياء حيث تحدد له النافذة التي يطل منها على العالم كما أنها تقرر له كيف سيكون تطوره في مقام معين وفي حالة معينة.
- ٩- هي تحفز الإنسان وتفتح له أهدافا معينة تخبره بها بطريق غير مباشر.
- ١٠- إنها مركب من مركبات شخصية الإنسان.
- ١١- تكون الثقافة للفرد ضابطا اجتماعيا يسير يلوكة بطرق معينة.
- ١٢- الثقافة تكسب الفرد اتجاهات السلوك العام باعتباره عضوا في مجتمع قومي يتميز بسمه دينية أو خلقية معينة.
- ١٣- الثقافة تكسب الفرد القدرة علي التفكير عن طريق نشاطه وجهده وتفاعله مع الثقافة التي يعيش فيها عن طريق اكتسابه معانيها.
- كما أن الثقافة تحقق أهدافا ووظائف أساسية في حياة الفرد والمجتمع على السواء ومن هذه الوظائف التي ذكرها (عمر، ص ٣٣) هي :
- أ- تمد الأفراد بمجموعة من الأنماط السلوكية حيث يستطيع أفرادها تحقيق حاجاتهم البيولوجية من مأكلا ومشرب الخ، وبذلك تستطيع الجماعة أن تحفظ بقاءها واستمرارها.
- ب- تمد أفراد الجماعة بمجموعة من القوانين والنظم تتيح التعاون بينهم وتطيع الجماعة أن تستجيب لمواقف معينة استجابة واحدة.
- ج- تقدم الثقافة لأعضائها الوسائل التي تهئ لهم التفاعل داخل الجماعة مما يهيئ قدرا من الوحدة يمنعها من السقوط في أنواع الصراع المختلفة.
- د- تخلق حاجات يكتسبها الفرد وتمده بوسائل إشباعها فالاهتمامات الجمالية والدينية تخلفها الثقافة ثم تهئ للفرد وسائل إشباعها وبذلك تقدم نمطا معيناً لنمو شخصية الفرد.
- هـ- تمد الفرد بسلوك مجهز من الخبرات الماضية وبذلك توفر عليه الجهد والوقت اللذين كانا عليه أن يبذلهم إذا أراد البحث عن حل لهذه المشكلات التي تهدف وجوده.
- و- تقدم للفرد مثيرات ثقافية عليه أن يستجيب لها بالطرق العادية الموجودة في الثقافة فمجموعة المواقف الحياتية قد حللتها الثقافة وعن طريق الثواب والعقاب يستجيب الفرد إليها.

ح- تقدم تفسيرات تقليدية ومألوفة للعديد من المواقف وعلى أساسها يحدد الفرد شكل سلوكه وهذه التفسيرات تختلف من ثقافة لأخرى.

س- تمدنا بالوسيلة للتنبؤ بجزء كبير من سلوك الفرد والجماعة في مواقف معينة فإذا عرفنا الأنماط الثقافية التي تسود الجماعة التي ينتمي إليها فرد ما أمكننا التنبؤ بسلوكه في معظم المواقف التي يواجهها فالثقافة تقوم بخدمة إنسان معين في زمان ومكان معينين إذ تقدم لكل من الفرد والمجتمع وسائل حياته وسبل تعامله في الزمان والمكان المعينين ولذا ليس من السهل التعرف على الفرد أو المجتمع إلا من خلال الثقافة لكل منهما.

فالثقافة بمثابة الشخصية التي تميز الفرد عن غيره من الأفراد وتميز المجتمع عن غيره من المجتمعات.

ش- تكسب الأفراد أساليب التفكير والمعرفة وأساليب التعبير عن العواطف والأحاسيس وأساليب إشباع الحاجات الفسيولوجية (التنشئة الاجتماعية).

كما أن الثقافة تخدم الإنسان بثلاث طرق هي :

- ١- في التكيف (ككائن بيولوجي) مع بيئته الطبيعية.
- ٢- إنها تقدم له نظاما من السلوك المعين والاتجاهات يستخدمه في علاقته مع أخيه الإنسان ومع حاجاته ومع نفسه.
- ٣- إنها تؤكد استمرار الجماعة وتلاحم أفرادها بعضهم مع بعض.

● أهمية دراسة الثقافة :-

من الواضح أن التربية لا تنفصل عن النظام العام للمجتمع الذي تنظمه عناصر الثقافة فالثقافة تنتقل من جيل إلى جيل آخر عبر التربية عن طريق التعليم والاكتماب، والتعليم والتدريب ويمكن أن نجمل أهمية دراسة الثقافة بالاتي :

١- تساعدنا على التكيف كأفراد في حياة المجتمع المعاصر والتعرف على طبيعة العالم الذي نعيش فيه مما يؤثر على اختيارنا في المستقبل للإطار الاجتماعي والثقافي الذي نرتضيه لأنفسنا وبالتالي يؤثر في عمليات التخطيط للمستقبل سواء على مستوى الفرد أو على مستوى المجموع.

٢- تساعدنا في مواجهة المشكلات في المستقبل ومنع حدوثها.

٣- فهم الثقافة والتغير الثقافي بالنسبة للمعلم أكثر قدرة على فهم وتفسير المطالب التربوية في مجال المدرسة فهو مطالب بتبسيط هذه الثقافة وتفسيرها وتحليلها ونقلها وتجديدها أو على الأقل مطالب بأن يشترك في هذه الأدوار جميعا بحكم مهمته ولن يمكنه ذلك إلا إذا فهم ديناميكية هذه الثقافة وطبيعتها.

٤- الثقافة تبرز حقيقة مفادها إن الثقافات تتنوع بتنوع الأمم والجماعات العرقية وسائر التجمعات الأخرى بين الناس فكل أمة تفكر بطريقة مختلفة إلى حد ما عن غيرها وتستخدم رموزا متباينة إلى حد ما خاصة بها فالثقافة العربية مختلفة عن الثقافة الفرنسية والثقافة الأمريكية وكل ما يسعى إلى تصنيف الثقافات بتعميمات كلية حول السلوك الإنساني فسوف يتعرض لمجابهة أولئك الذين يتمسكون بالخصوصية الكامنة في المجتمعات. (عامر، ص ٩٩)

● علاقة الثقافة بالتربية :

عن علاقة الثقافة بالتربية أشار (دندش، ص ٥٠) بأنه "إذا كانت الثقافة سلوكاً مكتسباً فإن اعتمادها على التعليم يجعل ارتباطها بالتربية مهماً، كون التربية هي الوسيلة التي يتعلم بها الفرد والمجتمع، وإذا كانت الثقافة تبقى وتستمر عن طريق حمل الأفراد لها من جيل إلى جيل فإن وسيلة النقل الثقافي هي التربية، فهي الأساس الذي يقوم عليه استمرار الثقافة وانتقالها من الأجيال السابقة إلى الألاحقة فالثقافة والتربية لا يمكن فصلهما عن بعضهما البعض".

فالتربية جزء لا يتجزأ من ثقافة المجتمع بل إن العمليات المختلفة التي تمكن الثقافة من الاستمرار والتطور هي عمليات تربوية، فالثقافة تنتقل من جيل إلى جيل عن طريق التعلم والتعليم، وهي مكتسبة يتعلمها الصغار والكبار، وهي متميزة بفعل قدرة الكبار على التغيير. وتهتم التربية بعمليات التكيف بين الأفراد أو بين الأفراد والجماعة وضمن مجتمع معين فالتكيف والانسجام للعيش داخل المجتمع يستدعي أن يحدد هدف للجماعة يرضى عنه الأفراد في المجتمع. وهذا الهدف الأسمى وهو العيش ضمن مفاهيم معينة وهي ما نطلق عليها الثقافة فالتربية وسيلة من وسائل نشر الثقافة وتعزيزها وبقائها.

فإذا كانت التربية بمفهومها عملية التكيف مع البيئة ويجب أن تتفاعل مع ثقافة المجتمع كي تطبع الإنسان بطابع جماعته وتصلقه بقالب ثقافته، فإن الثقافة عبارة عن عملية سلوكية مكتسبة تعتمد على التعليم وهذا ما يؤكد حاجتها إلي العملية التربوية، إذ أن التربية هي الوسيلة التي يتعلم بها أفراد المجتمع هذه الأنواع المختلفة من السلوك حتى يستطيع الفرد أن يندمج في الجماعة ويتكيف معها. والتربية هي الأساس الذي يقوم عليه استمرار الثقافة وانتقالها من الأجيال السابقة إلى الأجيال اللاحقة.

وعندما يتحدث علماء التربية عن علاقة التربية بالثقافة يتناولونها من النواحي التالية :-

١- إن التربية عملية اجتماعية ثقافية تحدث في صورة نقل أنواع النشاط والتفكير والمشاعر التي تسود جماعة ما إلى جيل الصغار لإكسابهم الصفة الاجتماعية فهي بذلك عملية التطبيع الاجتماعي أو هي عملية تشكيل ثقافي وتتصف هذه العملية بالالتزام والزام التربية يكمن في أنه بدون نقل الثقافة من جيل إلى جيل عن طريق التربية ينتهي وجود المجتمع - وجود جيل الكبار بانتهاء وجوده المادي مهما طال بهم الزمان - وذلك فإن طبيعة الحياة للأفراد من حيث أنها مؤقتة بزمن معين وبعمر محدود بينما يولد غيرهم ليأخذ نفس الأدوار التي اضطلع بها آبائهم من قبل - هذه الطبيعة تجعل عملية نقل الثقافة عملية ضرورية لاستمرار النظام الاجتماعي والثقافي للمجتمع غير أن هذا النقل ليس عملية سلبية وإنما هي عملية ايجابية تتطلب تبسيط الثقافة والاختيار بين عناصرها وتجديدها.

٢- إن المجتمع في نموه وتتطور يحتاج إلى قدر كاف من الاتساق والانسجام ولا يمكن ذلك إلا إذا شاع بين أفراده الأفكار ووسائل المعيشة والأنشطة السلوكية والقيم والاتجاهات والمعتقدات وغير ذلك مما يشكل النسق الثقافي للجماعة التي يعيش فيها، ووسائل الجماعة إلى تحقيق هذا الانسجام هي التربية من خلال الأسرة والمدرسة وجماعات الرفاق ودور العبادة ووسائل الاتصال والإعلام ... الخ.

٣- إن محتوى النقل والتبسيط والاختيار الثقافي عمليات تتجدد في ضوء نوع المواطنة التي يهدف المجتمع إلى تميمتها ونوع المجتمع الذي يريده المواطنون لأنفسهم مما يوضع ديناميكيته العلاقية بين الفرد والثقافة وتربية المجتمع.

- ٤- التربية تقوم بدور مهم في إحداث التوازن بين عناصر البيئة الاجتماعية بعضها مع بعض، وبناء على هذا الدور تلعب التربية دورا هاما في تذويب الفروق بين طبقات المجتمع أو على العكس، كما تقوم بوظيفة هامة في العملية الاجتماعية وتعدد أفكار وسلوكيات ووسائل الأفراد في حياتهم مما يؤدي إلى التغير الثقافي والاجتماعي.
- ٥- التربية تستمد أهدافها ومناهجها ونظامها وإدارتها من الرصيد الثقافي للمجتمع.
- ٦- التربية وسيلة نقل الثقافة للأجيال المتعاقبة تحقيقا للتماسك الاجتماعي أو لاستمرار المجتمع وهذه العملية هامة للفرد نفسه حيث تزوده بمقومات وأدوات التفاعل الايجابي والتكيف السوي مع أقرانه من أفراد المجتمع وتسليحه بالقدر الكافي من المعلومات والمهارات اللازمة للقيام بدوره في المجتمع وسعادة الفرد.
- ٧- التربية تختلف من مجتمع لآخر تبعا لاختلاف ثقافته أو بمعنى آخر تبعا لاختلاف أيديولوجيته ونظامه الاقتصادي، ونظامه السياسي والاجتماعي وغيره.
- وهناك عدة أمور تؤكد علاقة الثقافة بالتربية أو العكس ذكرها (عامر، ص ٧٧) وهي :-
- ١- إن المؤسسة التربوية هي عامل من عوامل التنشيط الرسمية لنقل التراث الثقافي.
- ٢- العملية التربوية نفسها هي أحد العناصر الثقافية أو هي بذلك الجزء المصقول من ثقافة شعب معين.
- ٣- العملية التربوية هي أحد جوانب تعزيز التراث الثقافي.
- ٤- التربية تساعد على التغير بإضافة مخترعات حضارية جديدة.
- ٥- التربية تقوم بعامل التوعية في المجتمع بناء على ما لدى المجتمع من تراث.
- ٦- التربية هي الوعاء الذي يحتوي على المضمون الثقافي لفئة معينة.
- فإذا كانت الثقافة بالنسبة للفرد مرادفة لشخصيته وبالنسبة للمجتمع مرادفة للشخصية القومية فإن معنى ذلك أنه لا وجود للثقافة بدون التربية وذلك لأن من سمات الشخصية النمو وأنه لا يوجد نمو بدون تربية.
- فالتربية هي وسيلة المجتمع في تحقيق فردية المواطن وجماعته فهي تعمل علي تنمية قدرات الفرد وإكسابه مهارات عامة وتهذيب ميوله، وصقل فطرته للعيش والتكيف مع البيئة المحيطة عن طريق التربية الرسمية، وغير الرسمية.

● أهمية الثقافة للمعلم : -

يقوم المعلمون سواء المتخصصون منهم في مادة بعينها أو أولئك الذين يقومون بتدريس عديد من المواد في الواقع بتدريس عنصر من الثقافة وعلى ذلك فإن دراسة الثقافة يعتبر بمثابة الوقوف على الإطار العام لعلمهم كمدرسين.

والمدرس عادة ما يبدأ عمله مع تلاميذ تشكل سلوكهم بفعل مؤثرات الثقافة المختلفة التي يمرون بها ويعيشونها خارج المدرسة ومن ثم كان على المدرس أن يدرس هذه الثقافة التي شكلت سلوكهم حتى يستطيع أن يهيئ لهم تفاعلات ثقافية يقارنون على أساسها بين ما يشكل سلوكهم وما تحتويه هذه التفاعلات الثقافية المدرسية.

وتكمن أهمية دراسة الثقافة للمعلم في الجوانب التالية (عامر، ص ٧٨):-

١- التربية ليست مغلقة قائمة بذاتها بل إنها في جوهرها عملية ثقافية فهي تشتق مادتها وتتسخ أهدافها من واقع حياة المجتمع وثقافته كما أن الثقافة لا تستمر إلا بإكساب الأفراد لمعانيها وأهدافها بواسطة عمليات اجتماعية هي عمليات تربوية بالدرجة الأولى ومن جهة ثانية إذا كانت التربية عملية ثقافية فإن الثقافة ذات طبيعة تربوية ولقد وجدت المدرسة في المجتمع من أجل إدماج الناشئين في ثقافة مجتمعهم حيث إن تربيتهم تعتبر عملا جوهريا للمحافظة على الثقافة واستمرارها.

٢- ينبغي أن يكون المدرس دارسا وملما بالثقافة العامة التي تحيط به فالمدرس ليس مدرسا لمادة علمية فحسب وإنما لابد أن يكون دارسا للثقافة فهي الوعاء الحي الذي يرتفع بمستواه عن طريق تربية الناشئين، وإعداد المدرس للناشئين يعني أولا وأخيرا التأثير على الثقافة التي يعيشون فيها بما يزودهم من معارف وما يغير من اتجاهاتهم فبقدر ما يتوافر للمدرس من مفاهيم سليمة عن ثقافة المجتمع ومكوناتها، وسمات تماسكها أو عوامل التناقض التي توجد بداخلها وأهداف المجتمع، واتجاهاته بهذا القدر يتحدد دور المعلم وفاعليته في توجيه مادة التعليم وأساليب اختيار الخبرات التربوية.

٣- إن فهم المدرس للثقافة ينبغي أن يتضمن التغير الثقافي وطبيعة هذا التغير ودرجته ومساره وما يفرضه هذا كله من مطالب تربوية حيث أننا نعيش في عصر متغير يتميز بالانفجار المعرفي وتزداد أهمية هذا الفهم في المجتمعات التي تزداد فيها التغير من حيث السرعة والعمق.

٤- إن دراسة الثقافة وتكوين تصور واضح عن مكانة التربية يساعد المدرس على فهم تأثيرها على تكوين الشخصية وبالتالي فهم وظيفتها على أنها تنصب عمليا على الفرد والثقافة في آن واحد ومن ثم فإن أولى مسئوليات المدرس وكل من يتصدى لعملية التربية أن يستوضح بعض الأمور التي تتعلق بطبيعة الفرد الذي هو نقطة البداية في أي عملية تربية.

فالثقافة عنصر أساسي في تكوين المجتمع ويتضح ذلك من تعريف المجتمع كما يتفق عليه معظم علماء الاجتماع ويتضمن التعريف العام للمجتمع أنه يتكون من أفراد يعيشون في مكان واحد ويشتركون في نمط معين للمعيشة ولديهم شعور مشترك بالانتماء والولاء لهذا التجمع ونمط المعيشة المشترك ويجب أن تتوفر أربعة عناصر لكي يكتمل قيام المجتمع هي (الناس - الأرض المشتركة - الثقافة المشتركة - الشعور بالانتماء والولاء).

• الثقافة والحضارة :-

ميز بعض المفكرين بين الثقافة والحضارة على أساس أن الأولى تشمل الجوانب غير المادية من حياة الإنسان بينما تشير الثانية إلى الجوانب المادية. وأن الحضارة تشير إلى حالة معينة من حالات الثقافة فقد تكون الثقافة بدائية وتعني ذلك ثقافة القبائل التي لم تعرف الكتابة ولم تطورها لغة مكتوبة أما ثقافات العالم الذي عرف الكتابة فتعكس مرحلة من مراحل الحضارة وهكذا تشير الحضارة إلى مستوى معين من التطور الثقافي للمجتمعات.

وقد عرف الإنجليزي تايلور ١٨٧١ م الحضارة بأنها تلك المجموعة المركبة التي تتضمن المعارف والمعتقدات والفن والحق والأخلاق والأعراف وكل الاستعدادات والعادات الأخرى التي يكتسبها الإنسان باعتباره عضوا في المجتمع.

كما عرفها وليم أوجبرن (بأنها ما تشتمل على الأشياء والنظم الاجتماعية والطريقة الاجتماعية التي يسير عليها الناس في حياتهم).

و يرى البعض أن الثقافة تمثل الجانب الروحي (القيم والعادات والتقاليد) في حياة الجماعة بينما تمثل الحضارة الجانب المادي والعلمي والبعض يراها وجهان لعملة واحدة وهي حياة الجماعة، ويرى البعض أن الحضارة هي شكل من أشكال الثقافة، فالثقافة تنكمش

حين تصير معبرة عن تلك الأفكار المتعلقة بالأساطير والدين والفن والأدب بينما الحضارة تدل على التقدم العلمي التكنولوجي والمخترعات.

وهكذا نستطيع أن نفرق بين اللفظين على نحو أن الثقافة هي المحصلة الكلية للتراث الإنساني سواء أكان ماديا أو معنويا روحيا. والحضارة هي نسق خاص ومنظم من الثقافة يتميز بالشمول والاستمرارية كما أن الحضارة والثقافة كلمتان لا تختلفان في النوع ولكنهما تختلفان في الكم فالحضارة هي منجز من منجزات الأمة وتتميز بكمية ما تحويه.

والثقافة هي كل ما صنعه يد الإنسان عبر الأجيال وهي مخزون حضاري (نحن ندرس الحضارة الإغريقية ولكننا لا نمارس الثقافة الإغريقية).

والثقافة والحضارة هي نتاج عوامل وظروف متعددة تجمع معا لنتج تلك الصفة المتميزة من تلك العوامل البيئية والعقيدة، والحياة الاجتماعية، والاحتكاك بالخارج وغير ذلك.

● **التغير الثقافي** :-

يقصد بالتغير الثقافي بأنه ظاهرة اجتماعية طبيعية مستمرة لا تتوقف ولا يمكن القضاء عليها فالمجتمع في تغير دائم مهما كانت حالته من العزلة أو البدائية، ومن عوامل التغير الثقافي طبيعة الفكر الإنساني نفسه لأن الإنسان لا يكف عن التفكير ويدفعه التفكير إلى العمل بالإضافة إلى أن الاتصال بين ثقافتين يؤدي إلى التلاحم بينهما سواء كان هذا الاتصال عرضا أم مقصودا هذا بالإضافة إلى أن البعثات والمهام العلمية تعتبر إحدى الوسائل للاتصال بين الثقافات إلى جانب الثورة التكنولوجية في عالم الاتصالات أدت إلى اتصال جميع ثقافات العالم عن طريق شبكة المعلومات ووصلات الأقمار الصناعية التفاعلية والمستحدثات والاكتشافات البيئية أدت إلى تغير البناء الاجتماعي ومن ثم تغيرت ثقافة المجتمع.

أ- **مفهوم التغير الثقافي** :

يعرف **التغير الثقافي** بأنه التحول الذي يتناول كل التغيرات التي تحدث في أي فرع من فروع الثقافة.

أما مليونو فسكي فيعرف التغير الثقافي بأنه العملية التي يتحول بمقتضاها وبدرجة متفاوتة من السرعة في النظام القائم في المجتمع وتنظيمه ومعتقداته ومعارفه وأدوات العمل فيه وأهداف المستهلكين.

كما يعرف التغيير الثقافي أيضا بأنه هو التغييرات والتحويلات التي تطرأ على النظم الاجتماعية ووظائفها، وتظهر عملية التغيير الثقافي بشكل واضح في معرفتنا لمكونات الثقافة، فالتغيير الاجتماعي يعتبر جزءا من التغيير الثقافي أو جانبا منه فحسب. ويمكن تقسيم الثقافات إلى جامدة وديناميكية متغيرة ففي الأولى استقرار وجمود في العناصر الثقافية وفي الثانية حركة وتغير مستمر في العناصر الثقافية. والتغيير الثقافي يعني أن الثقافة تتغير تتحرك على شكل استجابات لحاجات الإنسان ولإرادته.

ب- عوامل التغيير الثقافي :-

التغيير الثقافي ظاهرة اجتماعية لا تخلو منها أي جماعة بشرية ويرتبط التغيير بعدة عوامل، وعوامل هذا التغيير فهي إما داخلية كالاكتشاف والاختراع وسيكولوجية في الشخصية الإنسانية، أو خارجية وتكون بطريقة الانتشار فالاختراع هو اتصال سمتين ثقافيتين أو أكثر من السمات أو الأنماط الثقافية الموجودة وتكوين شكل جديد أكبر من مجموع أجزائه والثقافة الموجودة هي: الأم الحقيقية للاختراع وهناك مخترعات مادية وأخرى اجتماعية والاختراعات المادية أسرع من اجتماعية ومن أبرز **عوامل التغيير الثقافي** ما ذكرها (عمر، ص ١١٢) هي على النحو الآتي :-

١- **التغيير البيئي** : ويتمثل في تغيرات طبيعية جغرافية كالتغير في المناخ أو التغير الذي يحدثه الإنسان مثل إزالة الغابات وشق الطرق، وإقامة الطرق مما يؤثر في حياة الناس ونشاطهم وعلاقاتهم الاجتماعية وقد يكون التغيير البيئي نتيجة الهجرة أو الاستيطان.

٢- **ديناميات الأجيال** : يرى البعض أن التغيير الثقافي يحدث نتيجة فعل دينميات الجماعات العمرية المختلفة التي تقوم بخلق وإبداع أساليب حياة جديدة تتجه لاتصالها الأحداث دائما بثقافة المجتمع الغالبة.

٣- **التغيير التكنولوجي** : لقد امتد أثر العلم إلي تطبيقاته التكنولوجية فزادت المخترعات مما أثر في حياة الناس ومستوى معيشتهم.

٤- **التغيير الأيدلوجي** : إن التغييرات العلمية والتكنولوجية قد فرضت على الشعوب تحديا لواقع حياتها وقيمها ومعتقداتها فالأفكار المتطورة عن الإنسان وحقه في الحرية والعلم والرفاهية قد حفزت الشعوب على الأخذ بالديمقراطية كأسلوب للحياة الكريمة وعلى إيجاد

الأيدلوجية السليمة التي تتناسق النظريات والأفكار والنظم مع المصالح والأغراض الاجتماعية التي تخدمها.

٥- **التعليم** : يعد التعليم من العوامل التي تعجل بإحداث التغيير الثقافي.

٦- **وسائل الإعلام** : إن التغيير الثقافي ثمرة من ثمرات وسائل الإعلام وإن دل ذلك على شيء فإنما يدل على خطورة الدور الذي تلعبه هذه الوسائل بمختلف أنواعها.

٧- **الانفتاح على العالم** : عن طريق وسائل الإعلام والاتصال التي غزت الأفراد في عقر دارهم وأصبح الإنسان أسيرا لها لا يستطيع الإفلات من تأثيرها ومن صورها الهجرة إلى المدن المجاورة أو البعيدة، أو الدول المجاورة أو البعيدة كل ذلك يترتب عليه التعرف على عناصر ثقافية جديدة وخبرات جديدة وطرق حياته تخالف ما اعتادوه في مجتمعاتهم الأصل وبصفة عامة فإن ثمة عوامل تعزز عملية التغيير الثقافي وتؤثر على الأوضاع التربوية في المجتمع ومن أهم العوامل ما يلي :-

أ- **الدينامكية الذاتية للفكر الإسلامي** والرغبة المتواصلة لديه في تغيير الوضع القائم ما يدفعه إلى التفكير الدائب والعمل والرغبة الشديدة في تغيير الأمور للوضع الأفضل.

ب- الاتصال بين الثقافات يؤدي إلى تغيير وتجديد ثقافي بين الثقافات المختلفة.

ج- تغيير العوامل البيئية قد يؤدي إلى تغيير ثقافي فتحويل الأرض الفالحة إلى أرض زراعية مثلا أو إزالة الغابات أو حدوث الزلازل والبراكين... الخ.

أما العوامل المساعدة على نقل العناصر الثقافية فهي التجارة والحروب والغزو والزواج والصحف والراديو والسينما والتلفزيون والبعثات العلمية والدبلوماسية والأدب والزيارات والسفر والجامعات.

أما مصادر وأسباب التغيير الثقافي فهي :-

١- التغيير في البيئة يؤدي إلى التغيير في الثقافة.

٢- الاتصالات بين الثقافات المختلفة.

٣- التغيير يجلب معه تغيرات أخرى على العناصر الثقافية الباقية.

٤- الفكر والمعتقدات.

● معوقات التغيير الثقافي :

لا يحدث التغيير بسهولة ويسر بل توجه معوقات كبرى تمنع حدوثه أو تعيقه أو توجهه وجهة أخرى. ومن هذه المعوقات: (عامر، ص ١٣٣)

١- **التداخل بين الأجيال** : بمعنى أن جيل الكبار يحرص دائما على إكساب جيل الصغار نمط حياته وأسلوب معيشته ونظام قيمه ومعتقداته واستمرار هذه الظاهرة يؤدي إلى تخليد المجتمعات لمواريتها الثقافية تخليدا قد يكون مطلقا كما يعوق حركة التغيير التي كان يمكن أن يحدثها الصغار في نموهم لو أنهم تركوا وشأنهم.

٢- **الرجعية** : يتصل بعامل تداخل الأجيال عامل آخر هو الجمود الثقافي الذي يتمثل في رجعية الأفراد والجماعات وتتمثل الرجعية في الرضا بالأشياء المألوفة والخوف من تغييرها بالجديد غير المعروف ومن أمثلة ذلك الأفكار الجديدة التي تتصل باتجاهات الناس الفكرية ومبادئهم وقيمهم وأحكامهم في الحياة فإنها تواجه بالرفض أو المقاومة فتبقى هذه الأفكار حائرة إلى أن يقتنع الناس بها فتذبل وتموت.

٣- **الحرص على المصلحة الخاصة** : بمعنى عدم وجود الرغبة في التضحية الناتجة عن تغيير في الأوضاع الاقتصادية أو السياسية أو الاجتماعية وقد يكون في تغيير الحكومة مصلحة عامة للمجتمع ولكن هناك أفرادا يقاومون التغيير بسبب ارتباط أوضاعهم بهذه الحكومة وحرصهم على مصالحهم الخاصة.

٤- **العزلة الثقافية** : ونعني بها انطواء ثقافة المجتمع على نفسها ويرجع ذلك إلى عوامل كثيرة منها عدم الاحتكاك الثقافي نتيجة عدم الاتصال بالمجتمعات الأخرى ويكون ذلك بسبب الرغبة في المحافظة على التقاليد الخاصة في المجتمع والاعتزاز بها كتراث له ميزاته القومية أو راجعا لأسباب سياسية واقتصادية واجتماعية تراها الدولة ضرورية لمدى طويل أو قصير فهناك دول تحول دون انفتاح ثقافتها على ثقافة المجتمعات الأخرى وإنتاجها المادي والفكري.

ومما سبق نستطيع القول أن الثقافة بمفهومها الشامل تعني كل ما توصل إليه الإنسان لإشباع حاجاته وحل مشكلاته، وما تعارف عليه المجتمع من الأفكار والعادات والقيم والتقاليد، وكيفية التعامل مع أفرادها والتفاهم معهم كل ذلك في إطار شامل ومتكامل، وأن التربية عملية ثقافية عن طريقها يستطيع التربويون من تخطيط العملية التربوية وتوضيحها

وتنسيق أعمالها وإحكام الإشراف عليها ورقابتها على أساس سليم من الفهم الواضح لأبعادها الثقافية يضاف إلى ذلك أن المعلم هو ناقل الثقافة ومفسرها وشارحها لتلاميذه، وهو لا يستطيع أن يقوم بذلك إلا إذا كان على علم تام بالأبعاد الثقافية التي تجعل له مكانة ولدوره معنى ومغزى، وأن يكون ناميا متجددا على الدوام قادرا على استخدام التقنيات الجديدة في التربية والتعامل معها.

ثامنا: الأصول النفسية والصحية للتربية:

يتعلق الأساس النفسي للتربية بالنمو والتعليم إذ يشير (القضاة، ص ١٠٩) أن "مبادئ النمو النفسي هي التي تحدد متى يستطيع الطفل أن يلتحق بالمدرسة ويبدأ التعلم، وهي التي حددت أن لكل مرحلة تعليمية خصائص نفسية معينة تتناسب ونمو الإنسان"، ويرى (جردات، ص ٥٠) أن "طبيعة المتعلم في نظر التربية الحديثة مخلوق نشيط ولا يمكن أن تتم تربيته بصورة أمثل إلا إذا جرى بينه وبين بيئته تفاعل مباشر" كما يرى (العمامرة، ص ٣٠٧) أن "طبيعة التعلم يدخل ضمن طبيعة معرفة موضوع التعلم ومحتواه ومناسبته للإنسان المتعلم وأنواع التعلم وظروف انتقاله وأنماطه الأساسية وقوانينه وعوامله المساعدة، والتعلم في أبسط صورته إنما هو نشاط ذاتي يقوم به المتعلم ليحصل على استجابات، ويكون موافقا يستطيع بواسطتها أن يجابه ما قد يعترضه من مشاكل في حياته اليومية، والعملية التربوية من حيث مفهومها وأهدافها وعملياتها تتأثر بطبيعة النظرة إلى المتعلم، حيث ذهب المربون في تفسيرهم لطبيعته فمذهب قال: إن الإنسان ميال بطبيعته إلى الشر، ومذهب قال: إن الإنسان ميال بطبيعته إلى الخير، ومذهب ثالث قال: إن الإنسان لا يميل بطبيعته إلى الشر ولا إلى الخير".

وللتعلم مجالات أشار إليها (راجح، ص ٣٧١) تتمثل "بمجال تعلم يحدث نتيجة النمو الفسيولوجي للإنسان وهو مرحلة نضج ومجال تعلم يحدث نتيجة النمو العقلي والإدراكي ويقسم إلى خمسة أنواع: (اللفظي - الحركي - الإدراكي - الاتجاهات - حل المشكلات)"، كما أن **للتعلم ثلاثة عوامل** ذكرها (العمامرة، ص ٣١٣) تتمثل "بعامل النضج والاستعداد والذي من صفاته العمومية والخصوصية والقوة والضعف، والتوزيع وقد يكون الاستعداد

فطرياً أو مكتسباً، وعامل القدرة (اللفظية والعددية والمكانية والقدرة على التركيز والاستدلال) وعامل الدوافع وتصنف إلى دوافع فطرية ومكتسبة".

وللتعلم شروط وصور وطرق ذكرها (عدس وتوق، ص ١٨٤) فالشروط تتمثل "بوجود الفرد أمام مشكلة يتعين عليه حلها ووجود دافع يحمل الفرد على التعلم، وبلوغ الفرد مستوى من النضج الطبيعي يتيح له أن يتعلم"، والصور متعددة صنفت إلى قسمين: "قسم التعلم من حيث هدفه ونتائجه ويتمثل بتعلم (حركي - معرفي - لفظي - عقلي - اجتماعي وخلقى - وجداني وانفعالي)، وقسم التعلم من حيث بساطته وتعقيده فالتعلم البسيط يتم بطريقة آلية غير شعورية والمعقد هو المقصود، أما من حيث طرق التعليم فتتمثل بطرق النشاط الذاتي، التسميع الذاتي، التعلم الموزع والمكثف الإرشاد أثناء التعليم، انتقال أثر التعلم، طريقة التكرار الواعي، والطريقة الكلية والطريقة الجزئية"، أما نظريات التعلم فتصنف بوجه عام إلى صنفين أشار إليها (العميرة، ص ٣٨١-٣٢٧) **بالنظريات الترابطية** وهي ترى أن عملية التعلم تتلخص في عقد أو تقوية روابط بين مثيرات واستجابات ويندرج في هذا الصنف نظريات التعلم الشرطي لبافلوف بمختلف أنواعها ونظرية المحاولات والخطأ للعالم الأمريكي ثورانديك والصنف الثاني **نظرية الجشتالت**، وهي ترى أن عملية التعلم فهم وتنظيم واستبصار قبل كل شيء.

أما **التربية الصحية** فيرى (الذيفاني، ١٩٩٩، ٦٤) أنها "التربية التي تعمل على إشاعة الوعي الصحي وترسيخه لضمان نشأة سليمة ومراعاة دائمة للقواعد الصحية من أجل تنمية جسدية سليمة حماية للفرد والمجتمع".

ويمكن القول: أن المتعلم هو محور العملية التربوية، وأن الأسس النفسية للتربية تؤكد على ضرورة مراعاة أسس النمو ومراحلها الجسمية والعقلية للناشئين ومعرفة خصائصها ومدى تأثير الغرائز والميول الفطرية والمكتسبة في سلوك المتعلم وأسس التعلم ونظرياته عند تخطيط المنهج وعند تنفيذه، ومن خلال الأدبيات لاحظ الباحث أن كثيراً من الباحثين أثبتوا أن المتعلم يتعلم بشكل أفضل إذا كان التعليم ملائماً لمستوى نضجه، وأن التعلم يكون أكثر كفاية وفاعلية حين يرتبط بأهداف وواقع المتعلم، وأن كل متعلم فريد بخصائصه، كما أن

التربية الصحية أساس مهمة في خلق جيل واعٍ سليم فإذا كان الإنسان متمتعاً بصحة نفسية وجسدية سليمة كان قادراً على العطاء.

تاسعا: الأصول العلمية والتعليمية للتربية:

إذا كانت التربية عملية اجتماعية، فهي أيضاً عملية علمية، فعلمية التربية تعني أن يتولى أمرها المتخصصون فيها، والدارسون لها ولعلومها، وخاصة المسؤولين عن صنع القرار التربوي وحتى اتخاذها، وأنها تعتمد على نتائج علوم متعددة. (حجى، ص ١٨٧)

وهناك خلط كثير في الكتابات والأطروحات العامة بين المفاهيم التربوية، فتضع هذا المفهوم ليعبر عن غيره، وتضع آخر ليعبر عن سابقه وتتحدث عن مفهوم وهي تقصد آخر وهكذا حتى وصل الخلط درجة ضاعت معها المفاهيم، وتداخلت المسؤوليات وأصبح من الصعب التأشير على مواطن التعثر أو المتسبب في الاختلالات التي أصبحت علامة مصاحبة للعملية التربوية التعليمية، ومن أكثر هذه الأخطاء شيوعاً هي تلك المتصلة بالخلط بين التربية وبين التعليم وبين المنهاج والكتاب، فالتعليم هو نقل معارف لغرض إعداد الفرد لمهنة ما من أي نوع وأنه في أبسط صورته ومعانيه يعد الفرد إعداداً معيناً بغرض تأهيله للتعامل مع مفردات الحياة العملية في المستوى الذي يضع نفسه فيه، وإذا كان التعليم مجهود شخص لمعونة آخر على التعليم، وعملية حفز واستثارة قوى المتعلم العقلية، ونشاطه الذاتي وتهيئة الظروف المناسبة التي تمكن المتعلم من التعليم، فإن التعلم مجهود شخصي ونشاط ذاتي يصدر عن المتعلم نفسه وقد يكون كذلك بمعونة من المعلم وإرشاده، وللتعليم ثلاثة أنماط رئيسية تتمثل بالآتي:

التعليم النظامي: وهو الذي يتلقاه المتعلم أو الدارس من خلال مؤسسة نظامية متفرغة للتعليم، في ضوء منهاج وإدارة مدرسية، وتقويم وتوجيه تعليمي، وأنشطة، وخبرات مدرسية وقيمية، تقدمها المؤسسة التعليمية على أساس رؤية منهجية، واضحة محددة الأهداف والغايات في سياق الرؤية التربوية الشاملة، والاستيعاب الواعي والمدرّس لمتطلبات التنمية وغاياتها، وهناك أنواع متعددة للتعليم النظامي في الواقع التعليمي أهمها (التعليم العام

والعالي والجامعي، والتعليم الشامل، التعليم المهني والفني) أما مراحلها فتختلف في تكوينها الزمني في بعض الأقطار عن الأخرى تبعا لطبيعة السلم التعليمي فيها ولكن الشائع في أقطار الدنيا تتمثل، بمرحلة الحضانة-مرحلة رياض الأطفال - مرحلة التعليم الأساسي - مرحلة التعليم الثانوي - مرحلة التعليم التخصصي دون الجامعي من سنة إلى سنتين بعد الإعدادية كمستوى أول، وثلاث سنوات بعد الإعدادية كمستوى ثاني ومستوى عالي في حدود عامين بعد الثانوية - المرحلة الجامعية وهي مرحلة بعد الثانوية وتحدد سنوات البحث تبعا للتخصص والكليات - مرحلة الدراسات العليا وهي ثلاثة مستويات، دبلوم عالي، ماجستير، دكتوراه) .

التعليم غير النظامي: وهو تعليم يكتسبه الإنسان خارج إطار المؤسسات النظامية ومن سماته أنه يقدم وفق برنامج زمني وفق الحاجة وحول اهتمام محدد، لغرض توسيع قاعدة المتعلمين والقادرين على التعامل مع برامج التنمية الشاملة، ويقدم لمعالجات مشكلات اجتماعية معاشة كما يقدم لإعادة تأهيل الأفراد العاملين في مؤسسات إنتاجية أو خدمية ومن أنواعه التعليم الموازي والذي من مؤسساته المدارس والجامعات الشعبية وكليات المجتمع، كما أن من برامجها، التدريب أثناء الخدمة والدورات التنشيطية لشرائح من المتعلمين في الإشراف والإرشاد والإدارة، ومن أنشطته محو الأمية وتعليم الكبار والتعليم غير النظامي يخضع للضوابط والإجراءات التي يخضع لها التعليم النظامي.

التعليم اللائق: وهو كل أنواع التعليم والمعارف والخبرات والعلوم التي يكتسبها الفرد خارج مؤسسات التعليم النظامي وغير النظامي، ويشمل كل المؤسسات التي تقدم نوعا من التعليم المفتوح للمواطنين بكافة شرائحهم وأعمارهم ومنها (المساجد - وسائل الإعلام - الدروس التعليمية المسجلة - الأحزاب والنقابات) ومن أنواعه التعليم الذاتي والتعليم المبرمج والتعليم المفتوح والتعليم المستمر، وأن وسائل التعليم تتمثل بالمعلم وما يتصل به كعملية التدريس وطرائقها، والمنهاج مفهومه ومكوناته والوسائل التعليمية. (الذيفاني، ص ١٩٣-٢١٣)

ويعرف **التعلم** (الفزاز، ص ٢٩٥) بأنه "ذلك التغير الذي يتصف بالدوام النسبي في طاقة السلوك المخزن لدى الفرد، والذي ينتج عن الخبرة والممارسة" كما يعرفه (راجح، ص ٢١٣) أنه "تغير في سلوك الفرد أو تفكيره أو شعوره".

ويرى (علي، ص ١٧٩) أن "العملية التعليمية تتمتع بركائز أربع باعتبارها عملية اتصال بين مرسل "المعلم" ومستقبل وهو التلميذ، ومضمون للرسالة المطلوب تعليمها وتعلمها وهي المنهج ومكان يجري على مسرحه كل هذا وهو المدرسة".

ومما سبق نرى أن الأصول التعليمية والعلمية للتربية من أهم الأسس كونها وسيلة مهمة للتربية فلا يمكن أن تأتي التربية ثمارها دون التعليم، ولا يمكن أن تنطلق الأسس الأخرى للتربية إلى عبر التعليم فهي من الركائز المهمة للتنمية بل السبيل الأول لتنمية الفرد والمجتمع في كافة جوانب الحياة.

عاشرا: الأصول الوطنية والقومية للتربية:

يقصد **بالتربية الوطنية** تأكيد معنى الهوية والانتماء وتجسيده في النشء في جانبي الحقوق والواجبات، وبما يؤدي تجسيدها إلى المحافظة على سيادة الوطن واستقراره، وموارده وثرواته وصونها وحمايتها، بتلقائية مسلكية وبدون تكلف أو مغالطات حيث تصبح جزءاً طبيعياً من تصرفه ومسلكه في المواطنة وتمثل معانيها، أما التربية القومية فالمقصود بها تمثل الانتماء الأوسع بدائرة الانتماء وهذا يبرز واضحاً في حالة أمة العرب، ويترجم ذلك بالتفاعل والاستجابة الإيجابية مع تطلعات الأمة وطموحاتها، ويتحقق بالنظر إلى معاني الانتماء، والإخوة، والتكامل، والمصير الواحد للأمة. (الذيفاني، ص ٢٦)

والأصول الوطنية والقومية تتصل بمضامين الانتماء الوطني ومعالم المواطنة وملاحمها وكذا الانتماء القومي وما يتصل بهذا وتلك من اتجاهات سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية وعلاقة كل ذلك بالهوية وأهميتها ومعالمها وأهم ملامحها وكيفية الحفاظ على جوهرها وتنمية أصولها وتعزيز وجودها. (الذيفاني، ص ١٣٦)

ويؤكد الباحثون أهمية التربية الوطنية والقومية للناشئة حيث يرى (أوبير، ص ٦٩) أنها "تربية اجتماعية تسهم في إعداد المواطن الصالح من خلال إكسابه المفاهيم الاجتماعية

المختلفة والاتجاهات والمهارات المتنوعة، وأنها أيضا تربية سياسية من خلال تعريف الفرد بحقوقه وواجباته وكيف يمارسها بوعي وخلق ومسئولية".

وينظر اليها(نشابة وآخرون، ص ٢٩٥-٣٠٣) أنها "تربية مدنية من خلال تربية الناشئة على تقصي أسباب وجود بلدهم وتعريفهم بقيمه الفكرية والثقافية وبموارده الاقتصادية وبطبيعة علاقاته مع البلاد الأخرى القريبة والبعيدة وتطلعهم على ما فيه من مؤسسات سياسية واجتماعية وكيفية عملها وتعرفهم بواجباتهم تجاه ذواتهم وتجاه أقرانهم وتجاه الدولة وتجاه الوطن"، ويرى (التل، ص ١٠٦) أن "التربية الوطنية والقومية تربية خلقية من خلال تعلقها بالاتجاهات واكتساب الناس لها وفقا للمفاهيم الفلسفية والدينية والاجتماعية السائدة لكل بلد".

ومن خلال تلك الأهمية نؤكد أننا بحاجة ماسة للتربية الوطنية والقومية في بلدنا ووطننا العربي والإسلامي كون الأمة تعيش في خطر وفي تحديات، وأن المواطن العربي يخرج إلى الحياة ويعمل دون أن يعي حقوقه وواجباته في كل المجالات ونحن بحاجة إلى تربية وطنية وقومية لنحيا بعزة وكرامة كما أرادها لنا الإسلام، كما يرى الباحث ضرورة أن تهتم المؤسسات التعليمية في بلدنا الحبيب بتدريس التربية الوطنية من أجل تحقيق الانتماء والاعتزاز والولاء للأمة العربية والإسلامية وعقيدتها وفكرها وقيمها والولاء والاعتزاز بالوطن اليمني الواحد أرضا وشعبا ونظاما والحفاظ على ثروته والعمل من أجل تطوره وتقديمه واحترام رموزه وشعاراته ودستوره وقوانينه والتحرر من التعصب والالتزام بمبادئ الحرية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية.

الحادي عشر: الأصول الإدارية للتربية:

من خلال الأدبيات والمراجع التي اطلع عليها الباحث وجد أن أصحاب تلك الأدبيات والمراجع العلمية لم يذكروا الأسس الإدارية ضمن أسس التربية، سوى ما أشار إليه (الميلادي، ص ٥٨) حيث يرى "أن التربية باعتبارها جهداً منظماً يحمل علاقات، وفيه تفاعلات بين الأفراد العاملين في مجالها والمتصلين بها، فلا بد من إطار إداري وتنظيمات إدارية لتحقيق أهداف التربية بأقل جهد وتكلفة ووقت، وأن الإدارة عملية تحويل

النظريات والفلسفات من مجرد فكر إلى تطبيق فعلي بصورة منظمة أقرب إلى الواقع وهي تؤثر على العملية التربوية، فإن كانت الإدارة فاسدة فإنها تؤثر على أداء التعليم سلباً، وكذلك قوة التعليم وكفاءته تتوقف على قوة الإدارة التعليمية، فالإدارة الجيدة قد تتغلب على مشكلات نقص الأموال والإمكانات وترتقي بنوع التعليم، وأصبح من المهم أن تستند التربية إلى المبادئ والمفاهيم التي يزودها علم الإدارة من خلال تطوره وتجده في ضوء التغيرات الاجتماعية السريعة".

الثاني عشر : الأصول التنموية للتربية:

التنمية لغة من النمو وتعني الزيادة، والنمو اصطلاحاً تحقيق تقدم في سياق نوعي يجعل من الموضوع المستهدف بالتنمية، يزداد في اتجاه مقاومة جوانب التخلف وتحقيق نهضة تساعد على النهوض والتقدم، ولذلك ظهرت مسميات كثيرة تشير إلى هذا المعنى، مثل: التنمية الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، التعليمية، السياسية الصناعية، البشرية، وغير ذلك من المسميات التي تدل في جانب منها على تخصيص. وهناك مسميات اشمل وأكثر دقة، مثل التنمية الشاملة، المستقلة، المتوازنة، وغير ذلك. (الذيفاني، ص ٢٤٣)

وتعرف التنمية بأنها "استيعاب كامل للخصوصيات المتعلقة بمجتمع ما وتصميم الخطط والبرامج اللازمة لتحقيق نقلات نوعية اجتماعيا واقتصاديا، من شأنها أن ترفع من مستوى معيشة أفراد المجتمع وذلك من خلال الممارسات العملية والتفاعل الاجتماعي والاقتصادي لأفراد المجتمع ذاته". (بدران، ص ٨٩)

كما تعرف بأنها "عملية تحول في الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وغيرها وفي سياق التنمية الشاملة". (حجى، ص ١٩٠)

ولعل أسباب تعثر مسيرة التنمية في البلدان النامية يرجع إلى عملية اعتمادها على الخارج أو الاستيراد من أجل الاستهلاك والتبعية الاقتصادية والتكنولوجية والثقافية للدول المتقدمة أي أن فشل مشاريع التنمية في الدول النامية سببه اعتمادها على مورد واحد في الاقتصاد وعلى تدفق الأموال الخارجية وخبرة الأفراد والشركات الأجنبية، والتفاوت الكبير

في الأوضاع الاجتماعية وخاصة بين الريف والحضر، وسيادة نمط التخطيط الفوقي الذي يهدف إلى إبراز المظاهر الخارجية للحدثة كالمطارات والمباني والسيارات الحديثة وغيرها من مظاهر التكنولوجيا دون المس بأسباب التخلف التي تكمن أساسا في نمط العلاقات المجتمعية وزيادة عدد المواليد ومشكلة الأمية، والتربية يمكن أن تلعب دورا كبيرا في معالجة هذه الأسباب والمعوقات من خلال القضاء على الأمية في الجوانب المختلفة، وعلاج مشكلة التعصب الديني من خلال تعميق قيم الحب والإخاء والانتماء وتدريب التربية الدينية بالمعاملات لا بالعبادات فقط، والاهتمام بالتربية السكانية للتخلص من مشكلة الزيادة السكانية. (الذيفاني، ص ٢٤٥) و (حجي ، ص ١٩٢)

وعن العلاقة بين التربية والتنمية يرى (الحاج، ص ٨٧)، أن التربية والتنمية مفهومان وثيقا التداخل والتكامل بحيث أصبحا يمثلان وجهين لعملية مجتمعية واحدة، يستحيل الفصل بينهما عند معالجة أو تطوير أيأ منهما، فالتنمية عملية غايتها الأخيرة رفاهية الإنسان ورقبه، وهذا الإنسان هو وسيلة التنمية، لكي تتحقق تلك الغاية، وتلك الوسيلة وأن التعليم يقوم بتجهيز ذلك الإنسان ليكون الوسيلة والغاية.

ويرى (موسى، ص ٢٥) أن التربية الأصلية هي إحداث القدرة اللازمة لإيجاد التنمية الحقيقية أي أن التنمية عملية تقبل وتكيف لنمط حضاري تمثله التغيرات الاجتماعية والعلمية والتكنولوجية، وأن التربية يفترض أن تكون قادرة على تغيير اتجاهات الأفراد وتنمية شخصياتهم ونموها نموها متكاملًا وتساعد الأفراد على التكيف الإيجابي مع البيئة الطبيعية والاجتماعية والعلمية التي يتفاعلون من خلالها، ويؤكد (الحاج، ص ٩٣) على ضرورة الأخذ بالتخطيط كأداة علمية ومضمونة لتوفير الشروط اللازمة لقيام ترابط وثيق بين التربية والتنمية، وإتمام عمليات التفاعل المرن، والسهل المتساوي.

ويرى (الذيفاني، ص ٢٥٩) أن التربية والتنمية تؤمان حقيقة واحدة، وأنهما يصلان من خلال التخطيط المنظم والمدرّس إلى تنمية فاعلة وإيجابية تحقق للإنسان الرفاهية المنشودة، والحياة الإنسانية المتوازنة، في ضوء منهج تربوي واضح، وعلاقات اجتماعية

منظمة، وتنمية اقتصادية متوازنة، ونظم مكملة ومساعدة، بما يعزز دور الإنسان على الأرض ويرسخ قيم الاستخلاف ومعنى الوجود الانساني.

مما سبق نستخلص الآتي:-

(١) أن التربية عملية يحتاج إليها الفرد والمجتمع، لأنها أساس البناء والتكوين الخلقي السليم، وضرورة فردية واجتماعية لا يمكن الاستغناء عنها، في تنمية الفرد والمجتمع اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً وسياسياً وغيره وإذا تمسك مجتمعنا بالتربية الإسلامية التي جاء بها خير البشرية محمد صلى الله عليه وسلم، لكننا خير الشعوب وأقوامهم، ولعل ما نحن الآن عليه من هوان، هو ناتج عن بعدنا عن تربيته الإسلامية.

(٢) أن التربية ضرورية لاستمرار المجتمعات وتجدها وبنائها معرفياً وحضارياً والحفاظ على هويتها ووظيفتها تكمن بتربية الإنسان التربية المتكاملة جسمياً وعقلياً وخلقياً واجتماعياً وجمالياً، وأن مجالات التربية تشمل كل المجالات التي يتعامل معها الإنسان وكل المجالات التي يجب أن يتعامل معها الإنسان وهي تشمل كل مجالات الحياة دون استثناء، وأن التربية الإسلامية تربية متكاملة وشاملة لكل الجوانب المعرفية والوجدانية والحركية وأنها تشمل كل فكر وسلوك الإنسان، وأن التربية تنطلق من عدة أسس دينية وتاريخية، واجتماعية واقتصادية، وثقافية، وعلمية، وفلسفية، ووطنية، وقومية، وهذه الأسس أو الأصول هي التي يمكن أن تنطلق من تربيته الإسلامية.

مراجع الفصل الثاني

أولاً: المصادر:

- ١- القرآن الكريم.
 - ٢- السنة النبوية المطهرة.
- ثانياً: المراجع العلمية:
- ١- امبابي، علي، (٢٠٠٧)، الإعلام التربوي المسموع في المؤسسة التعليمية، العلم والإيمان للنشر والتوزيع، القاهرة.
 - ٢- اوبير، رونية، (١٩٦٧)، التربية العامة، ترجمة عبد الله عبد الدايم، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان.
 - ٣- بدران، إبراهيم، (١٩٨٤)، التكنولوجيا والتدريب في الوطن العربي، بحث مقدم في ندوة مشكلات التكنولوجيا في الوطن العربي والتبعية التكنولوجية، الدوحة، قطر.
 - ٤- التل، سعيد، (١٩٨٧) مقدمة في التربية السياسية لأقطار الوطن العربي، دار اللواء، عمان، الاردن.
 - ٥- التل، سعيد وزملاؤه، (١٩٩٣)، المرجع في مبادئ التربية، دار الشروق، بيروت، لبنان.
 - ٦- جردات، عرفان وآخرون (١٩٨٤)، مدخل إلى التربية، ط٢، مكتبة التربية المعاصرة، عمان، الاردن.
 - ٧- جمال الدين، دانيا، (١٩٨٣)، فلسفة التربية عند إخوان الصفا، المركز العربي للصحافة، القاهرة.
 - ٨- حجي، احمد إسماعيل (٢٠٠٢)، تربية الإنسان وتعليمه "مدخل إلى دراسة التربية والعلوم التربوية" ط١، دار الفكر العربي، مدينة نصر، القاهرة.
 - ٩- حسان، محمد حسان، (١٩٨٢)، دراسات في الفكر التربوي، دار الشروق للنشر والتوزيع، جدة.
 - ١٠- الحاج، احمد علي، (١٩٩٢)، التخطيط التربوي، إطار لمدخل تنموي جديد، الطبعة الأولى المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت.
 - ١١- الحيارى، حسن (١٩٩٣)، أصول التربية في ضوء المدارس الفكرية، دار الأمل للنشر والتوزيع، اربد.
 - ١٢- خضر، فخري رشيد وآخرون، (١٩٨٦)، المدخل إلى أصول التربية، مكتبة الفلاح، الكويت.
 - ١٣- دندش، فايز مراد، (٢٠٠٤)، في أصول التربية، ط١، دار الوفاء لندنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية.
 - ١٤- الدبو، إبراهيم فاضل، (١٩٩٢)، منهج ابن خلدون في التربية والتعليم المنهجية الإسلامية والعلوم السلوكية التربوية، الجزء الثالث، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، هيرندن، فرجينيا.
 - ١٥- الذيفاني، عبد الله أحمد، (١٩٩٧)، التربية النشأة والمكونات، الطبعة الخامسة، مركز الاقصي للخدمات المعرفية، تعز، اليمن.
 - ١٦- الذيفاني، عبد الله أحمد، (١٩٩٩)، التربية النشأة والمكونات، الطبعة الثانية، مؤسسة الجمهورية للصحافة والطباعة والنشر، تعز، اليمن.

- ١٧- راجح، أحمد عزت، (١٩٧٠)، أصول علم النفس، ط٨، المكتب المصري الحديث للطباعة والنشر و التوزيع، القاهرة.
- ١٨- الرشدان، عبد الله زاهي، (١٩٧٨)، المدخل إلى التربية، دار الفرقان، عمان، الاردن.
- ١٩- زريق، قسطنطين، (١٩٧٧)، نحن والمستقبل، الطبعة الأولى، دار العلم للملايين، بيروت.
- ٢٠- سمعان، صادق، (١٩٦٢)، الفلسفة والتربية، الطبعة الأولى، دار النهضة المصرية، القاهرة.
- ٢١- الشيباني، عمر محمد التوني، (١٩٨٢)، تطور النظريات والأفكار التربوية، الدار العربية للمكتبات، طرابلس، ليبيا.
- ٢٢- العميرة، محمد حسن، (١٩٩٩)، أصول التربية التاريخية والاجتماعية والنفسية والفلسفية الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان.
- ٢٣- الطويل، توفيق، (١٩٥٢)، أسس الفلسفة، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة.
- ٢٤- عبد الدائم، عبد الله، (١٩٨٤)، التربية عبر التاريخ من العصور القديمة حتى أوائل القرن العشرين، ط٥، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان.
- ٢٥- عبد المجيد، عرفان، (١٩٨٤)، الفلسفة الإسلامية، ط٢٠، مؤسسة الرسالة، القاهرة.
- ٢٦- عبود، عبد الغني وآخرون، (٢٠٠٠)، التربية المقارنة والألفية الثالثة والايديولوجيا والتربية والنظام العالمي الجديد، الطبعة الأولى، دار الفكر العربي. القاهرة.
- ٢٧- عدس، عبد الرحمن ومحي الدين توك، (١٩٩٢)، المدخل إلى علم النفس، ط٤، دار الفكر، عمان.
- ٢٨- عزت، عبد العزيز، (١٩٠١)، فلسفة المناهج وعلم الاجتماع، القاهرة.
- ٢٩- عفيفي، محمد الهادي، (١٩٧٦)، الأصول الثقافية للتربية، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة.
- ٣٠- عامر، طارق عبدالرئوف (٢٠٠٨)، أصول التربية الاجتماعية والثقافية، ط، دار النشر.
- ٣١- علي، سعيد إسماعيل، (٢٠٠٧)، أصول التربية العامة، ط١، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن.
- ٣٢- فرحان، محمد جلوب، (١٩٨٩)، دراسات في فلسفة التربية، جامعة الموصل، الموصل، العراق.
- ٣٣- قورة، حسين سليمان، (١٩٨٢)، الأصول التربوية في بناء المناهج، ط٧، دار المعارف، القاهرة.
- ٣٤- قدوره، زاهية، (١٩٦٧)، محاضرات في تاريخ الدول العربية، جامعة بيروت العربية.
- ٣٥- القزاز، حسين محمد، (٢٠٠١)، السلوك التنظيمي في مصر "مقدمة في ماهية السلوك الإنساني"، الطبعة الثانية، الدار الجامعية، الاسكندرية.
- ٣٦- القضاة، خالد، (١٩٩٨)، المدخل إلى التربية والتعليم، ط١، دار اليازوري العلمية، عمان، الاردن.
- ٣٧- الكيلاني، ماجد عرسان، (١٩٨٧)، تطور مفهوم النظرية التربوية الإسلامية، جمعية عمال المطابع التعاونية، عمان، الأردن.
- ٣٨- مرسي.محمد منير، (١٩٩٧)، أصول التربية، عالم الكتب، القاهرة.

- ٣٩- مذكور، علي أحمد، (١٩٨٧)، منهج التربية الإسلامية، أصوله وتطبيقاته، مكتبة الفلاح، الكويت.
- ٤٠- مطاوع، إبراهيم عصمت، (١٩٧٩)، أصول التربية، دار المعارف، القاهرة.
- ٤١- موسى، محمد أحمد، (٢٠٠٢)، التربية وقضايا المجتمع المعاصر، ط٢، دار الكتاب الجامعي، العين، الإمارات العربية المتحدة.
- ٤٢- الميلادي، عبد المنعم عبد القادر، (٢٠٠٤)، أصول التربية، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية، مصر.
- ٤٣- ناصر، إبراهيم، (١٩٨٩)، أسس التربية، دار عمان، عمان، الأردن.
- ٤٤- نازلي، صالح احمد وسعد، يس، (١٩٨٢)، المدخل في التربية، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة.
- ٤٥- نبي، مالك، (١٩٧١)، مشكلة الثقافة، دار الفكر، بيروت، لبنان.
- ٤٦- نزال، شكري حامد، (١٩٩٥)، الوجيز في التربية والعملية التعليمية، دار البشير، عمان.
- ٤٧- نشابة، هشام حنا، وأنطوان منصور، (١٩٦٦)، التربية والتعليم، مكتبة لبنان، بيروت، لبنان.
- ٤٨- النجيجي، محمد لبيب، (١٩٦٦)، مقدمة في فلسفة التربية، ط٢، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة.
- ٤٩- هندي، صالح ذياب وآخرون، (١٩٩٥)، أسس التربية، ط٢، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، الاردن.
- ٥٠- هندي، صالح ذياب وهشام، عامر عليان، (١٩٨٧)، دراسات في المناهج والأساليب العامة الطبعة الخامسة، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان.
- ٥١- هندي، صالح ذياب، (١٩٨٧)، تطوير مناهج التربية الإسلامية بالمرحلة الثانوية في الأردن رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية، جامعة عين شمس، القاهرة.
- ٥٢- هندي، صالح ذياب وزملاؤه، (١٩٩٠)، أسس التربية، ط١، دار الفكر للنشر والتوزيع عمان، الأردن.

٥٣-Wilsson,stan le rey(1992)Mass Media, mass culture,MC Graw-Hill.

الفصل الثالث

الوسائط والمؤسسات التربوية

- **الأسرة**
- **المدرسة**
- **جماعة الرفاق**
- **وسائل الإعلام**

أولاً: الأسرة: -

تعتبر الأسرة الأصل الذي ينشأ عنه جميع المؤسسات الاجتماعية الأخرى فهي أسبق المؤسسات ظهورياً بل إنها أسبق من المجتمع نفسه وكانت الأسرة قديماً تقوم بكل الوظائف الاجتماعية، أما في الوقت الحالي ومع تطوير الحياة في المجتمعات وتعددها أنشئت مؤسسات اجتماعية أخرى وبدأت تنتقل بعض وظائف الأسرة إلى هذه المؤسسات لتقوم بها.

والأسرة بطبيعتها اتحاد تلقائي تؤدي إليه الاستعدادات والقدرات الكامنة في الطبيعة البشرية التي تتجه بفطرتها إلى التواجد والعيش مع الآخرين من بني الإنسان ولا يطبق الفرد منا أن يعيش منفرداً إلا لفترة قصيرة. والأسرة بأوضاعها ومراسيمها عبارة عن نظام اجتماعي تربوي ينبعث عن ظروف الحياة والطبيعة التلقائية للنظم والأوضاع الاجتماعية وهي ضرورة حتمية لبقاء الجنس البشري ودوام الوجود الاجتماعي وقد أودع الله سبحانه وتعالى في الإنسان هذه الضرورة بصفة فطرية ويتحقق ذلك بفضل اجتماع كائنين لا غني لأحد هما عن الآخر وهما الرجلان والمرأة قال عز وجل: " ومن آياته أن خلق لكم من أنفسكم أزواجا لتسكنوا إليها "صدق الله العظيم (الروم: ٢١)

والاتحاد الدائم المستقر بين هذين الكائنين بصورة يقرها المجتمع هو الأسرة ويرى البعض من العلماء أن الحصول على ثمرات لهذا الاتحاد (أي الأبناء) شرط ضروري لاستكمال الأسرة مقوماتها الذاتية غير أن هذا الاعتبار خاطئ إذ نلاحظ أن عدداً كبيراً من الأسر عقيم ولا تقل هذه الظواهر من اعتبارها خلايا ومؤسسات اجتماعية.

فالأسرة تحمل مسئولية خطيرة تجاه المجتمع باعتبارها أول مجال تربوي يتواجد فيه الطفل ويتفاعل معه ففيها ينال الفرد مقومات نموه العقلي والجسمي، والصحي ومنها يستقي عاداته وتقاليده وقيمه، ويتعلم التعاون، والتضحية، والوفاء، والصدق، والعطف على الآخرين واحترامهم، وتحمل المسئولية، وإشباع حاجاته الأساسية كما تبدأ منها أول خطوات الطفل للاتصال بالعالم المحيط به وتكوين الخبرات التي تعينه على التفاعل مع بيئته المادية والاجتماعية ومن ثم فالطفل يذهب إلى المدرسة ومعها البيت بخبراته ومؤثراته بوجه عام.

وتشكل الأسرة بوضعها الراهن إحدى المنظمات الاجتماعية التي يوكل إليها القيام بالتربية غير المقصودة للطفل منذ لحظة ميلاده وذلك يرجع إلى وظائف عديدة للأسرة تحقق للطفل

من خلالها إطارا مرجعيا يستعين به في تفاعلاته الاجتماعية وعلاقاته الشخصية داخل وخارج الأسرة. (عامر، ص ١٣٣)

● وظائف الأسرة : -

ولم تعد للأسرة وظيفة محددة إلا التربية والتنشئة الاجتماعية بل إن هناك مؤسسات اجتماعية تشاركها في هذه الوظيفة ولكن بالرغم من ذلك يبقى للأسرة وظائف معينة ذكرها (عامر، ص ١٣٤) من أهمها ما يلي :

١- الوظائف البيولوجية مثل الإنجاب وزيادة السكان في المجتمع وبالتالي الحفاظ على

النوع البشري بالزواج والتنمية الجسمية لأفرادها، ومساعدة المراهقين على تحقيق التكيف عندما يشعرون بالتغيرات البيولوجية التي تطرأ عليهم وتزويد الجنسين بالخبرات السليمة عن الزواج وتكوين الأسرة.

٢- رعاية الأطفال والمسنين من حيث الغذاء والكساء والإيواء والرعاية الصحية والاجتماعية والحماية.

٣- الوظائف التعليمية فالطفل قبل أن يبلغ سن الالتحاق بالمدرسة فإنه يكتسب عن طريق الأسرة عددا غير قليل من المهارات اليدوية واللغة، وطرق التواصل المختلفة والأخلاق ، والفضائل الأساسية، وبعض الممارسات الاجتماعية وغيرها الكثير وتمارس الأسرة الوظيفة التعليمية حتى بعد التحاق الطفل بالمدرسة في جميع المراحل التعليمية من إشراف على استذكار الأبناء لدروسهم وإمدادهم بكل ما يعينهم علي الانتظام في الدراسة .

٤- وظيفة الترفيه خاصة بالنسبة للصغار فعلى الرغم من أن هناك منظمات وأجهزة أخرى تقوم بهذه الوظيفة إلا أن الأسرة ما زالت تقوم بدور كبير في هذه الوظيفة من تنظيم الوقت لهذه الأنشطة توجيه الطفل إلى اختيار النوع المناسب من الترفيه وأيضا تقوم بترشيد استخدامه لهذه الوسائل الترفيهية التي تتزايد في إعدادها وأنواعها يوما بعد يوم.

٥- أنها أداة لنقل الثقافة والإطار الثقافي إلى الطفل فعن طريقها يعرف الطفل ثقافة عصره وبيئته على السواء ويعرف الأنماط العامة السائدة في ثقافته كأنواع الاتصال واللغة وطرق تحقيق الرعاية الجسمانية ووسائل أساليب الانتقال وتبادل السلعة

والخدمات ونوع الملكية ومعناها ووظيفتها، والأنماط الأسرية، والجنسية من زواج وطلاق، وقوانين، وقيم اجتماعية.

٦- أنها تختار من البيئة والثقافة ما تراه مهم : وتقوم بتفسيره وتقويمه وإصدار الأحكام عليه مما يؤثر على اتجاهات الطفل لعدد كبير من السنين ومعنى ذلك أن الطفل ينظر إلى الميراث الثقافي من وجهة أسرته وطبقته الاجتماعية فيتعلم منها الرموز واللغة الشائعة ويشارك فيها المشاعر العامة ثم أن اختياره وتقويمه للأشياء يتأثر بنوع اختيار أسرته وتقويمها لها.

• خصائص الأسرة :-

ومن الخصائص التي تتسم بها الأسرة على وجه العموم وتميز بينها وبين غيرها من التنظيمات الاجتماعية الأخرى. (عامر، ص ١٣٦)

١- هي أكثر الأنواع الاجتماعية عمومية وذلك يلاحظ من تلك الحقيقة التي تقول أنه ما من مجتمع في أي مرحلة من مراحلها إلا وجدت فيه الأسرة.

٢- تعتبر الأسرة هي الإطار الذي يحدد تصرفات أفرادها فهي تشكل حياتهم وتضفي عليهم خصائصها وطبيعتها فإذا كانت الأسرة تشيع فيها تقوى الله وطلب مرضاته والقيام بالفروض الدينية أشاع ذلك بين الأبناء روح تدين موجه لسلوك وإلى الطريق المستقيم وإن كانت الأسرة تشيع فيها الثقافة العلمية أو الأدبية أو هما معا ذات المستوى الرفيع فلا بد وأن ينعكس هذا على تصرفات أفرادها وإن كانت الأسرة هي (عربة) الوعي الاجتماعي والتراث القومي والعرف والعادات والتقاليد وقواعد السلوك والآداب العامة وهي دعامة الدين والوصية على طقوسه ووصاياها، وبعبارة وجيزة فهي تقوم بأهم وظيفة اجتماعية وهي التنشئة الاجتماعية.

٣- تقوم على أكثر الدوافع عمقا و قوة في طبيعتها البشرية بل وفي طبيعة الكائنات الحية عموما وهي الدافع الجنسي وما يرتبط به من التزاوج والإنجاب، وعاطفة الأمومة ورعاية الأبوة وتدعمها عند الإنسان مجموعة من العواطف الثانوية الواضحة للغاية والمتشابكة بقوة.

٤- والأسرة بوصفها نظاما اجتماعيا / تربويا تؤثر فيما عداها من النظم الاجتماعية وتتأثر بها فإذا كانت الأسرة في مجتمع ما منحلة فاسدة فإن هذا الفساد يتردد صدها

في الوضع السياسي وإنتاجه الاقتصادي ومعاييره الأخلاقية وبالمثل إذا كان الوضع الاقتصادي أو السياسي فاسدا فإن الفساد يؤثر في مستوى معيشة الأسرة وفي خلقها وفي تماسكها.

٥- تضع الأسرة مسئوليات مستمرة على أعضائها أكثر من أي جماعة أخرى تعودت أن تفعل ذلك وقد يعمل الرجال ويحاربون، ويموتون في أوقات الأزمة من أجل بلادهم ولكنهم يكفون ويضحون من أجل أسرهم طوال حياتهم.

٦- تتوفر في الأسرة دقة التنظيم الاجتماعي التي تكفلها التشريعات القانونية ويأتي في المقام الأول عقد الزواج الذي يجري تحديده بصورة أدق من غيره من العقود حيث لا يملك الطرفان حرية وضع الشروط أو تغييرها نتيجة ما قد يتفقان عليه. وتتميز الأسرة بعدة خصائص تتبلور أهميتها في عملية التنشئة الاجتماعية ومن هذه الخصائص ما يلي :

١- أن الأسرة هي الوحدة الاجتماعية الأولى التي ينشأ فيها الطفل وهي المسئولة الأولى عن تنشئته.

٢- أن الأسرة تعتبر النموذج الأمثل للجماعة الأولية التي يتفاعل الطفل مع أعضائها وجها لوجه وبالتالي يتوحد مع أعضائها.

● أهمية الأسرة ودورها في التنشئة الاجتماعية :

تقوم الأسرة بدور مهم في التنشئة الاجتماعية للناشئين فهي تعمل وحدها على تهيئتهم التهيئة الاجتماعية خلال السنوات المبكرة من أعمارهم والتي هي من أهم السنوات في نمو الطفل وتكوينه سواء في الجوانب الجسمية أو الجوانب النفسية، وهي الفترة التي يتعلم فيها الكلام والسير، ويقوم بتكوين العلاقات الاجتماعية الأولى مع الأفراد والأشياء ويكتسب خبرات وأخلاقا، ومبادئ، ومعارف، ومعلومات تشكل في مجملها القواعد والأسس التي تؤثر في توافقه مع الآخرين وفي تكيفه مع البيئتين الطبيعية والاجتماعية وبالتالي تؤثر في دوره كعضو في مجتمعه طوال حياته.

فالأ أسرة تتعهد بالتشكيل والتطبيع الاجتماعي فهي محيط تربوي بالدرجة الأولى يتم فيها إكسابه اللغة والقيم ومعايير السلوك، وضبطه ويكتسب بها أساليب التعامل الاجتماعية وبعد

ست سنوات عادة يوفد به المجتمع إلى بعثته مدرسية ولكن في إطاره ووفقا لحدوده وضوابطه الثقافية ولكنه في نفس الوقت يتقاسم عملية التربية مع المدرسة.

● اخطاء الاباء في تربية الابناء :

تربية الأولاد من المسؤوليات العظيمة التي سوف يسأل عنها الإنسان يوم القيامة ، ولقد أمرنا الله تعالى بأن نقي أنفسنا وأهلينا من المخاطر والمهالك ، قال تعالى : يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا قُوا أَنْفُسَكُمْ وَأَهْلِيكُمْ نَارًا وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ عَلَيْهَا مَلَائِكَةٌ غِلَاظٌ شِدَادٌ لَا يَعْصُونَ اللَّهَ مَا أَمَرَهُمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ } (٦) سورة التحريم.

وقال رسولنا الكريم صلى الله عليه وسلم :في حديث اخرجه البخاري ومسلم " كَلُّكُمْ رَاعٍ وَمَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ ، فَالْإِمَامُ رَاعٍ ، وَهُوَ مَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ ، وَالرَّجُلُ فِي أَهْلِهِ رَاعٍ ، وَهُوَ مَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ ، وَالْمَرْأَةُ فِي بَيْتِ زَوْجِهَا رَاعِيَّةٌ وَهِيَ مَسْئُولَةٌ عَنْ رَعِيَّتِهَا ، وَالْخَادِمُ فِي مَالِ سَيِّدِهِ رَاعٍ ، وَهُوَ مَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ". وقال عليه الصلاة والسلام في حديث رواه احمد " كَفَى بِالْمَرْءِ إِثْمًا ، أَنْ يُضَيِّعَ مَنْ يَعُول".

فالأولاد أمانة في أعناق الوالدين، والوالدان مسؤولان عن تلك الأمانة، والتقصير في تربية الأولاد خلل واضح، وخطأ فادح؛ فالبيت هو المدرسة الأولى للأولاد، والبيت هو اللبنة التي يتكون من أمثالها بناء المجتمع، وفي الأسرة الكريمة الراشدة التي تقوم على حماية حدود الله وحفظ شريعته، وعلى دعائم المحبة والمودة والرحمة والإيثار والتعاون والتقوى- ينشأ رجال الأمة ونساؤها، وقادتها وعظماؤها.(الحمد، ٤، ١٤٢٣)

وعلى الرغم من عظم مسؤولية تربية الأولاد إلا أن كثيرا من الناس وخاصة في مجتمعنا العربي قد فرط بها، واستهان بأمرها، ولم يرعها حق رعايتها، فأضاعوا أولادهم، وأهملوا تربيتهم، فلا يسألون عنهم، ولا يوجهونهم، وإذا رأوا منهم تمردا أو انحرافا بدأوا يتذمرون ويشكون من ذلك، وما علموا أنهم هم السبب الأول في ذلك التمرد، والانحراف والتقصير في تربية الأولاد يأخذ صورا شتى، ومظاهر عديدة تتسبب في انحراف الأولاد وتمردهم، فمن مظاهر التقصير والخطأ في تربية الأولاد ما اشار اليها (الحمد، ٥-٢٣ ، ١٤٢٣) بالاتي :

- تنشئة الأولاد على الجبن والخوف والهلع والفرع .
- تربيتهم على التهور، وسلطة اللسان والتناول على الآخرين.
- تربيتهم على الميوعة، والفوضى، وتعويدهم على الترف والنعيم والبذخ .

- بسط اليد للأولاد، وإعطاؤهم كل ما يريدون.
- إعطاؤهم ما يريدون إذا بكوا بحضرة الوالد، خصوصا الصغار .
- شراء السيارات لهم وهم صغار .
- الشدة والقسوة عليهم أكثر من اللازم او شدة التقدير عليهم .
- حرمانهم من العطف والشفقة والحنان .
- الاهتمام بالمظاهر فحسب .
- المبالغة في إحسان الظن بالأولاد او المبالغة في إساءة الظن بهم .
- التفريق بينهم .
- التسخط بالبنات وهذا اعتراض على قدر الله- عز وجل- ودليل على السفه والجهل والخلل في العقل.
- ومن صور التقصير في تربية الأولاد تسميتهم بأسماء سيئة كتسميتهم بأسماء الله المختصة به؛ مثل الأحد، الرحمن، الله، الخالق، والأسماء المعبدة لغير الله- تعالى- مثل عبد النبي، عبد الحسين، عبد علي، وكذلك تسميتهم بالأسماء الأجنبية الخاصة بأعدائنا من اليهود والنصارى وغيرهم؛ مثل : جورج، وديفيد، ومايكل، وجوزيف، وديانا، او تسميتهم بالأسماء التي ينبغي تجنبها والتي قد تكون محرمة : كتسميتهم بأسماء الجبابرة والطواغيت؛ أمثال : فرعون، وهامان، وقارون، ومن كان في قافلته وعلى شاكلتهم مثل ماركس، ولينين، وستالين، وفرويد ،او تسميتهم بالأسماء التي يظن أنها من أسماء الله- تعالى- : فهذه من الأسماء المكروهة شرعا كالتسمية بعبد المقصود، وعبد الستار، وعبد الموجود ،او تسميتهم بالأسماء المكروهة أدبا وذوقا : وهي التي تحمل في ألفاظها تشاؤما، أو معاني تكرهها النفوس، كحرب، وحمار، وكلب، ومرة ، او التي تسبب الضحك وتثير السخرية : مثل : شحات، وفلفل، وخيشة، وجحش، وبغل، وفجل، او التي توحى بالتميع والغرام وخذش الحياء : مثل : هيام، ومعناه : الجنون في العشق، وكذلك وصال، وفاتن، وفتنة، وشادية.
- مكث الوالد طويلاً خارج المنزل نحو الاشتغال عن الأولاد بالبيع والشراء والتجارة، والسفر الطويل خارج البلد للعمل أو النزهة، والعكوف الساعات الطوال مع

الأصحاب في الاستراحات والمنتزهات ، وإهمال البيت الأول إذا بنى الأب بزوجة جديدة، وسكن معها بمسكن جديد، وكثرة خروج الأم من المنزل إما للأسواق أو للزيارات.

- الدعاء على الأولاد .
- التربية على سفاسف الأمور، وسيئ العبارات، ومرذول الأخلاق .
- فعل المنكرات أمام الأولاد، أو إقرارهم عليها كشراب الدخان، أو مشاهدة الأفلام الساقطة وغيرها.
- جلب المنكرات للمنزل سواء كانت من المجالات الخليعة، أو من أجهزة الفساد المدمرة.
- كثرة المشكلات بين الوالدين .
- التناقض كأن يأمر الوالد أولاده بالصدق وهو يكذب، ويأمرهم بالوفاء بالوعد وهو يخلف وغيرها.
- العهد للخادمت والمربيات بتربية الأولاد .
- ترك الحرية للبنات في السفر بلا محرم .
- إهمال الهاتف وترك مراقبته في المنزل او الغفلة عما يقرؤه الأولاد .
- احتقار الأولاد وقلة تشجيعهم كإسكاتهم إذا تكلموا، والسخرية بهم وبحديثهم.
- قلة العناية بتربيتهم على تحمل المسؤولية .
- عدم إعطائهم فرصة للتصحيح والتغيير للأفضل.
- سوء الفهم لنفسية الأولاد وطبائعهم .
- قلة المراعاة لتقدير مراحل العمر التي يمر بها الولد .
- الشماتة بالمبتلين .
- قلة الاهتمام باختيار مدارس الأولاد والحرص بإلحاقهم بالمدارس الأجنبية.
- قلة التعاون مع مدارس الأولاد أو انعدامه بالكلية .
- الدفاع عن الولد بحضرتة خصوصا في المدرسة .
- ترك المبادرة في تزويج الأبناء مع الحاجة والمقدرة .
- إجبار الابن على الزواج من لا يريد او إرغام البنت على الزواج بمن لا تريده

- تأخير زواج البنات بغير مسوغ شرعي او تزويج البنات بغير الأكفاء .
- دخول الوالد في كل صغيرة وكبيرة من أمر ولده إذا تزوج

• السبل المعينة على تربية الأولاد :

هناك سبل معينة على تربية الأولاد، وأمور يجدر بنا مراعاتها، وينبغي لنا سلوكها مع فلذات الأكباد، والتي منها :

- العناية باختيار الزوجة الصالحة ،وسؤال الله الذرية الصالحة
- الفرح بمقدم الأولاد، والحذر من تسخطهم ،والاستعانة بالله على تربيتهم
- الدعاء للأولاد، وتجنب الدعاء عليهم ،وتسميتهم بأسماء حسنة
- غرس الإيمان والعقيدة الصحيحة والقيم الحميدة في نفوس الأولاد ،وتجنيبهم الأخلاق الرذيلة، وتقبيحها في نفوسهم
- تعليمهم الأمور المستحسنة، وتدريبهم عليها : كتشميت العاطس، وكتمان التناؤب، والأكل باليمين، وآداب قضاء الحاجة، وآداب السلام ورده، وآداب الرد على الهاتف، واستقبال الضيوف، والتكلم بالعربية وغير ذلك .
- الحرص على استعمال العبارات المقبولة الطيبة مع الأولاد، والبعد عن العبارات المرذولة السيئة
- الحرص على تحفيظ الأولاد كتاب الله ،وتحصينهم بالأنكار الشرعية.
- الحرص على مسألة التربية بالقدوة
- الحذر من التناقض : فلا يليق بالوالدين أن يأمرا الأولاد بأمر ثم يعملوا بخلافه، فالتناقض - كما مر - يفقد النصائح أثرها.
- الوفاء بالوعد
- إبعاد المنكرات وأجهزة الفساد عنهم وتجنيبهم أسباب الانحرافات.
- تجنيبهم الزينة الفارهة والميوعة القاتلة
- تعويدهم على الخشونة والرجولة، والجد والاجتهاد، وتجنيبهم الكسل والبطالة والراحة والدعة
- تجنيبهم فضول الطعام، والكلام، والمنام، ومخالطة الأنام
- تشويقهم للذهاب إلى المسجد صغارا وحملهم على الصلاة فيه كبارا .

- مراقبة ميول الولد، وتنمية مواهبه، وتوجيهه لما يناسبه
- تنمية الجرأة الأدبية في نفس الولد : وذلك بإشعاره بقيمته، وزرع الثقة في نفسه
- استشارة الأولاد كاستشارتهم ببعض الأمور المتعلقة بالمنزل أو غير ذلك
- تعويد الولد على القيام ببعض المسؤوليات : كالإشراف على الأسرة في حالة غياب ولي الأمر
- تعويد الأولاد على المشاركة الاجتماعية
- التدريب على اتخاذ القرار : كأن يعمد الأب إلى وضع الابن في مواضع التنفيذ، وفي المواقف المحرجة
- فهم طبائع الأولاد ونفسياتهم وتقدير مراحل العمر للأولاد : فالولد يكبر، وينمو تفكيره، فلا بد أن تكون معاملته ملائمة لسنة وتفكيره
- تلافي مواجهة الأولاد مباشرة والجلوس معهم والعدل بينهم.
- إشباع عواطفهم : فما ينبغي مراعاته مع الأولاد إشباع عواطفهم، وإشعارهم بالعطف، والرحمة، والحنان.
- النفقة عليهم بالمعروف : وذلك بكفائتهم، والقيام على حوائجهم.
- إشاعة الإيثار بينهم : وذلك بتقوية روح التعاون بينهم، وتثبيت أواصر المحبة فيهم، وتعويدهم على السخاء، والشعور بالآخرين، حتى لا ينشأ الواحد منهم فرديا لا هم له إلا نفسه.
- الإصغاء إليهم إذا تحدثوا وإشعارهم بأهمية كلامهم
- تفقد أحوال الأولاد، ومراقبتهم من بعد
- إكرام الصحبة الصالحة للولد : وذلك بتشجيع الولد على صحبتهم، وحثه على الاستمرار معهم
- مراعاة الحكمة في إنقاذ الولد من رفقة السوء
- التغافل - لا الغفلة- عن بعض ما يصدر من الأولاد من عبث أو طيش : فذلك نمط من أنماط التربية
- البعد عن تضخيم الأخطاء واصطناع المرونة في التربية
- التربية بالعقوبة : فالأصل في تربيته الأولاد لزوم الرفق واللين إلا أن العقوبة قد

يحتاج إليها المربي

- إعطاء الأولاد فرصة للتصحيح : فما ينبغي للوالد مراعاته في التربية- أن يعطي أولاده فرصة للتصحيح إذا أخطأوا.
- الحرص على أن يكون التفاهم قائما بين الوالدين
- تقوى الله في حالة الطلاق
- العناية باختيار المدارس المناسبة للأولاد.
- إقامة الحلقات العلمية داخل البيوت.
- إقامة المسابقات الثقافية بين الأولاد، ووضع الجوائز والحوافز لها وتكوين مكتبة منزلية ميسرة
- اصطحاب الأولاد لمجالس الذكر : كالمحاضرات، والندوات التي تعقد في المساجد وغيرها.
- الرحلة مع الأولاد
- ربطهم بالسلف الصالح في الإقتداء والاهتداء
- العناية بتعليم البنات ما يحتجن إليه من أمور دينهن ودنياهن
- منع البنات من الخروج وحدهن : سواء للسوق، أو للطبيب، أو غير ذلك، بل لا بد من وجود المحرم معهن، وألا يخرجن إلا للحاجة الملحة.
- منع البنات من التشبه بالرجال، ومنع البنين من التشبه بالنساء.
- منع الأولاد بنين وبنات من التشبه بالكفار.
- منع البنين من الاختلاط بالنساء، ومنع البنات من الاختلاط بالرجال
- العناية بصحة الأولاد :
- عدم استعجال النتائج في التربية
- الحذر من اليأس واليقين بأن التربية الصالحة لا تذهب سدى
- إعانة الأولاد على البر
- حفظ الجميل للأبناء
- التغاضي عن بعض الحقوق.
- استشارة من لديه خبرة بالتربية

- قراءة الكتب المفيدة في التربية
- استحضار عواقب الإهمال والتفريط في تربية الأولاد.

ومن الامثلة على بعض آداب التعامل نورد مثلا آداب الزيارة والتي منها : تحري الأوقات المناسبة للزيارة ،ولزوم آداب الاستئذان، وأن يغض بصره عن محارم أهل البيت ،ويجلس الضيف حيث يأذن له صاحب البيت ،وأن لا يطلق بصره في ما حوله من أثاث ونحوه إلا يرفع صوته في البيت ،وألا يحاول التسمع أو التجسس على أهل البيت، وعدم إطالة الزيارة ، وطلب الإذن قبل الانصراف ،وأن يشكر أهل البيت على استضافتهم له .وكذا اداب الهاتف والمتمثلة بالنية الصالحة ،وعدم الاتصال في أوقات غير مناسبة ،وعدم دق الهاتف لأكثر من ثلاث مرات ،وأن يبدأ المتصل بالسلام ،وان يعرف بنفسه ،وعدم التطويل في الكلام لغير ضرورة ،وعدم شغل الهواتف العامة لفترات طويلة لغير ضرورة ،وأن يكون المتصل هو الذي ينهي المكالمة ،وان يضع السماعة برفق عند إنهاء المكالمة(الصائغ،١٤٢٧،٢٢)

ثانيا : المدرسة :-

المدرسة مؤسسة اجتماعية وتربوية صغرى ضمن المجتمع الأكبر. ويقوم بتربية النشء وتأهيلهم ودمجهم في المجتمع لتكليفهم معه. فالمدرسة ذات وظيفة سيكولوجية وتربوية هامة، أي إنها فضاء يقوم بالرعاية والتربية والتنشئة الاجتماعية وتكوين المواطن الصالح. ومن ثم فالمدرسة "هي المكان أو المؤسسة المخصصة للتعليم، تنهض بدور تربوي لا يقل خطورة عن دورها التعليمي، إنها أداة تواصل نشيطة تصل الماضي بالحاضر والمستقبل، فهي تنقل للأجيال الجديدة تجارب ومعارف الآخرين والمعايير والقيم التي تبناها، وكذا مختلف الاختيارات التي ركزوا وحافظوا عليها، بل وأقاموا عليها مجتمعهم الحالي. فهي أداة للحفاظ على الهوية والتراث ونقله من جيل إلى آخر وأسس من أسس التنمية والتطور وتقدم المجتمعات الإنسانية. كما أن المدرسة لها أدوار فنية وجمالية وتنشيطية أخرى إذ" تتحمل مسؤولية إعطاء التلاميذ فرصة ممارسة خبراتهم التخيلية وألعابهم الابتكارية التي تعتبر الأساس لحياة طبيعية يتمتعون فيها بالخبرة والحساسية الفنية.

فالمدرسة إذا هي المؤسسة الاجتماعية الرسمية التي تقوم بوظيفة التربية ونقل الثقافة المتطورة وتوفير الظروف المناسبة للنمو جسميا، وعقليا، واجتماعيا، وانفعاليا وأنها المؤسسة التي بناها المجتمع من أجل تحقيق أهدافه وعندما يبدأ الطفل تعليمه في الأسرة يكون قد قطع شوطا لا بأس به في التنشئة الاجتماعية في الأسرة وبالتالي يدخل المدرسة وهو مزود بالكثير من المعايير الاجتماعية والقيم والاتجاهات، وما تقوم به المدرسة هو توسيع الدائرة الاجتماعية للطفل حيث يلتقي بمجموعة من الرفاق وكذلك يتعلم الطفل الكثير من المعايير الاجتماعية بشكل منظم كما يتعاون أدوار اجتماعية جدية كأن يتعلم الحقوق والواجبات وضبط الانفعالات والتوفيق بين الحاجات الخاصة به وحاجات الآخرين وكذلك يتعلم التعاون والانضباط السلوكي وفي المدرسة يتأثر التلميذ بالمنهج الدراسي بمعناه الواسع علما وثقافة وتنمو شخصيته من كافة جوانبها. (السيسي، ص ٢٢)

● واجبات المدرسة في عملية التنشئة الاجتماعية :

هناك الكثير من الواجبات التي تقع على كاهل المدرسة أشار إليها (السيسي، ص ٢٣) بما يلي:

- ١- تقييم الرعاية النفسية للطفل ومساعدته في حل مشاكله.
 - ٢- تعليمه كيف يحقق أهدافه بطريقة ملائمة تتفق مع المعايير الاجتماعية.
 - ٣- مراعاة قدرات الطفل في كل ما يتعلق بعملية التربية والتعليم.
 - ٤- الاهتمام بالتوجيه والإرشاد التربوي والمهني للطالب.
 - ٥- الاهتمام الخاص بعملية التنشئة الاجتماعية من خلال التعاون مع المؤسسات الاجتماعية الأخرى خاصة الأسرة.
 - ٦- مراعاة كل ما من شأنه ضمان نمو الطفل نموا نفسيا واجتماعيا سليماً.
- وللعلاقات الاجتماعية في المدرسة دورا وأثرا كبيرا في عملية التنشئة :
- ١- إن العلاقات بين المعلمين والتلاميذ يجب أن تقوم علي أساس من الديمقراطية والتوجيه والإرشاد السليمين.
 - ٢- إن العلاقات بين التلاميذ أنفسهم يجب أن تقوم علي أساس من التعاون والفهم المتبادل.

٣-العلاقات بين المدرسة يجب أن تكون دائمة الاتصال وتلعب مجالس الآباء والمعلمين دورا هاما في إحداث عملية تكامل بين البيت والمدرسة في عملية التنشئة الاجتماعية. وتمارس المدرسة العديد من الأساليب النفسية والاجتماعية في عملية التنشئة الاجتماعية وهي :

- ١- دعم القيم السائدة في المجتمع وبشكل مباشر وصريح في مناهج الدراسة.
- ٢- توجيه النشاط المدرسي بحيث يؤدي إلي تعليم الأساليب السلوكية الاجتماعية المرغوب فيها وتعلم المعايير الاجتماعية والأدوار الاجتماعية.
- ٣- الثواب والعقاب وتمارسهم السلطة المدرسية في تعلم القيم والاتجاهات والمعايير والأدوار الاجتماعية.
- ٤- العمل علي فطام الطفل انفعاليا عن الأسرة.
- ٥- تقديم نماذج للسلوك الاجتماعي السوي.
- ٦- قيام المدرس بدور اجتماعي دائم التأثير في التلميذ.
- ٧- المدرس يمثل سلطة يقدم القيمة العامة.
- ٨- المدرس كمنفذ للسياسة التربوية في المجتمع يقدم ما يحدده المجتمع بأمانة وإخلاص وموضوعية.

● أهمية التفاعل بين البيت والمدرسة :

- إن التفاعل بين البيت والمدرسة ضرورة ملحة تطلبها مصلحة الأطفال باعتبار أن البيت والمدرسة هما المسئولان عن تربية وتنشئة الأطفال وأن دور كل منهم يكمل الآخر ومن العوامل التي تتحكم في أهمية التفاعل ما ذكرها(السيسي، ص ٢٤) فيما يلي :
- ١- إعداد التلاميذ في الصفوف قد يقلل من فرصة أو التلميذ في الحصة الدراسية مما يستدعي تقوية هذا التفاعل بينهما.
 - ٢- تثبيت المهارات التعليمية التي يتعلمها الأطفال في المدرسة فإن ذلك يحتاج إلى المتابعة بين البيت والمدرسة.
 - ٣- لمنع حدوث التغيب أو التسرب عند الأطفال لابد من استمرارية الإشراف على الأطفال من قبل البيت والمدرسة.

٤- المشكلات الأسرية تؤثر بشكل كبير علي تحصيل التلاميذ الدراسي مما يؤدي إلى ضرورة التعاون بين البيت والمدرسة.

يقوم التعاون بين البيت والمدرسة على الأسس التربوية التالية :

- ١- التعاون من أجل تحقيق الأهداف التربوية.
- ٢- التعاون من أجل تحقيق النمو المتكامل.
- ٣- التعاون من أجل القضاء على الصراع بسبب تعارض بين وجهات النظر في الأمور التعليمية بين البيت والمدرسة.
- ٤- التعاون من أجل التقليل من الفاقد التعليمي ويقصد بالفاقد التعليمي عدم تحقيق عائد تربوي يتكافئ مع الجهد والإنفاق الخاص ببرنامج تربوي معين في فترة زمنية معينة
- ٥- التعاون من أجل التكيف مع التغيير الثقافي.

ثالثاً: جماعة الرفاق :

على الرغم من أهمية الأسرة كحاضن يستقبل الطفل منذ مولده ويعني به كل العناية فإنه في مرحلة متقدمه من حياته ينطلق ليستكشف العالم الخارجي من حوله ويزداد اهتمامه بتبعا بالحياة الاجتماعية خارج مجال الأسرة حيث يلتقي بجماعات اللعب التي تعتبر أولى الجماعات التي يرتبط بها الطفل في حياته المبكرة مشاركا زملاءه في الخبرة العامة للعب مع الالتزام بصفة خاصة بمجموعة القواعد العامة والخضوع للقيود التي يفرضها نشاط هذه الجماعة على الفرد وتطلق على هذه الجماعة إطلاقاً متعددة منها جماعة الأقران وجماعة اللعب، وجماعة الرفاق، وجماعة الأقارب، وجماعة الأصدقاء، والشلة وغيرها من هذه الإطلاقات المتعددة التي تشير إلى شيء واحد هو تلك الجماعة التي يلجأ إليها الفرد خارج إطار أسرته. وتشكل هذه الجماعة أحد الأوساط الاجتماعية التربوية الرئيسية التي تؤثر في الفرد على مختلف المستويات الشخصية، والاجتماعية، والعقلية، والأكاديمية وتمثل دراستها محور لاهتمام عالم النفس والمربي، وعالم الاجتماع حيث تلتقي أهدافهم حول فهم الكيفية التي تعمل بها جماعة الرفاق كوسيط من وسائط التربية والتنشئة الاجتماعية أو كعامل من عوامل

التأثير في شخصية الناشئ من جهة وكنائل لثقافة المجتمع وعامل من عوامل التغيير فيها من جهة أخرى.

وهي تلعب دورا هاما في تربية النشء وفي إكسابه كثير من الأنماط السلوكية والمعارف، والاتجاهات ولمهارات، والقيم والتقاليد، والعادات، وعادة ما يكون تأثير هذه الجماعة غير مقصود أو غير مباشر للفرد.

يزداد نمو جماعة الرفاق في التأثير على أعضائها مع تعقد الحياة وانشغال الأسرة بأمور أخرى تضعف من دورها التربوي وهي تنمي عضوها وتدبره على مطالبها وقيمها واتجاهاتها الخاصة فعن طريقها يتعرف على معاني لأمر كثيرة لا يستطيع أن يعرفها عن طريق الأسرة إما لأنها لا تعرفها وإما لأنها تضن عليه بها.

وتقوم جماعة الرفاق أو الأقران أو الصحبة أو الشلة بدور مهم في عملية التنشئة الاجتماعية وفي النمو الاجتماعي للفرد فهي تؤثر في معاييرها الاجتماعية وتمكنه من القيام بأدوار اجتماعية متعددة لا تتيسر لها خارجها وهناك رفاق وأقران يشتركون معا في مرحلة نمو واحدة بمطالبها وحاجاتها، ومظاهرها، وقد يؤدي ذلك إلى المساواة بينهم ويتوقف مدى تأثير الفرد بجماعة الرفاق على درجة ولائه لها ومدى تقبله لمعاييرها وقيمها واتجاهاتها وعلى تماسك أفراد هذه الجماعة ونوع التفاعل القائم بين أفرادها.

ومن أشكال جماعة الرفاق :

١- جماعة اللعب: وهي تتكون تلقائيا يحدث اللعب واللهو غير المقيد بقواعد أو حدود للعب.

٢- جماعة اللعبة : وتشارك فيها الجماعة مع المحافظة علي قواعد اللعبة وأصولها.

٣- الشلة : وهي جماعة قوية التماسك وقوية العرى تجمع بين أفراد محليين في المكانة والوضع الاجتماعي.

٤- العصابة : وهي جماعة أكثر تعقيدا يسود بين عناصرها الصراع على السلطة أو مع جماعات أخرى ولها رموزها الخاصة المشتركة.

٥- جماعة النادي : وتنشأ في وسط رسمي يشرف عليه الراشدون ويتيح فرصة النشاط الجسمي والنمو العقلي والتفريغ الانفعالي والتعلم الاجتماعي.

● آثار جماعة الرفاق في عملية التنشئة الاجتماعية :

من آثار جماعة الرفاق في عملية التنشئة الاجتماعية ما يأتي:

- ١- المساعدة في النمو الجسمي عن طريق ممارسة النشاط الرياضي والنمو العقلي عن طريق ممارسة الهوايات والنمو الاجتماعي عن طريق ممارسة الهوايات.
- ٢- تكوين معايير اجتماعية وتنمية الحساسية والنقد نحو بعض المعايير.
- ٣- القيام بأدوار اجتماعية جديدة مثل القيادة.
- ٤- المساعدة على تحقيق أهم مطالب النمو الاجتماعي وهو الاستقلال والاعتماد على النفس.
- ٥- تنمية اتجاهات نفسية نحو كثير من موضوعات البيئة الاجتماعية.
- ٦- إتاحة فرصة التجربة والتدريب على الجديد والمستحدث من معايير السلوك.
- ٧- إتاحة فرصة تقليد سلوك الكبار.
- ٨- إتاحة فرصة تحمل المسؤولية الاجتماعية.

وتمارس جماعة الرفاق أساليب نفسية واجتماعية في عملية التنشئة الاجتماعية وهي تتمثل بما يلي :

- ١- الثواب الاجتماعي والتقبل.
- ٢- العقاب والزجر والرفض الاجتماعي في حالة مخالفة العضو لمعايير الجماعة.
- ٣- تقديم نماذج سلوكية يتوحد معها بعض الأعضاء.
- ٤- المشاركة في النشاط الاجتماعي وخاصة اللعب.

● مهام ووظائف جماعة الرفاق ودورها التربوي :

إجمال الوظائف والمهام التربوية التي تؤديها جماعة الرفاق فيما يلي (السيسي، ص ٣٣):

- ١- تحقق جماعة الرفاق للفرد إشباعا للحاجات النفسية والاجتماعية كالحاجة إلى التقدير والحاجة إلى الاطمئنان والأمن النفسي وغيرها. وذلك في علاقته مع أفراد هذه الجماعة مما يقضي على مخاوفه وتوتراته المرضية، ويقوي ارتباطه بأعضاء جماعته وحبهم وتعلقهم بهم، وانتمائه للجماعة وولائه لها والإخلاص، والتفاني في سبيلها وبتعبير آخر فإن جماعة الرفاق تمثل مصدرا للدعم الاجتماعي والنفسي للفرد فالتشارك في الاهتمامات والمشكلات بحد ذاته تمثل عنصر جذب للأطراف المختلفة

في الجماعة بالإضافة إلى أن التقبل المستمر للعضو فيها يؤكد له قيمته كشخص وجدرانه كشريك اجتماعي.

٢- تسهم جماعة الرفاق في تنمية الفرد على تحمل المسؤولية الاجتماعية وتغرس في قيمة الاعتراف بحقوق الآخرين، ومراعاتها وهذه خطوة هامة من خطوات التربية والتنشئة الاجتماعية إذ أنه لكي يعترف الطفل بحقوق الآخرين لابد من أن يمارس ذلك عمليا من خلال أنشطته وتفاعله مع رفاقه فإن الطفل بارتباطه بالآخرين من رفاقه يكتسب الوعي بالقيود والضوابط التي تفرضها الجماعة على الفرد حيث يخضع الطفل مع رفاقه لقواعد اللعبة ويعتبر الخضوع لهذه القواعد أول الدروس التي يتعلمها الطفل من حياته مع الآخرين.

٣- تعمل جماعة الرفاق على ضبط سلوك الفرد في المواقف المختلفة هي بذلك أداة فعالة لضبط سلوك الأعضاء الذين ينتمون إليها لأنه حتى يشعر كل فرد فيها بالتقبل ينبغي أن يخضع للمعايير التي تحكم جماعته كما يجب أن يخضع لقواعد ألعابها فلا يخالفها وإن جماعة الرفق تمارس درجة من الضبط أكبر مما تمارسه غيرها من الجماعات أو الكبار الراشدين.

وتحقق جماعة الرفاق مهامها ووظائفها عن طريق مجموعة من الوسائل

والأساليب ومنها :

١- القدوة ٢- المشاركة الاجتماعية

٣- أنشطة اللعب ٤- الثواب والتقبل الاجتماعي أو الرفض الاجتماعي .

وهكذا يتبين أن جماعة الرفاق وسيط اجتماعي مهم ومؤثر في تحقيق النمو الاجتماعي للفرد واكتمال نضج شخصيته، وإعداده للحياة في مجتمعه وصالح هذا الوسيط ينعكس في تكوين الفرد وسلوكه بالهداية والاستقامة، وفساده يقوده إلى الغواية والضلال والانحراف ومن ثم كان حرص الإسلام وتأكيداه على أهمية هذا الوسيط والحث على ضرورة انتقاء الفرد لأصدقائه وجلسائه واختيارهم بعناية.

وقد دعا المربين والآباء إلى العناية بتوجيه أبنائهم إلى اختيار رفاقهم من الأخيار الصالحين دينا وخلقا وسلوكا حتى يقتدوا بهم ويكتسبوا منهم الصفات الحميدة والأخلاق الفاضلة وأن يجنبوهم مخالطة الأشرار حتى لا يقلدوهم ويسلكوا طريقهم المعوج.

وقد جاء في صحيح البخاري عن أبي موسى رضي الله عنه عن النبي (ص) قال : مثل
الجليس الصالح والجليس السوء كحامل المسك ونافخ الكير فحامل المسك إما أن يهديك
وإما أن تتباع منه وإما أن تجد منه ريحا طيبة ونافخ الكير إما أن يحرق ثيابك وإما أن تجد
منه ريحا خبيثة "صدق رسول الله.
وفي مسند الإمام أحمد عن أبي هريرة رضي الله عنه قال رسول الله صلي الله عليه وسلم
" المرء على دين خليله فلينظر أحدكم من يخالط ..أي يخالل "

رابعاً : وسائل الإعلام :

هناك وسائل عديدة للإعلام وهي وسائل شائعة ومتعارف عليها تتمثل هذه الوسائل
بالآتي:-

• الإعلام المقروء:-

إنه الإعلام الأقدم، إذ تعود نشأة أول صحيفة عربية إلى عهد الإمبراطورية العثمانية،
فهو الإعلام التاريخي، التقليدي، وصاحب النصيب الأوفر من التشريعات والدراسات، من
بين وسائل الإعلام المتبقية. وبسبب هذه السمات، فإن الإعلام المقروء هو المجال الأعمق
تداولاً للمواضيع، والأكثر قدرة على التجريد، أو هذا ما يفترض عليه أن يكون حتى الآن.

وتعود بداية تاريخ الصحافة اليمنية إلى عام ١٩٧٢م بدخول المطبعة التي كان قد جاء
بها العثمانيون أثناء احتلالهم إلى شمال الوطن والتي كانت تطبع باللغتين العربية والتركية،
وكان يطلق عليه مطبعة الولاية، وكانت تصدر صحيفة بعنوان (يمن) والتي أصدرها مختار
باشا والي العثمانيين في اليمن، وكانت تصدر باللغة التركية وبأربع صفحات، ثم صدر بعدها
صحيفة صنعاء عام ١٩٧٨م والذي وجه بإصدارها السلطان عبد الحميد وتعتبر أول صحيفة
تصدر في شبه الجزيرة العربية كصحيفة كون صحيفة يمن كانت عبارة عن نشرة وليس

صحيفة، وعند خروج الأتراك من اليمن تولى الإمام يحيى الحكم وأمر بإغلاق الصحيفة ومصادرة المطبعة إلى مخازن القصر وظلت موقفة من عام ١٩١٨م حتى عام ١٩٢٦م حيث صدرت صحيفة الإيمان كما صدرت عام ١٩٣٨م مجلة الحكمة، وفي عام ١٩٤١م نشرت مجلة الحكمة مقال بمطالبة الإمام الإصلاح الإداري فأمر بإغلاقها، وفي عام ١٩٥٠م اصدر الإمام احمد صحيفة في تعز أطلق عليها صحيفة النصر.

وفي جنوب الوطن أنشاء الاستعمار البريطاني مطبعة عام ١٩٢٩م وكانت تطبع منشورات باللغتين العربية والانجليزية، ثم تم إنشاء مطبعة القارب والتي كانت تطبع صحيفة عدن وكذا في حضرموت تم إنشاء مطبعة، ولكنها كانت تجارية صغيرة وبعد قيام ثورتي ٢٦ سبتمبر و ١٤ أكتوبر شهد الشطرين جملة من الإصدارات الصحفية عكست في بداية مرحلتها النهج السياسي السائد بعد الثورة، وبدأت الصحافة الفعلية بالانتشار ابتداء من العام ١٩٧٩م، ولعل ابرز الصحف صحيفة الثورة و ١٤ أكتوبر والجمهورية و ٢٦ سبتمبر.

أما بعد الوحدة المباركة فقد انتشرت الصحف انتشارا كبيرا، وصدرت العشرات من الصحف الحزبية والخاصة. حيث وصلت عام ٢٠٠٣ إلى ١٩٨ صحيفة معظمها تصدر عن العاصمة صنعاء.

ورغم هذا الكم الكبير من إصدار الصحف إلا أنها لم تؤدي دور تنموي. فقد كان يغلب عليها طابع الإخبار المحلية وعدم التطرق إلى موضوعات تبرز هموم الجماهير وغياب دورها في مساندة السلطة وكشف منابع الفساد ولفت الانتباه إلى موضوعات مهمة تخص البلد من قضايا اجتماعية وسياسية وغيرها.

ومن أهم وسائل الإعلام المقروءة الصحف، المجلات، النشرات المختلفة، المنشورات، الكتب، الدوريات، التقارير، واللافتات، والملصقات بأنواعها والمطويان الصحفية.

الإعلام المسموع:

الإعلام المسموع هو الثاني بعد المقروء من حيث النشأة بعد تجارب أولية محدودة لعلماء فيزياء أوروبيين وأميركيين، ظهر رسمياً واعتمد عام ١٩٠٧م. وقد برزت السنوات الذهبية للإعلام المسموع بين الحربين العالميتين الأولى والثانية. وفي الأخيرة منهما، استُخدم بكثافة كوسيلة تعبئة وتحريض سياسية وعسكرية بين الأطراف المتحاربة، وبعد نهاية الحرب العالمية الثانية وبداية حرب أخرى هي الحرب الباردة، رعى الإعلام المسموع على قطبين عالميين عظيمين هما أمريكا والاتحاد السوفيتي حينها وكانت الإذاعة الأولى أمريكا الحرة، موجهة لمستمعين في أوروبا الشرقية وفي بلدان حليفة للاتحاد السوفيتي سابقاً أما الإذاعة الثانية، فإذاعة موسكو، والتي كانت المضادة لأمريكا ولسياستها وحلفائها تاريخياً أيضاً.

وعرفت اليمن البث الإذاعي عام ١٩٤٠م من خلال محطة إذاعية إنشائها الاستعمار البريطاني في عدن بغرض خدمة الاستعمار ونشر أخباره وفي عام ١٩٥٤م أنشاء الاستعمار البريطاني إذاعة عدن، والتي كان الهدف منها تقديم وتوعية المواطنين بتبرير الاستعمار وانه جاء لخدمتهم، وقد تم ربط إذاعة عدن في حينها بهيئة الإذاعة البريطانية.

وفي الشطر الشمالي دخلت الإذاعة عام ١٩٤٦م عندما أهدى الجيش الأمريكي جيش اليمن محطة إذاعية للملكة المتوكله والتي كانت تبث لفترة قصيرة يوم الجمعة فقط وبعد أن راء الإمام احمد أن المواطنين قد بدئوا بشراء أجهزة الراديو. أنشاء محطة جديدة عام ١٩٥٥م من اجل تقديم برامج ونشر أخبار الإمام خوفاً من أن ينشغل المواطنين بالسماع لإذاعة عدن أو إذاعات أخرى كإذاعة القاهرة ولندن وجاكرتا. وبعد قيام ثورة ٢٦ سبتمبر في الشطر الشمالي أنشئت أولى الإذاعات المحلية في الحديدة ثم تلتها إذاعة تعز، وبعد استقلال الجنوب في ٣٠ من نوفمبر ١٩٦٧م تم إنشاء إذاعات محلية في عدن وعشق وشبوة وحضرموت وغيرها. وقد وصلت عام ٢٠١٠م إلى ١٤ إذاعة.

ويرى المؤلف انه رغم تعدد الإذاعات إلا أنها لم تقم بدورها التتموي فقد غاب عنها دور مساندة الدولة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتوعية الناس بقضايا محو الأمية وغيرها وكذلك ضعف البرامج المقدمة في تبني قضايا المجتمع والظواهر السلبية كظاهرة الثأر وبعض العادات والتقاليد السيئة.

ومن أهم وسائل الإعلام المسموع الإذاعات المحلية والإقليمية والعالمية حيث تمثل الإذاعة أو كما يطلق عليها (الراديو) من أهم وسائل التربية خاصة بعد انتشار الأقمار الصناعية نجد أن آلاف الموجات تبث لنا الكثير من الإذاعات المحلية والعربية والعالمية وأصبحت أجهزة الاستقبال متوفرة في كل بيت وعلى مستوى المركبات والهواتف السيارة وتباع بأشكال متعددة ورخيصة الثمن، ولذلك يعد الراديو من وسائل الإعلام العامة التي تؤدي دوراً تربوياً كبيراً من خلال نشر الأفكار والمعارف والمعلومات وغيرها.

الإعلام المرئي:

أول بث تلفزيوني عرفته اليمن عام ١٩٦٤م عندما أنشاء المستعمر البريطاني محطة تلفزيونية كانت تبث لمستعمرة عدن وبعض المناطق المجاورة. أما في شمال الوطن فلم يعرف البث التلفزيوني إلا في عام ١٩٧٥م عندما تم افتتاح محطة في صنعاء في ٢٤ سبتمبر عام ١٩٧٥م وكانت تبث إلى جميع الأراضي اليمنية.

وشهدت اليمن منذ بداية عقد التسعينيات من القرن الماضي تحولات سياسية مهمة، حيث حدثت تحولات كبيرة وكثيرة فرضتها قيام الوحدة اليمنية التي رافقتها العملية الديمقراطية، فقد سمح بالتعددية السياسية والحزبية، وتم إجراء انتخابات برلمانية ورئاسية ومحلية، وتنوعت منظمات المجتمع المدني. كما شهدت اليمن تحولات إعلامية ملموسة حيث فتح الباب للتعددية الصحفية، وانتشرت ظاهرة مشاهدة القنوات الفضائية الوافدة، كما تسنى للأفراد تصفح شبكة الانترنت. (العززي، ٢٠٠٦، ٥٤)

حيث شهد الإعلام المرئي تطوراً كبيراً فتم إنشاء الكثير من القنوات الرسمية والخاصة، ولم يأتي عام ٢٠٠٨م إلى اليمن تمتلك أربع قنوات رسمية هي (اليمن - عدن - الإيمان - سبأ) و ١٢ قناة خاصة وحزبية وعلى رأسها (السعيدة - اليمن اليوم - سهيل - العقيق - أزال - اليمن شباب).

ويرى المؤلف أن الإعلام المرئي أيضاً لم يقوم بدوره التنموي على أكمل وجه: حيث غلب على برامجه التكرار والجمود ونشر الإخبار والبرامج المسابقاتية، والاهتمام بتقديم البرامج الغنائية أكثر من البرامج الوطنية التي تمس قضايا المجتمع وتنمي وعيه في مختلف جوانب التنمية الاقتصادية، والسياسية، والاجتماعية، والصحية، والنفسية، والتعليمية والإدارية وغيرها. وبذلك كان الإعلام بكل وسائله عاجزاً عن تلبية تنمية الجمهور بسبب الاتجاهات السياسية والمصالح الضيقة وعدم وجود رؤية كافية لدى المسؤولين عن تفعيل دور وسائل الإعلام في اتجاه التنمية.

ولعل من أهم سلبيات الفضائيات وعيوبها تضاهي إيجابياتها، ومن تلك السلبيات :

- القدرة على تسطيح الآراء وتزييف الوقائع.
- الإثارة والمغالاة في خلق حاجات استهلاكية جديدة.... الخ.
- سيرها في خط سياسي إيديولوجي، تميل إلى التركيز على الخبر الذي "يخدم الخط السياسي أو الإيديولوجي، تعطي رأياً أكثر مما تزود بمعلومة أو خبر.

الإعلام الإلكتروني :

الإعلام الإلكتروني يتمثل بشبكة الحاسوب والانترنت والتي جمعت في طياتها بين كل وسائل الإعلام المسموعة والمرئية والمقروءة حيث يعد الحاسوب أحد وأهم أدوات الإعلام لما يمكن أن يقوم به من خزن للمعلومات والمعارف على أقراص مدمجة ويمكن للفرد أن يتعرف على رؤوس الموضوعات والمواد الإعلامية وقراءتها ألياً كما أنه أصبح وسيلة للبحث والتقيب خاصة مع إضافة شبكة الإنترنت إليه والحاسوب والانترنت من أهم إنجازات الثورة

العلمية والتكنولوجية، ويعتبر قمة ما أنتجته التقنية الحديثة فقد دخل الحاسوب شتى مناحي الحياة بدءاً من المنزل وانتهاءً بالفضاء الخارجي، وأصبح يؤثر في حياة الناس بشكل مباشر أو غير مباشر، ولما يتمتع به من مميزات لا توجد في غيره من الوسائل التربوية فقد اتسع استخدامه كوسيلة من الوسائل التربوية المهمة. (العمرى، ٢٠٠١، ٢٣)

وخلاصة الأمر استطيع القول أن الإعلام في اليمن يفتقر إلى خطة شاملة وإلى نظام متكامل يجمع كافة الأجهزة والجهات المعنية به في التخطيط له ومتابعة تنفيذه، إلى جانب إغفال الخطط التنموية القومية جانب الإعلام التربوي مع أهميته في توعية الجماهير بأهداف تلك الخطط ودورها في تنفيذها، وأن بعض كبار المسؤولين عن العملية الإعلامية والتربوية لا يدركوا أهمية الإعلام مما يعرقل توفير الإمكانيات البشرية والمادية، بل أحياناً يضع قيوداً على حرية تصرف المسؤولين عن هذه العملية، وعدم استيعاب وسائل الإعلام للواجبات التربوية المتمثلة بالمقالات الصحفية والأحاديث الإذاعية والتلفزيونية التي تعمل على تهذيب الذوق العام، وتأكيد أهمية احترام الرأي والرأي الآخر، وتوضيح أبعاد المشكلات القومية المختلفة، ومقاومة الشائعات الهدامة، وتبصير المواطن بخطط التنمية ودوره فيها، وتقديم برامج تعالج مشكلات يعاني منها مجتمعنا كالأخذ بالثأر، وحمل السلاح وغيرها، وتوعية الشباب بالابتعاد عن كل ما يفسدهم وفي شتى الأمور وعدم الاستيعاب يؤكد عدم وضوح السياسة الإعلامية في اليمن عامة وضعف الرقابة المفروضة على وسائل الإعلام سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة مما ينتج عنها سلبيات سببها متصل بحرية العمل الإعلامي، وعدم وجود صحف تربوية أساسية واقتصار الأمر على وجود نشرات تخضع للظروف والمناسبات وليست هناك خطط لتوزيعها، كما أن تمويل هذه النشرات لا يخضع لخطة عامة بل تقوم كل من المكاتب والجهات التي تصدرها بتمويلها بالشكل الذي تراه مناسباً عن طريق الدعم أو غيره، مع غلبة الاعتبارات الشخصية على ما ينشر في بعض النشرات من مقالات تخدم المسؤولين عن التربية وعدم التزامها بمعايير النشر الا جانب عدم تبني برامج تربوية بقدر البرامج الأخرى فالبرامج التربوية قليلة جداً وتعتمد على بعض الخطط التي لا تفي بالمطلوب منها، وقلة عرض الأفلام والتمثيلات الهادفة بوصفها وسائل

تعليمية هادفة، واقتصار البرامج التلفزيونية والإذاعية على نقل أنشطة وفعاليات التربية دون الخوض في قضايا تهم التربية والتعليم.

ونؤكد، أن مجالات وبرامج الإعلام ينبغي أن تهتم وتركز على التربية الدينية و الوطنية وهو المجال المتعلق بالمبادئ والأسس التي تقوم عليها مجتمعاتنا العربية المسلمة، والتربية البيئية والتي تهدف إلى تحسين تفاعل الإنسان مع بيئته، والمحافظة على مكتسبات الوطن البيئية، ومن ذلك ترشيد الاستهلاك في كافة المجالات والعناية بالمتلكات العامة، والتربية الاجتماعية والأسرية، والاعتناء بالأسرة عن طريق مساعدة الآباء والأمهات على تربية أبنائهم وبناتهم على أسس علمية، وتوظيف وسائل الإعلام أدلة عملية تعينهم على التعامل التربوي السليم معهم، وتزيد من علاقتهم بالمؤسسات التعليمية التربوية، والتربية القيمية والسياسية، وتهتم بمساندة التربويين لزرع القيم الإسلامية في نفوس الأبناء، والحد من السلوكيات والعادات والممارسات غير المرغوب فيها، سواء عن طريق وسائل الإعلام الجماهيرية، أو وسائل الإعلام التربوية والإرشاد المهني، وذلك بتصميم برامج إعلامية موجهة للقيادات التربوية، المدير الإداري، مدير المدرسة، المشرف التربوي، المرشد الطلابي، المعلم، ومن في حكمهم وذلك لتزويدهم بآخر المستجدات العلمية والمهارية في مجالاتهم، بما يساعد على تنمية مهارتهم وتحسين أدائهم بشكل مستمر وتوعيتهم بأمور السياسة والحكم إلى جانب البرامج التعليمية المتخصصة، وذلك بإيجاد مصادر إعلامية لمساعدة الناشئة على فهم ما يشكل عليهم من المناهج الدراسية، ومساندة المربين على تقريب المعلومة إلى ذهن الطالب في كافة المراحل التعليمية.

مراجع الفصل الثالث

أولاً: المصادر:

١- القرآن الكريم.

٢- السنة النبوية المطهرة.

ثانياً: المراجع العلمية:

١- أبو زيد، احمد، (١٩٨٢)، البناء الاجتماعي، الطبعة الثامنة، مطابع دار النشر، الإسكندرية، مصر.

٢- أبو عرقوب، إبراهيم، (٢٠٠١)، الاتصال الإنساني ودوره في التفاعل الاجتماعي، المركز العربي للبحوث التربوية لدول الخليج، الرياض.

٣- إسماعيل، سيد علي (١٩٩٧)، تاريخ المسرح بمصر في القرن التاسع عشر، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة.

٤- إمام، إبراهيم، (١٩٧٩)، الإعلام الإذاعي والتلفزيون، دار الفكر العربي، القاهرة.

٥- بلقيس، عبد المنعم، (١٩٩٨)، الصحافة المدرسية ودورها في تناول قضايا البيئة بمحافظة الدقهلية، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد الدراسات والبحوث البيئية، جامعة عين شمس، القاهرة.

٦- البدر، حمود، (١٩٨٩)، الحاجة إلى تنسيق وتكامل إعلامي تربوي لدول الخليج، رسالة الخليج العربي، العدد (٣١)، السنة العاشرة، الرياض.

٧- البدر، حمود عبد العزيز، (١٩٩١)، الإعلام التربوي بدول الخليج العربي، ورقة عمل مقدمة بوقائع اجتماع مسئولي الإعلام التربوي بدول الخليج العربية، مكتب التربية العربي، للفترة من ١٩-٢٠/٥/١٤١٢هـ، الدوحة، قطر.

٨- البعلبكي، منير، (١٩٩٢)، المورد، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان.

٩- الجابر، زكي، (١٩٨٦)، الإعلام والمؤسسة التعليمية، الطلاق الذي لم يكتمل الثلاث بعد، بحث منشور في ندوة بعنوان "ماذا يريد التربويين من الإعلاميين" من ٢٩/٥-١/٦/١٩٨٢ مكتب التربية العربي لدول الخليج، الرياض.

١٠- الجندي، محمد حسن علي، (٢٠٠٨)، الإعلام المدرسي في ضوء ثورة المعلوماتية في الحلقة الثانية من التعليم الأساسي، دراسة تقويمية، دار الجامعة الجديدة، القاهرة، مصر.

١١- حسين، ماجي الحلواني، (١٩٨٧)، تكنولوجيا الإعلام في المجال التعليمي والتربوي، دار الفكر العربي، القاهرة.

١٢- الحماحمي، محمد احمد واحمد سعيد رجب، (٢٠٠٦)، الإعلام التربوي في مجالات الرياضة واستثمار أوقات الفراغ، الطبعة الأولى، مركز الكتاب للنشر، مصر الجديدة، القاهرة.

١٣- خليفة، شعبان عبد العزيز، (١٩٩٤)، بناء وتنمية المجموعات في المكتبات ومراكز المعلومات، دراسة في الأسس النظرية والتطبيقات العملية، دار الثقافة العلمية، الإسكندرية.

- ١٤- الذيفاني، عبد الله أحمد، (٢٠٠٦)، الإعلام التربوي، الطبعة الأولى، مركز التأهيل والتطوير التربوي، جامعة تعز، اليمن.
- ١٥- رستي، جيهان أحمد، (١٩٧١)الإعلام ونظرياته في العصر الحديث، دار الفكر العربي، القاهرة.
- ١٦- زيد، محمد فؤاد، (٢٠٠٢)، العلاقة بين ممارسة الأنشطة الإعلامية ومهارات التفكير الناقد لدى تلاميذ المرحلة الإعدادية، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد الدراسات العليا للطفولة، جامعة عين شمس، القاهرة.
- ١٧- شحاتة، حسن، (٢٠٠٢)، النشاط المدرسي مفهومه ووظائفه ومجالات تطبيقه، ط٧، الدار المصرية اللبنانية، جامعة عين شمس، القاهرة.
- ١٨- شكري، عبد المجيد، (٢٠٠٤)، الأسس التربوية والإعلامية للصحافة المدرسية، الطبعة الأولى، دار الفكر العربي، مدينة نصر، القاهرة.
- ١٩- الصائغ، عبدالرحمن يحيي حيدر (١٤٢٧) دور المعلم في تنمية القيم الخلقية لدى طلاب المرحلة الثانوية، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم التربية، بكلية التربية، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية
- ٢٠- عامر، طارق عبدالرؤف (٢٠٠٨)، اصول التربية الاجتماعية والثقافية، ط١.
- ٢١- عبيد، عاطف عدلي العبد، (٢٠٠١)، صورة المعلم في وسائل الإعلام ، الطبعة الثانية، دار الفكر العربي، مدينة نصر، القاهرة.
- ٢٢- الغنام، محمد احمد، (١٩٨٢)، التعليم والإعلام من اجل تربية أفضل للمواطن العربي. بحث منشور في ندوة بعنوان "ماذا يريد التربويين من الإعلاميين" من ٢٩/٥-١/٦/١٩٨٢ م مكتب التربية العربي لدول الخليج، الرياض.
- ٢٣- فلاتة، مصطفى محمد عيسى، (١٩٩٧)، الإذاعة السمعية وسيلة اتصال وتعليم، ط٣، دار النشر والمطابع، الرياض.
- ٢٤- محجوب، عنايات محمد، (٢٠٠٦)، الصحافة المدرسية الأسس النظرية والتطبيقات العملية دار الفكر العربي، مدينة نصر، القاهرة.
- ٢٥- محمود، سمير، (١٩٩٦)، الصحافة المدرسية الأسس والمبادئ والتطبيقات، الطبعة الأولى دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة.
- ٢٦- محمد، عبد العزيز وتحسين إبراهيم بدير، (١٩٩٣)، المسرح المدرسي في دول الخليج العربي، مكتب التربية العربي، الرياض.
- ٢٧- مسعد، عاطف وديع، (١٩٩٨)، دور الإذاعة المدرسية في تنمية الوعي البيئي لدي تلاميذ التعليم الإعدادي، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد الدراسات والبحوث البيئية، جامعة عين شمس، القاهرة، مصر.

- ٢٨- مصطفى، علي حسن، (١٩٩١)، الإعلام التربوي، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة.
- ٢٩- ناصر، محمود، (٢٠٠١)، الإعلام المدرسي أفكار وتجارب، ط١، دار المروة للطباعة، الإسكندرية، مصر.
- ٣٠- السيسي، جمال أحمد وياسر ميمون (٢٠٠٧)، محاضرات في أصول التربية، كلية التربية النوعية، جامعة المنوفية.

- 31- Donald L. Ferguson(1986) Jimpatten journalism Today National Tex Book Company, Lincoln wood illions , U,S,A.**
- 32 -El-Hindi, A. (1998) Beyond Classroom Boundaries: Constructivist teaching With, the Internet. Reading Teacher, v51 no8**
- 33- Marilyn Aynes. Salamon(1997): what about journalism in the middle School, Journalism Education Today , Sum.**
- 34-Roger, Clause;(1993)Education Radio School Brood Casting, Paris ,Unesco.**
- 35- Wittich,and Schallers(1982);Audio materierials Visual. Harper and Brothers, New York.**

الفصل الرابع

الأسس التربوية في التشريعات التعليمية في الجمهورية اليمنية قراءة تحليلية

- التشريعات التعليمية في شمال الوطن بعد ثورة ٢٦ من سبتمبر عام ١٩٦٢م حتى قيام الوحدة
- التشريعات التعليمية في جنوب الوطن بعد الاستقلال ١٩٦٧م حتى تحقيق الوحدة
- التشريعات التعليمية بعد إعادة تحقيق الوحدة المباركة حتى الوقت الراهن

مدخل:

التشريعات التعليمية لم تظهر في اليمن إلا بعد الثورة اليمنية المباركة والاستقلال، ففي شمال اليمن يشير (الذيفاني، ص ٥٥) إلى أن الإمام كانت سياسته التعليمية المعلنة هو نشر التعليم النظامي الحديث في كل أرجاء البلاد، لكن هذه السياسة لم تترجم بصورة عملية وظلت في طورها النظري حتى قيام الثورة عام ١٩٦٢م، كما يؤكد (باعباد، ص ٨٧)، عدم وجود قوانين ولوائح تنظيمية للتعليم بسبب قصر فهم الملكية بأساليب التربية، وعزلتها وقلة اطلاعها على ما يطرأ في مجال التربية، أما السياسة التعليمية في الشطر الجنوبي فقد كانت وفق السياسية الاستعمارية، وقد وصفها (الذيفاني، ص ٧٥)، بأنها كانت سياسة مجنونة لخدمة السياسة العامة للمستعمر يتحقق من خلالها الربط الوثيق لهذا المجال التعليمي بالسياسة الاقتصادية التي من أعمدها بقاء المستعمرة تحت قبضة الإدارة البريطانية، واهتمام المستعمر بفتح المدارس كان مرتبطاً أساساً بتوسع نشاطاته الاستعمارية واحتياجه لكوادر دنيا للوظائف الخدمية المساعدة.

وبعد قيام ثورة الشمال واستقلال الجنوب شهد اليمن بشطريه صدور أكثر من تشريع تربوي ينظم العمل في المؤسسات التعليمية على أكثر من صعيد ومستوى، ويعرض الباحث في هذا المبحث قراءة تتبعية لتلك التشريعات دون الدخول في تفاصيل أنماط التعليم وأنواعه كون الحديث عن السياسة التعليمية بشكل عام لا يعنى به البحث، وإنما يعنى بالأسس التربوية التي تضمنته تلك التشريعات من ناحية، وما تضمنته التشريعات عن الإعلام التربوي من ناحية أخرى، لغرض تقديم لوحة تاريخية مضامينيه للقارئ ومعرفة مدى شموليتها ومدى إدراك الجهات المعنية للإعلام التربوي كوسيلة مساندة تستهدف تشكيل الشخصية الواعية، والمتوازنة وسوف يركز على التشريعات ابتداءً من التشريعات التي أعقبت ثورتي ٢٦ سبتمبر و ١٤ أكتوبر وفي مقدمتها قانون التعليم العام رقم (٢٢) لسنة ١٩٧٤م في الشطر الشمالي (سابقاً) والقانون رقم (٢٦) لسنة ١٩٧٢م في الشطر الجنوبي (سابقاً) وانتهاءً بتشريعات دولة الوحدة المباركة وعلى رأسها القانون العام للتربية والتعليم رقم (٤٥) لسنة ١٩٩٢م.

أولاً: التشريعات التعليمية في شمال الوطن بعد ثورة ٢٦ من سبتمبر عام ١٩٦٢م حتى قيام الوحدة

التشريعات التعليمية التربوية بمفهومها الحديث اتجاه جديد يحكم الفكر ويوجه الممارسة والتنفيذ لنظام التعليم، لم توجد إلا بعد الثورة، فعقب الثورة بذلت جهود حثيثة ومنتسارعة لإعادة تنظيم التعليم، وتشكيل بنيته الحديثة، إذ كان الهدف الرابع من بيان الثورة ينص على إحداث ثورة ثقافية وتعليمية تقضي على مخلفات العهود البائدة التي عمقت الجهل والتأخر الفكري، ورفع مستوى الشعب اقتصادياً وسياسياً وثقافياً وغيره.

ويمكننا أن نعرض أهم تلك التشريعات من خلال اطلاعنا عليها وقراءتنا للعديد من الأدبيات والبحوث التي تناولتها، والتي منها ما أورده كل من (الشهاري، ص ١٦-٢٥) و (باعداد، ص ٦٢-٦٧) و (الحاج، د ت، ٧٧-٨٠) و (الذيفاني، ص ١٤٨-١٤٩) و (المخلافي، ص ١٠١-١٠٧)، وكان جملة ما تم تناوله يتمثل بالآتي:-

بعد قيام ثورة ال ٢٦ من سبتمبر ١٩٦٢م أصدرت حكومة الثورة عدداً من القرارات لإصلاح جهاز التعليم، ففي عام ١٩٦٣م أصدرت حكومة الثورة القرار الجمهوري رقم (١٦) بإنشاء وتشكيل وزارة التربية والتعليم بناءً على الدستور المؤقت الصادر عام ١٩٦٣م، الذي حدد مهام واختصاصات وزارة التربية واقترح السياسة التعليمية، ووضعت لها الخطط والمشروعات اللازمة لتنفيذها، وبموجب ذلك صدر القرار الوزاري رقم (١) لعام ١٩٦٣م الذي حدد معالم الهيكل التنظيمي لوزارة التربية والتعليم بوحداته وإدارته وأقسامه ولوائحه اختصاصاتها، وتم تعديل القرار في ١٩/١١/١٩٦٦م، كما صدرت عام ١٩٦٤م، قوانين وزارية (٢٤، ٢٥، ٢٦) والتي اقتصت بتنظيم مراحل التعليم الابتدائي والإعدادي والثانوي، وقد واكب نمو التعليم وضع أسس وتنظيمات نموه، فصدر القرار الجمهوري بالقانون رقم (٣) لعام ١٩٦٥م الخاص بتنظيم البعثات والمنح والإجازات الدراسية، وذلك من حيث تكوين لجنة البعثات، وتحديد أهدافها، واختصاصاتها، وشروط الالتحاق، والإيفاد ومنح الإجازات الدراسية، وحقوق المبعوثين وواجباتهم، وفي ٨/٨/١٩٦٧م شكلت أول لجنة لوضع مناهج التعليم الابتدائي ويمننه المناهج، وفي عام ١٩٦٩م صدر القرار الجمهوري بالقانون رقم (٥) الخاص بخدمة التدريس، الذي ألزام خريجي الثانوية العامة بالتدريس لمدة سنة قبل التحاقهم بالجامعة وخريجي معهد المعلمين ثلاث سنوات، وخريجي الجامعات والمعاهد العليا بالعمل سنتين في التدريس قبل التحاقهم بالوظائف العامة، وبموجب الدستور الدائم الصادر عام ١٩٧٠م والذي جاء في مادته (٣٢) أن التعليم حق لليمنيين جميعاً تكفله الدولة بإنشاء

المدارس والمؤسسات الثقافية والتربوية، وجاء الدستور الدائم عام ١٩٧٠م بعد أن شهدت التشريعات فترة من عدم الاستقرار، ويشير لذلك (الذيفاني، ص ١٣) بالقول: " أن عدم استقرار النظام الجمهوري انعكس على عدم الاستقرار الدستوري، إذ شهدت الفترة ما بين ٦٢-١٩٧٠م إصدار دستورين دائمين دستور ١٩٦٤م ودستور ١٩٧٠م وثلاثة دساتير مؤقتة (٦٣-٦٥-١٩٦٧م) وتسعة إعلانات دستورية بين عام ١٩٦٢، ١٩٦٤م، وثلاثة إعلانات في عامي ٧٣-١٩٧٤م) وأربعة إعلانات في عامي ٧٨-١٩٧٩م، وثلاثة قرارات دستورية (في الاعوام ٦٧-١٩٦٩م) ".

ثم صدر القرار الجمهوري رقم (٣) لعام ١٩٧٠م المتضمن تشكيل الهيئة العليا لمحو الأمية وتعليم الكبار، وصدر القرار الجمهوري رقم (٩) لسنة ١٩٧٠م بشأن تنظيم شئون البعثات، والمنح، والإجازات الدراسية الخاصة بموظفي الدولة، وصدر القرار الجمهوري رقم (٤٢) لسنة ١٩٧٠م بإنشاء كلية التربية لتأهيل المعلمين في المرحلتين الإعدادية والثانوية.

ونظراً لنمو التعليم وتطوره السريع فقد صدرت بعد ذلك العديد من القوانين واللوائح والتنظيمات التي تهدف إلى وضع أسس تنظيم التعليم وسبل تطويره، ومنها وضع خطة خماسية ليمتد المناهج من عام ١٩٧٢-١٩٧٧م، وصدر قانون التعليم العام رقم (٢٢) لعام ١٩٧٤م، وصدر أول قانون لجامعة صنعاء رقم (١١٨) لسنة ١٩٧٤م، والقانون رقم (١٣٦) عام ١٩٧٦م، الخاص بإعادة تنظيم وزارة التربية والتعليم وتحويل إدارة المناهج إلى مركز للوسائل التعليمية، وقانون رقم (٨٩) لسنة ١٩٧٧م بتعديل القانون رقم (١١٨) الخاص بإنشاء جامعة صنعاء، وفي عام ١٩٧٨م، أصدرت وزارة التربية والتعليم اللائحة المدرسية المنظمة للإدارة المدرسية للمراحل التعليمية الابتدائية والإعدادية والثانوية بأنواعها، وبانتهاج التخطيط للتعليم ومعالجة جوانب القصور صدر القرار الجمهوري رقم (٨) لعام ١٩٨٠م الخاص بإنشاء المجلس الأعلى للمناهج التعليمية، وتحديد المعاهد العلمية واختصاصاتها وصدر القرار الجمهوري رقم (٩) لعام ١٩٨٠م بشأن محو الأمية وتعليم الكبار، أكد ضرورة اتباع أسلوب الحملة الشاملة المنظمة نهجاً لإنجاز هذه المهمة الشاقة، وفي عام ١٩٨١م صدر قانون المعلم رقم (١٣) الذي منح المعلم امتيازات وحوافز تشجيعية تلاه قانون التعليم الأهلي رقم (٣٧) الذي حدد أهداف إنشائية، وأسس تنظيمية ثم تلاه بنفس العام صدور القرار الجمهوري رقم (٨٧) الخاص بتبني الدولة حملة وطنية شاملة لمحو

الأمية وبموجب هذا القرار صدرت القرارات الوزارية بالأرقام (١١، ٤٣، ٨٤) لعام ١٩٨٢م بتشكيل البناء التنظيمي للحملة، وسبل تنفيذها، وتحديد مهام الوزارة والهيئات المساندة والزام محو الأمية كما صدر القرار الجمهوري رقم (٢٦) لعام ١٩٨٢م تضمن تنظيم الهيئة العامة للمعاهد العلمية، وتحديد اختصاصاتها تلاءم القرار رقم (٤٠) بإنشاء مركز البحوث والتطوير التربوي والقوانين بالأرقام (٥٠، ٥١، ٥٢) لعام ١٩٨٢م بإنشاء كليات الطب والعلوم الصحية والزراعة والهندسة وصدر القانون رقم (٣٢) لسنة ١٩٨٨م بتعديل القانون رقم (٨٩) لسنة ١٩٧٧م والخاص بإنشاء جامعة صنعاء.

وفي الفترة من ٢٤-٢٩ أغسطس عام ١٩٨٢م أقر الشعب اليمني ميثاقاً وطنياً تضمن الإطار الفكري للمجتمع محددًا التصورات الفكرية التي لا بد أن تأخذ بها المؤسسات التربوية والثقافية، وأعتبر الميثاق الوطني السياسة التعليمية البعد الطبيعي لتوجهات الميثاق، فقد تضمن العديد من المبادئ والأسس لسير العملية التعليمية تمثلت، باعتبار الإسلام الخلفية الفكرية للسياسة التعليمية لغرض إعداد جيل يمني يؤمن بدينه نظاماً شاملاً لكل جوانب الحياة، وتحقيق الكفاية والعدالة الاجتماعية، والكفاية الاقتصادية، وإشراك الهيئات المحلية ورسم السياسة التعليمية، ودعمها وتوجيهها، واستخدام التفكير العلمي في تنظيم التعليم، وتحسين جودته وتمويله.

ومما سبق من عرض موجز عن التشريعات التي صدرت بحق التعليم من المفيد الوقوف على أهم تلك القرارات والقوانين المتضمنة مضامين تربوية والمتمثلة بالآتي:

♦ القوانين بالأرقام (٢٤، ٢٥، ٢٦) لسنة ١٩٦٤م بشأن التعليم الابتدائي والإعدادي والثانوي:-

يعد صدور القرار الجمهوري رقم (١٦) لسنة ١٩٦٣م بشأن اختصاصات وتشكيل وزارة التربية والتعليم بناءً على الدستور المؤقت الصادر عام ١٩٦٣م بمثابة القاعدة التشريعية الأولى التي انبثقت عنها كل الأنظمة واللوائح والتشريعات التربوية الأخرى لتنظيم التعليم، ووضع هيكله، إذ صدرت في ضوئه ثلاثة قوانين (الجريدة الرسمية، ع١٧٤، ١٩٦٤) هي: القانون رقم (٢٤) لسنة ١٩٦٤م بشأن التعليم الابتدائي، والقانون رقم (٢٥) لسنة ١٩٦٤م بشأن التعليم الإعدادي، والقانون رقم (٢٦) لسنة ١٩٦٤م بشأن التعليم

الثانوي (الجريدة الرسمية، ع ١٧، ١٩٦٤)، وكان أهم ما تضمنه القرار رقم (١٦)، والقوانين
سالفة الذكر الآتي: -

- نص مضمون القرار الجمهوري رقم (١٦) لسنة ١٩٦٣م بشأن اختصاصات وتشكيل
وزارة التربية والتعليم، (الجريدة الرسمية، ع ٥٥، ١٩٦٣)، أن تختص وزارة التربية
والتعليم بما يلي:

- بحث واقتراح السياسة التعليمية والتربوية في ضوء حاجات البلاد وأهدافها القومية والعلمية.
- تقرير الوسائل التي تؤدي إلى نشر التعليم في أوسع نطاق وبأقل نفقة في حدود
إمكانية الدولة.

- مراعاة التطور المنشود والعناية بمقادير متوازنة من الدراسات في مواد التربية القومية
والدينية والأعمال اليدوية والفنون التطبيقية إلى جانب الإسهام في البحث العلمي
النظري والتطبيقي.

- مراعاة التوزيع الجغرافي للخدمات التعليمية بما يضمن تكافؤ الفرص لجميع
المواطنين.

- تقرير المناهج والكتب الدراسية في مختلف مراحل التعليم والعمل على ربطها
وتكاملها بما يحقق التوازن في المعرفة الخبرة.

- تنظيم العلاقات مع الدول الأجنبية في شئون التربية والتعليم والعمل على الاستفادة
من ألوان النشاط العلمي والتربوي.

- أسندت المادة الثانية من القرار النشاط المدرسي ضمن اختصاصات كل من، الإدارة
العامة للتخطيط والإدارة العامة للشئون التعليمية، فالأولى اسند لمهامها تنمية الفكرة القومية
وإبرازها في الحياة المدرسية، والثانية جعل من مهامها الاهتمام بالطلاب في النواحي
الرياضية والاجتماعية.

- تضمنت المادة (١٣) من الباب الثاني من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم (٢٤)
لسنة ١٩٦٤م بشأن تنظيم التعليم الابتدائي على أن الدراسة في المرحلة الابتدائية ينبغي
أن تدور حول موضوعات اجتماعية واقتصادية وصحية وترويحوية ذات صلة مباشرة
بحياة التلميذ وتكوين شخصيته، وينبغي أن يترتب على دراسة هذه الموضوعات تغطية
الأساسيات في المواد المختلفة مثل القرآن الكريم والدين واللغة والمواد الاجتماعية والعلوم

والصحة والحساب والأنشيد والتربية الرياضية والرسم والأشغال العملية، وتقوم المدارس بوجوه النشاط المدرسي الحر بما يلائم بيئتها وتلاميذها (الجريدة الرسمية، ع ١٧٤، ١٩٦٤).

- تضمنت المادة (٦) من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم (٢٥) لسنة ١٩٦٤م بشأن تنظيم التعليم الإعدادي المواد التي تدرس وهي "القرآن الكريم والدين، اللغة العربية، اللغة الأجنبية، المواد الاجتماعية وتشمل التاريخ والجغرافيا والتربية الوطنية، والرياضة والعلوم الصحية، والرسم، والأشغال العملية والتربية الزراعية بمدارس البنين، وأشغال الإبرة والتدبير المنزلي لمدارس البنات، والتربية الرياضية والاجتماعية، والإنشاد، كما تم إضافة التربية العسكرية ضمن مواد المرحلة الثانوية، كما شمل ذلك التعليم الزراعي والصناعي في القانون رقم (٢٦) لسنة ١٩٦٤م.

◆ قانون التعليم العام رقم (٢٢) لسنة ١٩٧٤م :-

تضمن القانون رقم (٢٢) لعام ١٩٧٤م عدداً من الأهداف التي ترجمت إلى موجهات عمل إذ حدد القانون تلك الأهداف كما وردت في (الجريدة الرسمية، ع ٦٤، ١٩٧٤، ٩-٤) والتي يمكن تلخيصها بالآتي:-

- **الأهداف الدينية والثقافية:** من خلال اعتبار الإسلام الخلفية الفكرية، والثقافية للسياسة التعليمية، والموجه الأساسي لكل أنواع التعليم ومراحلها، وأن يتم توجيه المناهج الدراسية لخدمة ذلك، وضرورة التنمية الفكرية والدينية في إعداد المعلمين والطلبة لغرض إعداد جيل يماني يؤمن بدينه نظاماً شاملاً لكل جوانب الحياة حيث نصت المادة (٢) من القانون على جملة من الأهداف تتمثل، ببناء جيل يؤمن بالله رباً وبالإسلام ديناً وبمحمد رسول الله صلي الله عليه وسلم نبياً ورسولاً، ولديه التصور الكامل للكون والإنسان والحياة والإيمان بكرامة الإنسان والمثل العليا وبالقوة باسمي صورها واحترام الحقوق العامة والحريات التي كفلها الإسلام لتحقيق الأمن والاستقرار للمجتمع المسلم.

- **الأهداف الاقتصادية:** من خلال تحقيق الكفاية الاقتصادية بتوفير العمالة الماهرة لشتي ميادين العمل والإنتاج، والخدمات بتبني المدارس التجارية، والصناعية، والزراعية وتوفير احتياجاتها المادية والبشرية، وحسن توزيع الطلاب عليها، وتأمين الحوافز وإصدار اللوائح والقوانين المنظمة والمشجعة فقد حددت المادة (٣) من القانون جملة من تلك الأهداف

تمثلت، بتوجيه الطلبة توجيهها يخدم التنمية الاقتصادية من خلال إعداد وتنمية القوى البشرية بالعدد والنوع والمستوى مع الاستفادة من الاتجاهات التربوية المعاصرة في وظيفة المدرسة، وتعميق حب العمل لدى الناشئة، والاهتمام بالتكنولوجيا المتقدمة باعتبارها من أهم وسائل النهوض بالنمو الاقتصادي.

- **الأهداف الاجتماعية :** من خلال التأكيد على تحقيق الكفاية الاجتماعية في التعليم، وتحقيق العدالة الاجتماعية في توفير فرص التعليم المتكافئة لكافة أفراد المجتمع، وقد حددت المادة (٤) من القانون جملة من تلك الأهداف تمثلت، بتعميق حب الخير لبني الإنسان في نفسية المتعلم، ومفاهيم الحرية الشخصية والاجتماعية لتعريف التلميذ حقوقه وواجباته تجاه المجتمع، وتعميق وعي الطلاب في الحفاظ على التراث الحضاري وأثاره الإنسانية ومكتسبات الدولة، والمجتمع والفرد، وكيفية التفاعل معها والمحافظة عليها وخلق روح التفاعل، وتعويد الناشئة حب النظام، والعمل الفردي والجماعي، وإعداده الإعداد الاجتماعي والثقافي السليم الذي يمكنهم من المساهمة في القضاء على العادات الاجتماعية السيئة.

- **الأهداف القومية :** من خلال تأكيد ضرورة تعريف الناشئة بمقومات وخصائص عروبتهم في النواحي الروحية، والتأريخية، والجغرافية، والاقتصادية، والسياسية، إذ نصت المادة (٥) من القانون على جملة من الأهداف تركزت حول الإيمان بالوحدة العربية، والمحافظة على التراث العربي العريق وحمايته من الطامعين والمعتدين، والاهتمام باللغة العربية والإيمان بأهمية الروابط الروحية التي توثق صلة اليمن بالأمة الإسلامية، والتفاعل الواعي مع التطورات الحضارية العالمية في ميادين العلوم، والثقافة والآداب والمشاركة فيها والاستفادة منها لخدمة وتقدم اليمن.

- **الأهداف العلمية والتعليمية :** من خلال التأكيد على استخدام التفكير العلمي في تنظيم التعليم والتوجيه في تحسين جودته بالاهتمام بالبحث التربوي والدراسات الموضوعية وإعداد الخطط والبرامج التي تنمي قدرات العاملين، والتأكيد على تحسين جودة التعليم من خلال تطوير المناهج الدراسية من حيث مضمونها والاهتمام بالوسائل التعليمية المختلفة، وتطوير طرائق التدريس وأساليبها، والاهتمام بالمعلم على اعتباره عصب العملية التربوية وقد نصت المادة (٦) من القانون على جملة من الأهداف التربوية تمثلت بالتركيز على

تنمية الناشئة في النواحي العقلية، والجسمية، والنفسية والاجتماعية، والاهتمام بإشباع حاجاتهم والكشف عن ميولهم، وأن تكون المعرفة التي يدرسونها وسيلة لتحقيق قدراتهم وتمييزها على التفاعل مع البيئة التي يعيشون فيها كما (حددت المادة (٧) من القانون أهداف خاصة بتعليم الفتاة وتأكيد حقها في التعليم وإعدادها الإعداد العلمي الذي يمكنها من أن تكون ربة بيت وأماً صالحة.

وقد وضع القانون أهداف خاصة للمراحل الدراسية وللمدارس الصناعية والتجارية والزراعية ولمعاهد المعلمين والمعاهد العلمية ركز في تلك الأهداف على تنمية الإنسان اليمني جسدياً، وخلقياً واجتماعياً وقومياً، وأن تكون العقيدة الإسلامية هي المنطلق لكل المراحل التعليمية.

♦ قانون المعلم رقم (١٣) لسنة ١٩٨١م :-

في ضوء قانون التعليم رقم (٢٢) لسنة ١٩٧٤م وقرار مجلس القيادة بالقانون رقم (٤٩) لسنة ١٩٧٧م صدر قانون المعلم رقم (١٣) لسنة ١٩٨١م، الذي حدد شغل وظائف التعليم من مستشارين، وموجهين، ومعلمين، وواجبات كل منهم، ومن أهم ما جاء فيه من واجبات إزاء تلك المهن ما نصت عليه المادة رقم (٢٠)، (الجريدة الرسمية، ع ٤٤، ١٩٨١) بالآتي :-

- أن يكونوا قدوة حسنة في سلوكهم وتصرفاتهم.
- أن يشاركوا في تربية الناشئة على القيم والتقاليد الإسلامية.
- أن يعملوا على تنمية قدرات الناشئة ومواهبهم وتوجيهها سليماً على المجتمع بالخير.
- أن يعملوا على تقوية الوعي بالقيم الوطنية وأهداف ومبادئ الثورة وتفهم دورهم في بناء المجتمع التعاوني والديمقراطي العادل.

ثانياً: التشريعات التعليمية في جنوب الوطن بعد الاستقلال ١٩٦٧م حتى تحقيق الوحدة:

صدرت العديد من التشريعات التعليمية التربوية في جنوب الوطن بعد الاستقلال، لعل من أهمها صدور القانون العام للتعليم رقم (٢٦) لعام ١٩٧٢م، الذي يعد أول تشريع تربوي صدر بشأن نظام وتنظيم وزارة التربية والتعليم، وقد تناولت العديد من الأدبيات والبحوث مسيرة التعليم في جنوب الوطن بعد الاستقلال حتى قيام الوحدة من تلك الأدبيات والبحوث ما أورده كل من (سليمان ص ٢٦-٤٣) و (الحاج، ص ٩٠-٩١) و (الذيفاني، ص ١٥٩) (باعداد، ص ٤٢٤-٤٢٥) و (المخلفي، ص ١٠٨) ومن المفيد أن نقف عند أهم

ما تناولته تلك الأبحاث والأدبيات عن تلك التشريعات، ومن خلال قراءتنا لها استخلصنا الآتي:-

◆ دستور جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية :-

بعد الاستقلال الوطني في ٣٠/١١/١٩٦٧م عقد مؤتمر تربيوي تم من خلاله وضع التعليم تحت الإشراف الفني والإداري لوزارة التربية والتعليم، وتحولت المدارس الأهلية والأجنبية في محافظة عدن إلى التعليم الحكومي، وفي عام ١٩٧٠م صدر دستور جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية، والذي مثل القاعدة الأساسية للشطر الجنوبي، إذ كان أهم ما ورد فيه عن التربية، ما تضمنته المادتان (٢٧)، (٣٧) المعدلتان عام ١٩٧٨م إلى المادة رقم (٢٤)، (٤٠) ما يلي:-

• المادة (٢٤) : التربية العامة تخدم التقدم الاجتماعي، ولكل فئات الشعب حق في ذلك وتتولي الدولة التربية العامة وفقا لمتطلبات الثورة الوطنية الديمقراطية، وينفذ منها وطنيا تقديما يستند إلى النظرية الاشتراكية.

• المادة (٤٠) : جميع المواطنين لهم نفس الحق في التعليم، وتضمن الدولة هذا الحق من خلال ما تم تحقيقه من توسع في فرص التعليم لجميع أبناء الشعب، ومن خلال خططها الهادفة إلى توسيع المدارس، والمعاهد والجامعات، والمؤسسات الثقافية والتعليمية وتطويرها.

◆ قانون التعليم العام رقم (٢٦) لعام ١٩٧٢م :-

في ضوء الدستور صدر القانون العام للتعليم رقم (٢٦) لعام ١٩٧٢م وهو أول تشريع تربيوي صدر بشأن نظام وتنظيم وزارة التربية والتعليم بناءً على توجيهات المؤتمر الخامس للجبهة القومية الذي انعقد في مارس عام ١٩٧٢م ، وقد حدد القانون الأهداف العامة للنظام التعليمي، والأهداف الخاصة بكل مرحلة تعليمية وطبيعة العلاقة التي تنظم العملية التعليمية التربوية (الجريدة الرسمية، ع٣٥، ١٩٧٢، ٨٨-٩٦) ومن خلال قراءة الباحث التحليلية للقانون استخلص المبادئ والأهداف التعليمية التي جاء بها وعلى النحو الآتي:-

- نصت المادة (٨) من القانون على أن من ضمن أهداف وزارة التربية والتعليم هو استكمال شخصية الطالب كمواطن صالح من خلال إكسابه التفاني بالعمل، وإدراك أهميته الإنتاجية، وتأييد التقدم الثوري في المجتمع ودعمه بكل قوة، وإكسابه حب

الانخراط في فروع الاتحادات الطلابية، والتحلي بصفات الثبات، والاعتماد على النفس لأجل التغلب على الصعاب، والرغبة الأكيدة في مساندة حركات التحرر الوطني ودعمها بكل قوة ضد الامبريالية، والعمل على توطيد العلاقة بالشعوب العربية وبالذول الاشتراكية والدول المتقدمة والمحبة للسلام.

- نصت المادة (٩) من القانون على السعي لإفساح المجال أمام الجيل الصاعد للتطور والتطوير من خلال توفير التعليم بكل مراحله، وإلغاء جميع الامتيازات التعليمية، وتولية الرعاية الخاصة لفئات الشعب التي عانت من التخلف الاجتماعي، وخلق الفرص الكافية في الريف والمدينة مع تحقيق التقدم في تعليم الكبار وربط نواحي التعليم الاكاديمي بالحياة في المجتمع وبأفكاره السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وتحسين التدريب المهني والتعليم العالي، وفقاً لاحتياجات الدولة وإمكانياتها، ووضع المناهج الدراسية التقدمية المواكبة للتطور العلمي الحديث وضمان توفرها، والاعتزاز بالتراث العربي والإسلامي وتشجيع الثقافة الإنسانية للتحرر من المفاهيم الفاسدة للامبريالية، وجعل التعليم والتربية الوطنية أداة لخدمة الثورة الوطنية الديمقراطية، والإسهام الفاعل في خلق الشروط اللازمة لتحقيق التقدم في البلاد.

- حدد القانون أهدافاً خاصة لرياض الأطفال، وللتعليم الابتدائي، ولإعدادي، والثانوي، فقد نصت المادة (١٣) على أن مرحلة رياض الأطفال تهدف إلى إعداد الصغار إعداداً ملائماً بدنياً، وعقلياً، ونفسياً واجتماعياً ليتسنى لهم التقدم والنجاح في المراحل التي تليها.

- نصت المادة (١٤) على أن التعليم الابتدائي يهدف إلى مساعدة الطفل على النمو المطرد من النواحي الجسمية والعقلية والنفسية والاجتماعية، وإعداده للحياة العملية في المجتمع والإسهام في خدمته، وتعويد الطفل على الاعتزاز بوطنه وشعبه وبالمنجزات الثورية والإنسانية وتنشئة الطفل ليكون فرداً صالحاً في المجتمع الوطني الديمقراطي.

- نصت المواد (١٥، ١٦، ١٧، ١٨) من القانون على ضرورة تكريس الجهود في تطوير التعليم الإعدادي والثانوي وترقيته في سبيل خدمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية والإسهام في تقدم المجتمع وأن يكون التركيز في مناهج تلك المرحلتين على المواد العلمية والتكنولوجية كدعامتين يرتكز عليهما خلق المجتمع العصري، ووسيلتين من وسائل إعداد الكوادر الفنية الكفيلة برسم خطط التنمية الشاملة وتنفيذها، بحيث يؤدي

النظام التربوي في المرحلة الإعدادية إلى تحقيق ورفع مستوى النمو لدى الناشئة، وترسيخ مفاهيم جديدة تشيد بالعمل وتقديره واحترامه، وإعداد الناشئة للحياة العملية بشكل يستطيعون معه الإسهام في بناء مجتمعهم الوطني الديمقراطي الجديد، وتهيئة الوسائل الضرورية الكفيلة بتطوير مواهب الناشئة، وميولهم ورغباتهم، وإعدادهم للحياة العملية ولمواصلة البحث الثانوية لذوي الاستعداد على الاستمرار فيها.

أما النظام التربوي للمرحلة الثانوية، فيهدف إلى تحقيق استمرار نمو الطالب واحترام العمل المنتج وتوفير الثقافة العامة والدراسات الخاصة التي تمكن ذوي الاستعداد من مواصلة الدراسات العليا، وإعداد الطلبة للحياة العملية والاضطلاع بمسئولياتهم في المجتمع الوطني الديمقراطي والتأكيد على استيعاب المعارف والمهارات والخبرات وتوفير المزيد من الفرص لتنميتها وممارستها، وتنمية الفكر العلمي وإذكاء روح البحث والتطبيق والاطلاع الذاتي المستمر لدى الطلبة بالاستفادة من المكتبات واستخدام المراجع والتعويد على طريقة البحث السليمة إلى جانب التأكيد على تعويد الطالب على استثمار أوقات فراغه بما يعينه على استمرار نموه واكتماله.

- نصت المادة (١٩)، على الاهتمام بتدريب المعلمين والمعلمات وتأهيلهم وصولاً إلى تحقيق مستوي دراسي أعلى في عموم الوطن، لهدف خلق جيل جديد من المعلمين والمعلمات يمثلون تطلعات الشعب ويؤدون واجباتهم التدريسية بطرق علمية، وتزويدهم بمعرفة منظمة الاشتراكية العلمية، وتكوين النظرة العلمية الصحيحة على ضوء اطلاعهم الواسع بتاريخ وطنهم وتراثه وانتصاراته الثورية، وتزويدهم بالمعرفة المناسبة في أصول التعليم وعلم النفس والطرق العامة والخاصة والوسائل السمعية والبصرية وإتاحة الفرص لهم للتطبيق العملي الكافي أثناء تدريبهم، والعمل على إرشادهم إلى رسالتهم التعليمية في ضوء فهم سيكولوجية النمو، واستيعاب أحدث الطرق في التدريس للمساعدة في بناء شخصياتهم، والإمام بأحسن وسائل إدارة الصفوف، وضبطها، والإحاطة بالمشاكل الناجمة عن تصرفات الناشئة ووسائل معالجتها، والوقوف على أحدث الأساليب العملية في تقييم أعمال الطلبة وتشجيع المجدين منهم.

- اهتم القانون بالتعليم الفني والمهني، فقد نصت المادة (٢٠) على أن يستهدف توفير معرفة خاصة ومهارات وعادات تتفق مع المستوي العصري في التكنولوجيا وتكوين

النظرة الفنية الشاملة له والعمل على غرس حب المهنة، والممارسة، والإتقان التكنولوجي في الإنتاج، وإعداد الشباب لتولي المهام الفنية الإشرافية في مختلف المشاريع الصناعية، والزراعية، والتجارية، ومشاريع المرافق العامة وغيرها وأيضاً توفير القاعدة الأساسية، وتوعية الطلاب بدور الطبقة العاملة في قيادة المجتمع الوطني الديمقراطي في المجالات الثقافية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية وتنظيم نشر المعرفة على نطاق واسع بين المواطنين عموماً والجيل الصاعد خصوصاً.

- أكد القانون في مادتيه (٢٥، ٢٦) على أن يكون التعليم متجددا دائماً وأن ينطلق من البيئة المحلية وتكوين جهاز خاص بمحو الأمية لرفع كفاءة أفراد المجتمع من الذين لم يحصلوا على تعليم مناسب.

أما هيكل وزارة التربية والتعليم فقد شمل على عدة إدارات عامة منها الإدارة العامة للإعلام وتطوير الكوادر، وتتبع الوزير مباشرة وإدارة لرعاية الشباب تتبع مدير عام التربية والتعليم بالوزارة وبعد صدور قانون التعليم العام، عقد المؤتمر التربوي الأول في سبتمبر عام ١٩٧٥م تحت شعار (من أجل أجيال مسلحة بالعلم ومخلصة لقضية الثورة) بحضور كوكبة من التربويين، والآباء، والطلاب، وخبراء من خارج الوطن وكان من أهم قراراته وتوصياته الآتي:-

- إرساء نظام تربوي موحد بسلم تعليمي جديد يتمثل بمرحلة رياض الأطفال من سن ٤-٦ ومرحلة المدرسة الموحدة لثمان سنوات، والمرحلة الثانوية العامة أربع سنوات، والمعاهد الفنية من ٢-٥ سنوات، ودور المعلمين ثلاث سنوات، والمرحلة الجامعية أربع سنوات.

- الموافقة على المناهج الجديدة بالاعتماد على الطاقات الوطنية وتبني إستراتيجية للقضاء على الأمية والتوسع في إعداد المعلمين وتدريبهم.

وبناءً على قرارات وتوصيات المؤتمر التربوي الأول انعقد المؤتمر التربوي الثاني في الفترة من ٧-١٠ سبتمبر عام ١٩٧٩م ، تحت شعار (من أجل المساهمة الفعالة في التطور العام للمجتمع ونحو تقييم بناء المدرسة الموحدة ذات الصفوف الثمانية) وقد أسفر المؤتمر عن عدد من القرارات والتوصيات التي تحولت إلى برامج عمل لنشاط نظام التعليم لعل أهمها ما يلي:

- تطوير التعليم الثانوي ومدته بالاتجاهات المعاصرة مع الاهتمام بالتعليم المهني والفني وجعله أكثر مواكبة لاحتياجات المجتمع والحياة العملية.
- تنشيط العمل السياسي التربوي وبناء الشخصية الجديدة المؤهلة والقادرة، وإقرار الإستراتيجية العامة لإعداد وتدريب المعلمين.
- التأكيد على جديد العمل لإستراتيجية محو الأمية وتعليم الكبار مع الاستمرار في تطبيق مناهج المدرسة الموحدة ومراجعة الكتب المدرسية المؤلفة محليا.
- العمل على توفير الإمكانيات المادية للمدارس ومستلزمات المختبرات والمعامل والأجهزة الاخرى.

وفي يونيو من عام ١٩٨٧م، دعت وثيقة المؤتمر العام للحزب الاشتراكي اليمني إلى إيجاد نظام تعليمي موحد على مستوى الجمهورية، وبناءً على ذلك أصدر مجلس الشعب قرار رقم (١٢١) لعام ١٩٨٨م بإعداد مشروع قانون التعليم الموحد، الذي تم إعداده فعلاً وتكون من (٥٦) مادة في سبعة أبواب إلا أن تسارع الأحداث الوجدوية أجلت إقرار المشروع ليحل محله قانون التعليم الموحد للجمهورية اليمنية، القانون رقم (٤٥) لعام ١٩٩٢م.

- ومما سبق من عرض للتشريعات التعليمية في الشطر الشمالي من الوطن (سابقاً) والتشريعات التعليمية في الشطر الجنوبي (سابقاً) يمكن للباحث استخلاص الآتي:
- التشريعات التعليمية في الشمال جعلت غاية التعليم فهم الإسلام فهماً صحيحاً متكاملًا وحرص العقيدة الإسلامية ونشرها، وتزويد الطالب بالقيم والتعاليم الإسلامية وبالمثل العليا، وإكسابه المعارف والمهارات المختلفة، وتنمية الاتجاهات السلوكية البناءة، وتطوير المجتمع اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً، وتهيئة الفرد ليكون عضواً نافعا في بناء مجتمعه وأهملت التشريعات جوانب الاهتمام بوسائل الاتصال في العملية التعليمية التربوية.
 - التشريعات التعليمية في الجنوب جعلت غاية التعليم إعداد جيل جديد واعٍ بمشاكل المجتمع واضعاً نصب عينيه تطلعات المستقبل في ضوء الإجراءات الثورية للتنظيم الاشتراكي ومبادئه والتصدي للامبريالية العالمية وأهملت تلك التشريعات التأكيد على الدين واللغة وأيضاً وسائل الاتصال في العملية التعليمية وركزت على الجوانب العلمية التي تؤهل الكادر الإنتاجي.

- التشريعات التعليمية في الشطرين لم تعطى اهتماماً بالأنشطة المدرسية، وكان تركيزها منصبا على المناهج الدراسية دون ترك مساحات للممارسة الأنشطة، وكان لذلك آثار سلبية في تلقي الناشئة للمنهج الدراسي بعيدا عن النشاط المساند لها، بالإضافة إلى اهتمام بعض المناهج بتجارب لا تتسجم مع واقع اليمن ولم تستفيد تلك التشريعات من التشريعات التعليمية في دول الجوار سوى التشريعات في شمال الوطن سابقا التي جاءت على منوال التشريعات التعليمية في جمهورية مصر العربية والتي جعلتها أكثر التزاما من التشريعات في جنوب الوطن التي جاءت وفق التشريعات الخاصة بالدول الاشتراكية.
- التشريعات التعليمية في الشطرين متباينة في أهدافها هذا التباين أدى إلى تباينات في الفلسفة التربوية في الشطرين وأدى إلى تباين في الأهداف التعليمية واختلاف في المناهج التربوية وأهدافها ومضامينها وطرائقها، وأدى إلى قيام أنظمة تربوية مختلفة عمد كل نظام إلى توجيه الشباب في اتجاهين متباعدين الأول يقوم على أسس علمية رأسمالية والثاني يقوم على أسس علمية اشتراكية.

ثالثا: التشريعات التعليمية بعد إعادة تحقيق الوحدة المباركة حتى الوقت الراهن:

لقد أدرك الشعب اليمني أن لا حياة ولا عزة له إلا بعودة وحدته الطبيعية، وتحقق الحلم وأعيدت الوحدة في ال ٢٢ من مايو عام ١٩٩٠م، وتم توحيد الدستور وتعميق المواثيق الوطنية ، وانصهار التشريعات التعليمية في الشطرين إلى تشريعات موحدة قائمة على فلسفة تربوية واحدة مستمدة من خصائص اليمن القومية والإسلامية والتمسك بالدين الإسلامي عقيدة وشريعة، باعتباره منهجا شاملا فكريا وسلوكيا لحياة الإنسان اليمني المؤمن ومستمد أيضا من تطلع اليمن إلى التقدم والازدهار، وتأهيل كادر يعمل على رفع مستواها في مختلف الجوانب الحياتية.

وفيما يأتي نستعرض تلك التشريعات مبينين أهم الأسس والأهداف التي أكدتها

◆ دستور الجمهورية اليمنية :-

بعد تحقيق الوحدة المباركة تم إقرار دستور دولة الوحدة بعد أن تم الاستفتاء عليه من الشعب وقد نصت مادتيه الثانية والثالثة، على أن الإسلام دين الدولة، واللغة العربية لغتها الرسمية، والشريعة الإسلامية مصدر جميع التشريعات، كما نصت المادة رقم (٥٤) على أن

التعليم حق للمواطنين جميعاً تكفله الدولة وفقاً للقانون وهي ملزمة بإنشاء مختلف المدارس والمؤسسات الثقافية والتربوية، وأن التعليم في المرحلة الأساسية إلزامي، واهتمام الدولة بصورة خاصة برعاية النشء وحمايته من الانحراف وتوفير التربية الدينية والعقلية والبدنية وتهيئ الظروف المناسبة لتنمية ملكاته بجميع المجالات، كما تعمل الدولة على محو الأمية والتوسع بالتعليم الفني والمهني.

◆ قوانين التعليم :

(١) القانون العام للتربية والتعليم :

استناداً إلى دستور اليمن الموحد الصادر عام ١٩٩٢م، صدر قانون التعليم الموحد رقم (٤٥) لسنة ١٩٩٢م الذي تضمن سبعة أبواب، الباب الأول التسمية والتعاريف، والباب الثاني الأسس والمبادئ العامة والأهداف والباب الثالث، تضمن فصلين الفصل الأول، مراحل التعليم والفصل الثاني، مهام وزارة التربية والتعليم، والباب الرابع تضمن التعليم العالي والبحث العلمي، والفصل الخامس تضمن التدريب المهني، والباب السادس يتضمن عملية التمويل، أما الفصل السابع والأخير فأحكام انتقالية.

وما يهمننا هو عرض وتحليل الأسس والمبادئ العامة للقانون، كونها المنطلق الأساسي للبحث الحالي، إذ جاءت هذه الأسس كما نصت عليها المادة لثالثة من القانون (الجريدة الرسمية، ع٢٤٤، ١٩٩٢، ٢-٤) على النحو الآتي:-

- تتبثق فلسفة التربية وأهدافها في الجمهورية اليمنية من عقيدة الشعب الإسلامية، ودستور البلاد، ومن تراثها العربي والإسلامي، ومن أهداف ثورتي سبتمبر وأكتوبر، ومن رصيد الحركة الوطنية اليمنية، وتجربتها، ومن خصائص المتعلم وحاجة المجتمع، وتتكون الأسس والمبادئ العامة بالآتي:-

الإيمان بالله ووجدانيته، خلق الكون وسخره للإنسان وفق سنن إلهية دقيقة وثابتة. الإيمان بالإسلام عقيدة وشريعة ونظاماً شاملاً ينظم شؤون الحياة ويكرم الإنسان ويحترم عقله ودوره، ويتوافق مع فطرته، ويدعو إلى العلم والخلق والإبداع، والقرآن والسنة النبوية الصحيحة يمثلان المنبع الروحي والمرجع التشريعي الأوفى، وهما المصدران الأساسيان للنظرية التربوية بكل عناصرها.

ج- الإيمان والالتزام بالمثل العليا العربية والإسلامية والإنسانية القائمة على مكارم الأخلاق واحترام حقوق الإنسان وحياته وكرامته.

د- اعتبار مصادر المعرفة المتعددة والعلوم وحدة واحدة في منطلقاتها وغاياتها.

هـ- اليمن وحدة لا تتجزأ، وهي دولة عربية نظامها جمهوري ديمقراطي، وحب الوطن والاعتزاز به والاستعداد لخدمته، وحمايته، والدفاع عن العقيدة، والوطن واجب إيماني، ولليمن تراثها الحضاري الذي يؤهلها لبناء حضارة حديثة، تسهم في تقدم الحضارة البشرية.

و- الاعتزاز بالانتماء للأمة العربية تاريخاً ولغة وثقافة وقيماً أخلاقية عليا، والاستفادة من تراثها، وإبراز دورها الحضاري وسماتها وخصائصها الإسلامية والإنسانية.

ز- اللغة العربية عماد الثقافة العربية والإسلامية والهوية القومية، وهي أهم أسس الوحدة العربية، تتميز بقدرتها المتجددة مع تطور الحياة وبسعتها ودقتها في التعبير عن الأفكار والمشاعر والمعارف.

ح- الانتماء إلى الأمة الإسلامية واجب شرعي يربط بين جميع المسلمين عقيدة وتاريخاً وثقافةً ومصالحاً.

ط- الانفتاح الواعي على الثقافات والحضارات العالمية جزء من السياسة التعليمية يجسد التطلعات النبيلة للشعب اليمني بما يحقق الحرية والعدالة والمساواة والسلام والتواصل والتعارف والتفاهم بين الشعوب.

ي- التربية الشاملة والمتكاملة والمتوازنة للإنسان اليمني هي أهم مقومات التنمية الشاملة للمجتمع والدولة، وتنمية روح الدفاع عن العقيدة والوطن والأمة العربية والإسلامية، وبناء القوة بجميع أشكالها أساس له الأولوية في تكوين شخصية المتعلم، بما يحقق الحصانة للفرد والمجتمع والدولة والأرض من الاستلاب بكل أشكاله.

ك- التعليم مهنة ورسالة، والمعلم حجر الزاوية في إصلاح وتطوير التعليم، ويعمل النظام التربوي والتعليمي على تأكيد الرابطة العضوية بين النظرية والتطبيق، ويعتبر التعليم والتثقيف الذاتي أداة للتعلم المستمر، وتكنولوجيا المعلومات مدخلاً أساسياً لتحقيق الأهداف التربوية والعلمية.

ل- اعتبار التعرف على حاجات المتعلمين وإشباعها واكتشاف ميولهم وقدراتهم ورعايتها وتوجيهها عاملاً أساسياً في تحسين عملية التعليم والتعلم.

م- البحث العلمي والدراسات العليا مصادر متطورة للتقدم العلمي والمعرفي وحل مشاكل المجتمع، رفع مستوى التعليم، والأمر الذي يستلزم العناية المستمرة بالبحث العلمي وتطويره.

ن - النظام التربوي والتعليمي نظام متكامل ومتوازن يلبي احتياجات المجتمع وخطط التنمية من القوى البشرية وإثراء المعلومات والقدرات الذهنية والنفسية للدارسين، بما يمكنهم من مواجهة الحياة بوعي واستنارة الأمر الذي يتطلب التخطيط العلمي المستمر في جميع المراحل التعليمية، وتتويج المؤسسات التعليمية المتخصصة القادرة على مواكبة التطور المستمر بما ينفق ومتطلبات العصر ثقافياً وتكنولوجياً، وبما ينسجم مع الذاتية الثقافية للمجتمع.

وقد صنفنا الأسس السابقة إلى الأسس الآتية:-

- **الأسس العقائدية والقيمية:** من خلال تأكيدها الإيمان بالله ووحدانيته، والإيمان بالإسلام عقيدة وشريعة ونظاماً شاملاً للإنسان، ينظم حياته، ويكرمه، ويحترم عقله ويتوافق مع فطرته وفق الكتاب والسنة المطهرة المرجع الروحي والتشريعي للنظام التربوي ونظرياته وعناصره، وتأكيد الالتزام أيضاً على بالمثل والقيم واحترام حقوق الإنسان وحياته وكرامته، والتأكيد على ضرورة التمسك باللغة العربية كونها عماد الثقافة العربية والإسلامية والهوية القومية، وهي أهم أسس الوحدة العربية، تتميز بقدرتها المتجددة مع تطور الحياة وبسعتها ودقتها في التعبير عن الأفكار والمشاعر والمعارف.

- **الأسس التاريخية:** من خلال تأكيد إبراز دور اليمن وتراثها الحضاري، وسماتها وخصائصها الإسلامية والإنسانية، وأن هذا التاريخ وتلك الحضارة هما السبيل لتأهيلها لبناء حضارة حديثة تسهم في تقدم البشرية.

- **الأسس الاجتماعية:** من خلال تأكيدها على التربية الشاملة والمتوازنة للإنسان اليمنى وتلبية احتياجاته وحل مشكلاته وبناءه البناء السليم من خلال إكساب المتعلم القدرة على الإسهام في تكوين المجتمع وتنمية روح العمل الجماعي لدى الناشئين وتوعيتهم بقضايا وطنهم وأمتهم العربية والإسلامية.

- **الأسس الاقتصادية:** من خلال تأكيد بناء القوة بجميع أشكالها حيث تمثل القوة الاقتصادية والتربية الاقتصادية من أهم مقومات التنمية الشاملة للمجتمع.

- **الأسس السياسية:** من خلال تأكيد ضرورة الانفتاح على العالم وتحقيق الحرية والعدالة والمساواة والسلام والتواصل والتعارف والتفاهم بين الشعوب وأن التنمية السياسية جزء من التنمية الشاملة للفرد والمجتمع.
- **الأسس الثقافية:** من خلال تأكيد ضرورة الانفتاح الواعي على ثقافات العالم مع التأكيد على ثقافة المجتمع أساساً للتكوين الثقافي المعرفي واعتبار التنقيف الذاتي أداة من أدوات التعلم المستمر ووسيلة للحفاظ على ثقافتنا العربية والإسلامية.
- **الأسس النفسية والصحية:** من خلال التأكيد على الاهتمام بالقدرات الذهنية والنفسية للدارسين ورعايتهم وبما يحقق الحصانة للفرد والمجتمع، وتأكيد ضرورة الوعي بأهمية اللياقة البدنية والصحية والعناية بممارسة مختلف الأنشطة الرياضية والعناية اللازمة بالرعاية الصحية للناشئين.
- **الأسس العلمية:** من خلال تأكيد العناية المستمرة بالبحث العلمي وتطويره والدراسات العليا وإكساب الناشئين الأساليب العلمية في المشاهدة والبحوث وتوظيف الحقائق والمعلومات العلمية في تفسير الظواهر وتطبيقها وصولاً إلى حل مشاكل المجتمع والعمل على تقدمه.
- **الأسس التعليمية:** من خلال تأكيد أهمية الاهتمام بالفرد وتأهيل الكادر البشري للقيام بعملية التعليم على اعتبار المعلم حجر الزاوية في إصلاح النظام التربوي والتعليمي والتركيز على ضرورة التعرف على حاجات المتعلمين وإشباعها واكتشاف ميولهم وقدراتهم ورعايتها وتوجيهها التوجيه السليم وفقاً لمراحل التعليم المختلفة.
- **الأسس الوطنية والقومية:** من خلال تأكيد وحدة اليمن وحب الوطن والاعتزاز به والاستعداد لخدمته وحمايته والاعتزاز بالانتماء للأمة العربية تاريخاً ولغة وثقافة وقيم أخلاقية علياً.
- **الأسس الفلسفية:** من خلال التأكيد على فلسفة التربية التي تنبثق منها كل الأسس التي نص عليها القانون.
- **الأسس الإدارية:** من خلال التأكيد على ضرورة ربط النظرية بالتطبيق بعملية التعليم والتعلم والربط بين المعرفة النظرية والمهارات الفنية واكتساب مبادئ التكنولوجيا والحصول على المهارة الأزمنة في تطوير العمل الوظيفي من أجل خدمة المجتمع.

وبالنظر إلى أهم ما جاء في بقية مواد القانون نجد الآتي:-

• أكد قانون التعليم في مادته السادسة اعتبار التعليم استثماراً بشرياً تتمويماً بعيد المدى وحرية البحث العلمي والانجازات الأدبية والفنية والثقافية، وأن السياسة التعليمية ترتكز على المعايير العلمية في التخطيط وفي وضع المناهج، وأن النظام التعليمي يهدف إلى تحقيق تربية شاملة متجددة.

• أكدت المادة رقم (١٤) على ارتكاز السياسة التعليمية على المعايير العلمية في التخطيط وفي وضع المناهج والتقييم والمتابعة والربط في التعليم قبل التخصصي بين المعارف النظرية والمهارات الفنية، وعلى تحقيق التوازن في النظام التعليمي والعدل في توزيع الخدمات والإمكانات التعليمية بين المحافظات والمناطق، وعلى اللامركزية في الإدارة التعليمية.

• أكدت المادة رقم (١٥) أن نظام التعليم يهدف إلى تحقيق تربية شاملة متجددة تسهم في تنمية الجوانب الروحية والخلقية والذهنية والجسمية لتكوين المواطن السوي المتكامل الشخصية وإكسابه القدرة على الإسهام في خلق المجتمع المتعلم المنتج، وفي صنع التقدم الثقافي والتطور الاجتماعي الاقتصادي الشامل للإنسان والوطن وتعميق مشاعر التقديس والإجلال والاحتراف بالقرآن الكريم، وتعزيز أهمية الشعائر الإسلامية وتعظيمها والالتزام بأدائها وتأكيد مبدأ مسؤولية الإنسان الفردية والمباشرة عن نفسه وأفعاله، وضرورة احترامه لحقوق الآخرين، وتأصيل وتشجيع البحث العلمي في شتى مجالات البحوث والدراسات العلمية وتطوير مؤسساتها، وأن يكون المعلم قدوة حسنة، وأن يتم تعميق اتجاهات التفكير العلمي المنهجي لديه، إلى جانب تأكيد وترسيخ قناعة المتعلمين بضرورة مواجهة أشكال التحديات والتآمر على اليمن والأمة العربية والإسلامية، وضرورة محاربة الاستعمار بكافة أشكاله والتصدي للتآمر الصهيوني وتحرير فلسطين وكافة الأراضي العربية المحتلة، باعتبار ذلك القضية الجوهرية للأمة العربية والإسلامية.

واستناداً لقانون التعليم الموحد فقد صدرت العديد من القوانين واللوائح المنظمة للتعليم بهدف العمل على تحسينه، وحسب الباحث أن يشير إلى أهم تلك القرارات والقوانين واللوائح مع الإشارة إلى أهم الأسس والأهداف التي تضمنتها، دون الدخول في التفاصيل بغرض إرشاد من أراد العودة إليها من الباحثين.

٢) قانون المعلم والمهنة التعليمية:-

استناداً لقانون التعليم العام صدر القرار الجمهوري بالقانون رقم (٣٧) لسنة ١٩٩٨م بشأن المعلم والمهنة التعليمية، إذ احتوي القانون على عدد من المضامين التربوية، فقد نصت المادة الثالثة منه إلى إيجاد كادر تربوي مؤهل ومتدرب على قدر كبير من الكفاءة، والخلق والافتقار، يتمتع بثقة عالية في أداء رسالته النبيلة ويجسد قدوة عملية صالحة بين الطلبة وتنمية شخصياتهم وقدراتهم، وتزويدهم بالمعارف والمهارات والقيم الإسلامية، والأخلاق الفاضلة، وتحقيق مكانة اجتماعية لائقة للعاملين في مهنة التعليم (مادياً ومعنوياً) بما يجسد الاحترام للتعليم والمعلم، وتقدير الرسالة التربوية السامية، وحشد الكفاءات الوطنية القادرة والمؤهلة للعمل في المجال التعليمي، وتحقيق الاستقرار النفسي والمهني والمعيشي للعاملين في التدريس في المراحل الدراسية المختلفة، والوظائف الفنية، والإدارية، والتربوية والإشرافية، والارتقاء بمستوى العملية التعليمية التربوية وتطويرها بما يلبي حاجة التنمية الشاملة، وانتقال اليمن إلى المستوى الحضاري اللائق وبناء الإدارة التعليمية في كافة مستوياتها بناءً علمياً متخصصاً، وتوجيه كافة برامج التأهيل والتدريب في ذلك الاتجاه وتنويع مجالات العمل المدرسي بما يساعد على حفز قدرات الإبداع والابتكار والرقابة الذاتية والإشراف اليومي على أعمال وأساليب التدريس. (الجريدة الرسمية، ١٩٩٨، ٢٤٤)

٣) قانون محو الأمية وتعليم الكبار:-

صدر قانون رئيس الجمهورية رقم (٢٨) ١٩٩٨م بشأن محو الأمية وتعليم الكبار حيث تضمن هذا القانون العديد من الأسس والأهداف ذات المضمون التربوي، إذ نصت المادة الرابعة منه على أن برامج محو الأمية وتعليم الكبار تستند على الدين الإسلامي عقيدة وشريعة، وقيم إنسانية، وروحانية نبيلة، وعلى الدستور والسياسة التعليمية والثقافية والتاريخ والتراث الحضاري والوطني للشعب وعلى العدل الاجتماعي، والمحبة والحرية والعدل وربط البرامج بتلبية حاجات المجتمع وتطويره، وبخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية، كما نصت المادة الخامسة من القانون أن برامج محو الأمية وتعليم الكبار تهدف إلى القضاء على الأمية بين صفوف المواطنين من الجنسين ونشر وتوسيع المعارف الدينية للإسهام في تعميق فهم الدارسين للدين الحنيف، ورفع مستواهم ثقافياً واجتماعياً وسياسياً وتزويدهم بالمهارات والخبرات المهنية والحرفية، وتحقيق التكامل والترابط بين مختلف أنواع التعليم،

وإشاعة العلم والمعرفة، كما أكدت المادة التاسعة من القانون التركيز علي برامج التنقيف الجماهيري وأهدافها في التنقيف الديني والسياسي والاقتصادي والاجتماعي والسكاني والأسري والوطني والقومي والصحي والبيئي والإرشاد الزراعي. (الجريدة الرسمية، ٨ع، ١٩٩٩، ٩٤-٩٨)

٤) قانون تنظيم مؤسسات التعليم الأهلية والخاصة:-

صدر القرار الجمهوري رقم (١١) لسنة ١٩٩٩م بشأن تنظيم مؤسسات التعليم الأهلية والخاصة مبينا أهدافها وقواعد انشائها ومناهجها وأنظمتها العلمية والمالية. (الجريدة الرسمية، ٢ع، ١٩٩٩، ١١٢-١٢٧)

٥) قانون البعثات والمنح الدراسية:-

صدر القانون رقم (١٩) لسنة ٢٠٠٣م بشأن البعثات والمنح الدراسية والذي بين تصنيف الإيفاد وأهدافه واللجان المسؤولة عنه وقواعد وإجراءات تخطيط وتنظيم الاستفادة من البعثات الدراسية وشروط وإجراءات الترشيح والإيفاد وواجبات الموفد والمحظورات عليه والحقوق والامتيازات والمخالفات والعقوبات والأحكام العامة، وفي طريق تصحيح المسار التربوي والتعليمي أصدرت وزارة التربية والتعليم العديد من اللوائح والأدلة التعليمية لعل من أهمها صدور دليل المعلم في تقويم الطلبة (الصوفي، وخلف، ٢٠٠٢)، والذي يمثل مرجعية علمية للمعلم لتمكينه من أداء دوره التعليمي والتربوي على أكمل وجه وبما يعود بالنفع على الطلبة.

٦) قانون الجامعات اليمنية:-

صدر قانون الجامعات اليمنية رقم (١٨) لسنة ١٩٩٥م بعد إنشاء جامعات (تعز - إب - حضرموت - الحديدة - ذمار)، وصدر القانون رقم (٣٠) لسنة ١٩٩٧م بتعديل قانون الجامعات اليمنية رقم (١٨) لسنة ١٩٩٥م. (الجريدة الرسمية، ٤ع، ١٩٩٧)

وصدرت عدت قرارات وزارية من أهمها ما يلي:-

- صدور القرار الوزاري رقم (١٣١٩) لسنة ١٩٩٤م بتوحيد السلم التعليمي بتعليم أساسي تسع سنوات وتعليم ثانوي ثلاث سنوات.

- صدور القرار الوزاري رقم (١٣٢٠) لسنة ١٩٩٤م بتوحيد الخطة الدراسية.

- صدور قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (١٣١) لسنة ١٩٩٦م بشأن تشكيل المجلس الأعلى لمشروع قطاع استثمار التعليم.

- صدور قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (١٢٩) بشأن قواعد النقل والتسكين إلى قانون المعلم والمهن التعليمية.
- صدور قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (٣٨٣) لسنة ١٩٩٩م بشأن مدة الخدمة لمدة عامين بوزارة التربية والتعليم.
- صدور قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (١٥٨) لسنة ٢٠٠١م بشأن تسمية القطاع الانتقالي بوزارة التربية والتعليم وتحديد هيكله التنظيمي.

♦ اللوائح :-

- في ضوء القوانين المشار إليها سابقاً صدرت العديد من اللوائح المنظمة والتي من أهمها الآتي:-
- اللائحة التنظيمية لوزارة التربية والتعليم : والتي صدرت بالقرار الجمهوري رقم (٢٨) لسنة ١٩٩٣م وحددت مهام واختصاصات وزارة التربية والتعليم.(الجريدة الرسمية، ١٩٩٣، ٧٤،
- اللائحة المدرسية والعمل بها : والتي صدرت بالقرار الوزاري رقم (١٥٩) لسنة ١٩٩٧م ، والتي حددت مهام الإدارة المدرسية وتنظيمها.
- اللائحة التنفيذية لقانون المعلم والمهن التعليمية : والتي صدرت بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم (١٢٨) لسنة ١٩٩٩م بشأن قانون المعلم والمهن التعليمية رقم (٣٧) لسنة ١٩٩٨م والتي بينت طرق شغل الوظائف التعليمية والسلم الوظيفي لها وأعمال النقل والترقية والترقية والتفرغ والواجبات والحقوق والمحظورات. (الجريدة الرسمية، ١٩٩٩، ٧٤)
- اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم مؤسسات التعليم الأهلية والخاصة: والتي صدرت بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم (٢٧٦) لسنة ٢٠٠٤م بشأن قانون تنظيم مؤسسات التعليم الأهلية والخاصة رقم (١١) لسنة ١٩٩٩م والذي بينت أسس وقواعد الترخيص لمؤسسات التعليم الأهلية والخاصة وإجراءاتها ومواصفاتها الفنية، وعملية الإشراف والمناهج، ونظام القبول والامتحانات والأنظمة المالية والإدارية. (الجريدة الرسمية، ٢٠٠٤، ٢٠٤)

مراجع الفصل الرابع

- ١- باعباد، علي هود، (١٩٨٤)، التعليم في الجمهورية العربية اليمنية، ماضيه وحاضره ومستقبله، دراسة شاملة، منشورات جامعة صنعاء، اليمن.
- ٢- باعباد، علي هود، (١٩٩٢)، التعليم في الجمهورية اليمنية، منشورات جامعة صنعاء، اليمن.
- ٣- الحاج، احمد علي، (د، ت)، التعليم اليمني، جذور تشكله واتجاهات تطوره، الشوكاني للطباعة والنشر، جامعة صنعاء، صنعاء، اليمن.
- ٤- الذيفاني، عبد الله أحمد، (د ت)، التعليم في اليمن، نظامه بنيته تطوره، جامعة تعز، تعز.
- ٥- الذيفاني، عبد الله أحمد، (١٩٩٦)، التعليم في اليمن حتى الثورة اليمنية، دراسة وتحليل الطبعة الأولى، مركز عبادي للدراسات والنشر، صنعاء، اليمن.
- ٦- الذيفاني، عبد الله أحمد، (٢٠٠٠)، المسار الدستوري اليمني ومضامينه التربوية، بحث منشور، مجلة التربية، العدد (٢٧) وزارة التربية والتعليم، الإدارة العامة للإعلام التربوي، صنعاء.
- ٧- سليمان، كرامة مبارك، (١٩٩٤)، التربية والتعليم في الشطر الجنوبي من اليمن، الجزء الأول، مركز الدراسات والبحوث اليمني، عدن.
- ٨- الشهاري، محمد هاشم، (١٩٨٣)، تطور التعليم في الجمهورية العربية اليمنية، الانجازات والاتجاهات، الإستراتيجية، وزارة التربية والتعليم، صنعاء.
- ٩- المخلافي، سلطان سعيد، (٢٠٠٢)، تخطيط التعليم، الطبعة الثالثة، مطابع مؤسسة الجمهورية للصحافة والطباعة والنشر، تعز، اليمن.
- ١٠- وزارة الشؤون القانونية، قرار رئيس الجمهورية في شأن اختصاصات وتشكيل وزارة التربية والتعليم رقم (١٦) الصادر بتاريخ (١٩٦٣) الجريدة الرسمية، العدد (٥) أول يونيو، س ١، صنعاء.
- ١١- وزارة الشؤون القانونية، قرار رئيس الجمهورية في شأن قانون التعليم الابتدائي رقم (٢٤) الصادر بتاريخ (١٩٦٤)، الجريدة الرسمية، العدد (١٧)، ٢٥ يونيو، السنة الثانية، صنعاء.
- ١٢- وزارة الشؤون القانونية، قرار رئيس الجمهورية في شأن قانون التعليم الاعدادي رقم (٢٥) الصادر بتاريخ (١٩٦٤)، الجريدة الرسمية، العدد (١٧)، ٢٥ يونيو، السنة الثانية، صنعاء.
- ١٣- وزارة الشؤون القانونية، قرار رئيس الجمهورية في شأن قانون التعليم الثانوي رقم (٢٦) الصادر بتاريخ (١٩٦٤)، الجريدة الرسمية، العدد (١٧)، ٢٥ يونيو، السنة الثانية، صنعاء.
- ١٤- وزارة الشؤون القانونية الجريدة الرسمية (١٩٧٢) قانون التعليم العام رقم (٢٦) الصادر بتاريخ، جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية، وزارة العدل والأوقاف، العدد (١)، ٦ يناير، عدن.
- ١٥- وزارة الشؤون القانونية، قرار رئيس الجمهورية في شأن قانون التعليم العام رقم (٢٢) الصادر بتاريخ (١٩٧٤)، الجريدة الرسمية، العدد (٧)، ٢ مايو، صنعاء.

- ١٦- وزارة الشؤون القانونية، قرار رئيس الجمهورية في شأن قانون تنظيم التعليم الأهلي والخاص رقم (٣٧) الصادر بتاريخ (١٩٨١)، الجريدة الرسمية، العدد (١) ٢٠ يونيو، صنعاء.
- ١٧- وزارة الشؤون القانونية، القانون العام للتربية والتعليم رقم (٤٥) الصادر بتاريخ (١٩٩٢) الجريدة الرسمية، العدد (٢٤)، ١٥ سبتمبر، صنعاء.
- ١٨ - وزارة الشؤون القانونية، قرار رئيس الجمهورية بشأن اللائحة التنظيمية لوزارة التربية والتعليم، رقم (٢٨) الصادر بتاريخ (١٩٩٣)، الجريدة الرسمية، العدد (٦)، صنعاء.
- ١٩ - وزارة الشؤون القانونية، قرار رئيس الجمهورية في شأن قانون محو الامية وتعليم الكبار رقم (٢٨) الصادر بتاريخ (١٩٩٨)، الجريدة الرسمية، العدد (٧)، ٢٢ أكتوبر، صنعاء.
- ٢٠ - وزارة الشؤون القانونية، قانون المعلم والمهن التعليمية رقم (٣٧) الصادر بتاريخ (١٩٩٨) الجريدة الرسمية، العدد (٢٤)، ٣١ ديسمبر، صنعاء.
- ٢١ - وزارة الشؤون القانونية، قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (١٢٨) الصادر بتاريخ ١٩٩٩م بشأن إصدار اللائحة التنفيذية لقانون المعلم والمهن التعليمية رقم (٣٧) لسنة ١٩٩٨م، الجريدة الرسمية العدد (٧)، ١٥ ابريل، صنعاء.
- ٢٢ - وزارة الشؤون القانونية، قرار رئيس الجمهورية في شأن تنظيم مؤسسات التعليم الأهلية والخاصة رقم (١١) الصادر بتاريخ (١٩٩٩) الجريدة الرسمية العدد (٢)، ٣١ يناير، صنعاء.
- ٢٣ - وزارة الشؤون القانونية، قرار رئيس مجلس الوزراء في شأن اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم مؤسسات التعليم الأهلية والخاصة رقم (٢٧٦) الصادر بتاريخ (٢٠٠٤)، رقم (١١) لسنة ١٩٩٩م، الجريدة الرسمية، العدد (١٢)، ٥ مايو، صنعاء.

الفصل الخامس

العولة مفهومها – أشكالها - مخاطرها

- **مفهوم العولة**
- **أشكال العولة**
 - **العولة الاقتصادية**
 - **العولة السياسية**
 - **العولة الثقافية**
- **إيجابيات وسلبيات العولة**
 - **إيجابيات العولة**
 - **سلبيات العولة**
- **مخاطر العولة**
- **دور التربية في التصدي لسلبياتها ومخاطرها**

● مفهوم العولمة

يعبر مصطلح العولمة عن تحول عالمي في رؤية كثير من المرتكزات في مجال القيم الأخلاقية والاقتصاد، والسياسة التي كانت سائدة على المستويات الوطنية، والإقليمية والدولية بين البشر.

- ومفهوم العولمة ليس نتاج اليوم في الدراسات العليا، والتعليم الجامعي أو البحث العلمي، و برامج التعليم في الكليات، والجامعات أو هو متمثل في السياسات التعليمية أو في اهتمامات الحكومة وإنما هو التحدي الذي فرض نفسه على العالم الإسلامي وبقوة.

- فظاهرة العولمة تعبر عن واقع عالمي جديد يتخلق في الوقت الراهن بفضل عوامل و قوى و تحولات عديدة ومن هذا المنطلق إن القضية ليست قضية قبول العولمة أو رفضها على الصعيد اللفظي.

- فيرى (احمد، ص ١٢) أن العولمة تعتبر ثورة علمية تكنولوجية واجتماعية تغطي العالم بشبكة من المواصلات، والاتصالات أنتجت أنماطا من المفاهيم و القيم السلوكية ما يجعلها ذات تأثير فعال في مختلف جوانب الحياة الخاصة و العامة وهي أمر لا يمكن رده أو الاختيار فيه و هو ما أطلق عليه البعض (حتمية العولمة).

- وتعنى العولمة في مفهومها المثالي بناء عالم واحد أساسه توحيد المعايير الكونية، وتحرير العلاقات الدولية السياسية والاقتصادية، وتعريب الثقافات و نشر المعلومات وعالمية الإنتاج المتبادل ونشر التقدم التكنولوجي وعالمية الإعلام.

- وهذا المفهوم لا يمكن أن يتم إلا بين القوى المتكافئة سياسيا واقتصاديا وثقافيا بحيث لا يستطيع فرض فرص التغيير على الفرص الأخرى، وبذلك يسير التغيير في اتجاهين بدلا من اتجاه واحد. (محمد، ص ١٦)

أما العولمة كما هو مطبق في عالم الواقع فهي عملية انتقالية تقسم العالم إلى عالمين

١ - عالم القوى الكبرى ذات المصالح المتبادلة والمؤسسات، والشركات العملاقة.

٢ - عالم الدول النامية أو الضعيفة وهذا العالم هو التابع للعالم الأول ويتم استنزاف ثرواته والاستيلاء عليها بواسطة دول العالم الأول.

- و يعرف العولمة أكاديميا (السيد، ص ٢٣) بأنها نظام مشاركة كافة أرجاء العالم في وضع النظام الثقافي، والإعلامي، والسياسي، والاقتصادي للجميع إلا أن هناك اعتراض على هذا

المفهوم فنتائج هذا الاتحاد تسبب في أن الشريك الأقوى ذلك الذي يملك أكثر الآلات و القدرات.

- كما يقصد بالعولمة عملية تكثف العلاقات الاجتماعية عبر العالم وترابط الأحداث المحلية المتباعدة بطريقة وثيقة الصلة، كما لو كانت تقع في مجتمع واحد.

- كما يقصد بها عملية ضغط العالم وتصغيره وتركيز الوعي في مختلف الجوانب الاقتصادية والسياسية والثقافية الاجتماعية.

- ويقصد بها أيضاً ظاهرة تاريخية تعبر عن حقيقة التحول الرأسمالي العميق للإنسانية جمعاء في ظل هيمنة دول المركز وسيادة نظام عالمي جديد غير متكافئ.

ومن خلال هذه التعريفات نستطيع القول أن العولمة تنظر إلى العالم على أنه يجب أن يكون عالم واحد متكاملًا وكأنه قرية صغيرة وعلى جعله عالم واحد في مجال القيم والأخلاقيات والثقافات والنواحي الاقتصادية، والسياسية والاجتماعية وبالمقابل فإن البعض ينظر إليها بأنها تقسيم العالم إلى عالم قوى وعالم ضعيف بحيث يستمد العالم الصغير كل قيمه، وأخلاقياته، وثقافته ونظمه الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية من العالم الكبير وينتج عن ذلك تحكم العالم الكبير في العالم الصغير والسيطرة والهيمنة عليه وهذا ما هو حاصل اليوم ولذلك يجب مواجهة هذا التحدي عن طريق التربية والتعليم و خاصة التعليم من حيث المناهج و المقررات الدراسية في المدارس والجامعات وعن طريق المعلم باعتبار أن يكون له دور كبير في ذلك ولذلك يجب الاهتمام بعملية إعداده أثناء دراسته بكلية التربية ونظم قبوله ومناهج دراسته بحيث أن تكون برامج إعداد المعلم تنمى لديه فهم الثقافات العامة والقدرة على التشكيل الاجتماعي و تزويده بالمهارات التي تمكنه بالإلمام بالمستحدثات الجديدة وأن تتناول برامج إعداد المعلم أهم القضايا، والمشكلات والتحديات المستقبلية وأن تؤهله للتعامل مع هذه المشكلات، والقضايا، والتحديات ومواجهتها ولن يكون ذلك إلى بفهمه الأصول الأساسية للتربية.

● أشكال العولمة

للعولمة عدة أشكال خاصة العولمة الغربية في أقطارنا الإسلامية والعربية وسوف نتطرق إلى أهم تلك الأشكال التي من خلالها استطاع الغرب أن يتحكم في دولنا العربية والإسلامية وأهمها:

● العولمة الاقتصادية :-

تمثل ظاهرة العولمة الاقتصادية أحد أبرز التطورات الاقتصادية التي يشهدها الاقتصاد العالمي خاصة مع نهاية القرن العشرين، والعولمة الاقتصادية مرحلة من مراحل تطور المنظمة الرأسمالية تتميز بالانتقال التدريجي من الاقتصاد الدولي الذي تتكون خلاياه القاعدية من اقتصاديات إنتاجية كونية وهيمنة معلومة على موارد الكوكب وإدارة اقتصادية شديدة المركزية للعلاقات الاقتصادية العالمية ولمجريات ومغريات الاقتصاد العالمي وشيوع منطق القرار الاقتصادي المعولة ومقومات السيادة الاقتصادية العالمية بدلا من مقومات السيادة الاقتصادية الوطنية وسيطرة العولمة على حركة التصنيع والتكنولوجيا وتستند العولمة إلى مرجعيات غاية في الأهمية ومنها الاقتصاديات العربية ويشير مفهوم العولمة من المنظور الاقتصادي إلى تحول العالم إلى منظومة من العلاقات الاقتصادية المتشابكة التي تزداد تعقيدا لتحقيق سيادة نظام اقتصادي واحد فيه يتبادل العالم الاعتماد بعضه على البعض الآخر في كل من الخامات والسلع والمنتجات، والأسواق ورؤوس الأموال، والعمالة، والخبرة حيث لا قيمة لرؤوس الأموال من دون استثمارها ولا قيمة لسلع دون أسواق تستهلكها.

والعولمة الاقتصادية تعنى في أبسط تعريفاتها الانتقال بالشئ من المحدود إلى آلا محدود أو جعله عالميا، أو حدوده الكرة الأرضية وتعد العولمة إحدى معززات و نتائج التقنية الحديثة في وسائل الاتصال والإعلام والإعلان و هذا المفهوم الجديد مع بدء عمل منظمة التجارة الدولية و أثرها في التحول من الاقتصاد الوطني المنطلق إلى الاقتصاد العالمي و سوقه الموحدة ستجعل الصعب على أية دولة أن تحقق معدلات التنمية المنشودة خارج نطاق هذا السوق بل إن التوجه نحو هذا السوق وإيجاد الميزة التنافسية للصناعات الوطنية يصبح المحرك الأساسي للصادرات ومن ثم التطور الصناعي و بذلك يصبح التجديد، والتطوير، والمحافظة على الجودة من العناصر المهمة لتحقيق الميزات التنافسية الأمر الذي

يوحى إلى أن نهضة التربية و التعليم ستصبح أساس التطور الاقتصادي الجديد، وبالاهتمام المتزايد خلال هذا العقد من قبل الدول المتقدمة بإصلاح نظم التربية، والتعليم لتتواكب مع المستجدات العالمية إلا دليل واضح على هذا التوجه. (محمد، ص ٣١)

والعولمة في مفهومها الاقتصادي أيضا هي إبعاد وإقصاء المستضعفين نهائيا عن أي مشاركة في ميادين التنافس وإفساح المجال للشركات عابرة القارات لكي تفرض قوانينها وأسعارها وشروطها على أصحاب الكيانات الاقتصادية الهشة من الفقراء والمطحونين دون أي اعتبار لإنسان والنتيجة هي أن يبقى الضعفاء فريسة لجشع الكبار واقفين في انتظار الموت والانتحار.

فالعولمة الاقتصادية هي عملية سيادة نظام اقتصادي واحد ينطوي تحته مختلف بلدان العالم في منظومة متشابكة من العلاقات الاقتصادية تقوم علي أساس تبادل الخامات والسلع والمنتجات والأسواق ورؤوس الأموال ونتيجة لظهور الشركات المتعددة الجنسيات فقد تطورت العلاقات الاقتصادية بين بلدان العالم.

وأن العولمة في جانبها الاقتصادي اتخذت شكل تيار متصاعد هادر من أجل فتح الأسواق وانفتاح كل دول العالم علي بعضها البعض وقد تنامي هذا التيار مع تزامن حركة نهوضه من أجل تحديث وتطوير بنية الإنتاج في اقتصاديات السوق المتقدمة وتصعد نظم الإنتاج في اقتصاديات دول التخطيط المركزي وتحولها إلى اقتصاد السوق وما أحدثه ذلك من تفكيك هائل وانكشاف خارجي ضخم في هذه الدول. (السيد، ص ٣٥)

- كما يقوم البعد الاقتصادي للعولمة على مبدأ حرية التجارة الدولية الذي يعني انسياب السلع والخدمات وانتقال رؤوس الأموال بين الدول دون عوائق أو حواجز وقد عبرت الاتفاقية العامة للتجارة على تشجيع التجارة الدولية من خلال إزالة القيود والحواجز التي تعترض طريقها وبذلك تترتب على العولمة الاقتصادية وزيادة الاعتماد الاقتصادي المتبادل بين دول العالم ولذلك فإن الدول النامية وخاصة الدول الأقل نمو تواجه أوضاعا بالغة الصعوبة ومن بينها انخفاض رصيد رأس المال البشري وعدم توافر البنية الأساسية وعدم الاستقرار السياسي بالإضافة إلى ارتفاع مستويات الدين الخارجي الأمر الذي يترتب عليه عدم قدرة استفادة هذه الدول من العولمة ومن هذه العوامل أيضا ضعف جانب العرض

واعتماد هذه الدول على سلعة أو سلعتين في التصدير بالإضافة إلى التقلبات التي تلحق بأسعار صادرات هذه الدول. (الحامد، ص ١١)

● العولمة السياسية :-

إن الجانب السياسي للعولمة وهو جانب الحرية والديمقراطية التي دفعت من أجله شعوب العالم باختلاف نماذجها ثمن غالي من دماء أبنائها ولا تزال تدفع كل يوم ضريبة دم جديدة من أجل إحقاقها فالديمقراطية الحرة لم تعد مجرد شعارات زائفة يمكن إرجاء تطبيقها أو يمكن تزويد إرادة الشعوب فيها بل أصبحت حتمية فرضية من حتميات الحياة الحرة الكريمة ومعها أخذت قلاع الظلم والطغيان والجبروت والتسلط تنهار وتلك حصونها واحدا بعد الآخر لقد أثارت العولمة الكثير من الأسئلة وأثارت كل كوامن الفكر بشأن ولادة مرحلة كونية جديدة.

فهناك من يرى أن العولمة في المنظور السياسي تعنى أن الدولة لا تكون هي الفاعل الوحيد على المسرح السياسي العالمي، و لكن توجد إلى جانبها هيئات متعددة الجنسيات ومنظمات عالمية وجماعات دولية وغيرها من التنظيمات الفاعلة التي تسعى إلى تحقيق مزيد من الترابط و التعاون والاندماج الدولي بحيث تكف الدول عن مراعاة مبدأ السيادة الذي يأخذ في التقلص والتآكل تحت تأثير حاجة الدول إلى التعاون فيما بينها في المجالات الاقتصادية، والبيئة التكنولوجية وغير ذلك. مما يعنى أن السيادة لا تكون لها الأهمية نفسها من الناحية الفعلية فالعملية قد تضطر إلى التفاوض مع جميع الفعاليات الدولية ومما ينتج منه أن حريتها في التصرف بحسب مشيئتها تصبح ناقصة ومقيدة.

ويقوم الجانب السياسي للعولمة في مظهره الصحيح على الحرية في صورها المتعددة حرية العقيدة، والفكر، والتعبير، وحرية الانضمام إلى التنظيمات السياسية وتشكيل الأحزاب والانتخاب، وحرية الاختيار، ومن المظاهر السياسية للعولمة سقوط النظم الديكتاتورية، والشمولية، والاتجاه إلى الديمقراطية، والنزوع إلى التعددية السياسية وتأكيد احترام وصيانة حقوق الإنسان، ويشهد العالم المعاصر تطور ديمقراطي يتجلى في تطبيقات متعددة في دول كثيرة بما فيها بعض الدول النامية ومما يلفت النظر الزيادة الملموسة في درجة المشاركة السياسية للشعوب في تعزيز مصيرها. وفي ظل النظام العالمي الجديد هوى النظام الحزبي

الواحد في بعض الدول التي أخذت بتعدد الأحزاب وإتاحة له حرية العمل الوطني عن طريق تعميق الديمقراطية حيث أسقطت الحواجز التي تحول دون تكوين الأحزاب السياسية ولم تعترض مسيرتها طالما أنها تعمل لصالح الوطن والمواطنين كما وفرت حرية الترشح للمجالس النيابية وحرية الانتخاب.

- ومن مظاهر العولمة السياسية احترام حقوق الإنسان وحياته الأساسية طبقا لميثاق الأمم المتحدة ويعتبر مبدأ التدخل لأغراض إنسانية أو التدخل الدولي الإنساني مثلا حيا لذلك الاهتمام.

- كما يدخل ضمن مظاهر العولمة السياسية النمو والنشاط الملحوظ للمنظمات الدولية غير الحكومية والتي تركز اهتماماتها على قضايا ذات طابع عالمي مثل حقوق الإنسان وتحقيق السلام وتعد منظمات حقوق الإنسان ومنظمة العفو الدولية مثلا ناصعا للعمل والنشاط المستمر والجهد المعنى الذي يتوخى احترام حقوق الإنسان، وترفع العولمة السياسية شعارات الديمقراطية والتعددية السياسية واحترام حقوق الإنسان وتواجه دول العالم الثالث تحديات كبيرة تجاه هذه الشعارات الثلاثة وقد شهدت بعض الدول على مدى العقود الثلاثة الأخيرة عملية الانتقال إلى التعددية السياسية بيد أنها لم تؤد إلى تغيير أساسي في طبيعة السلطة وأساليب ممارسة الحكم بسبب القيود والضوابط السياسية والقانونية والإدارية التي فرضتها النخبة الحاكمة على تلك العملية مما فرغها من مضامينها الحقيقية، وعلى الرغم من وجود تعددية ضريبية في كثير من الدول النامية فإن النظام الحزبي في داخلها يفتقر إلى الفاعلية لكثرة القيود التي تعترضها النظم الحاكمة على أحزاب المعارضة وضعف التعاون والتنسيق فيما بينها فضلا عن اختصار الكثير من الأحزاب السياسية إلى القواعد الجماهيرية والأيدلوجية الواضحة والديمقراطية الداخلية كما أن النظم الحاكمة تكبل تنظيمات المجتمع المدني بكثير من القيود الأمر الذي يحد من حريتها واستقلاليتها.

- وهناك اتجاه آخر ينادى به الاستراتيجيون من علماء السياسة يرى ضرورة فك الاشتباك بين العولمة و الهيمنة إذ يرى هؤلاء أن العولمة عملية تطور تاريخي موضوعي لا نملك إلا الاستجابة إليها بينما الهيمنة و هي ايدولوجيا العولمة وهي ما يجب أن نحاربها على اعتبار أن الهيمنة انتعاش لموازن القوى السياسية، و الاقتصادية في العالم لصالح قطب واحد يريد أن يفرض سياسات يسير الكل في ركابها. (عشقي، ص ٣٢-٣٤)

● **العولمة الثقافية :-** ارتبط المفهوم الثقافي للعولمة بفكرة التتميط أو التوحيد الثقافي العالمي على حد التعبير التي استخدمتها لجنة اليونسكو العالمية للإعداد لمؤتمر السياسات الثقافية عام ١٩٩٨ فقد رأت اللجنة أن التتميط الثقافي يتم استغلال ثورة وشبكة الاتصالات العالمية وهيكلها الاقتصادي الإنتاجي والمتمثل في شبكات نقل المعلومات والسلع وتحريك رؤوس الأموال.

كما أن التوحيد أو التتميط الثقافي هو مرآة التطور الاقتصادي للعولمة فمن البديهي أن يتكامل البناء الثقافي للإنسانية مع البناء الاقتصادي للمعلوماتي ومن هنا اتخذ المفهوم الثقافي للعولمة بعدا اقتصاديا إعلاميا ومن ثم فإن عولمة الثقافة تصبح شكلا آخر من أشكال فرض السيطرة والاحتواء والتبعية بل ربما تكون من أخطرها جميعا إلى حد ذهب معه البعض إلى القول بأن تتميط الثقافة هو الحرب العالمية الثالثة غير المعلنة بين الشعوب الأكثر نموا أو تلك الأقل نمو بشكل خاص.

ولما كانت عولمة الثقافة من المفاهيم التي أصبحت شائعة الانتشار على نطاق واسع بما تحمله من مخاوف و آمال و التي يعبر عنها باستمرار من خلال وسائل الإعلام المختلفة وتصريحات الكتاب و المسؤولين كظاهرة حتمية يجب الاستعداد لها فقد أهتم رجال التربية بثقافة العولمة والأخذ بمفاهيم الحداثة والمواطنة من منظور العولمة.

وتلعب الثقافة دورا مهما في حياة الإنسان، وأنها هي التي تميز بين فرد و آخر و بين مجتمع وآخر بل إن الثقافة هي التي تميز الجنس البشري عن غيره من الأجناس لان الثقافة هي التي تؤكد الصفة الإنسانية في الجنس البشري. (محمد سيد،ص٢٧)

● **إيجابيات و سلبيات العولمة :-**

على الرغم من تعريفات العولمة و تعددها و مدى تفرعها في جميع الجوانب الاقتصادية، والسياسية، وما لها من أهداف فقد ظهر لها إيجابيات و سلبيات أهمها:

إيجابيات العولمة:-

هناك العديد من الإيجابيات للعولمة ذكر منها (سنبل، ص٣٣) ما يلي:

١ - إيجابيات اجتماعية نذكر منها:

أ - أن العولمة هي حتمية التعامل اليقظ مع الواقع العالمي بكل مفرداته.

ب - أن العولمة تقتضى السعي إلى التميز والإتقان والارتقاء بمستوى الطموح

للفرد والجماعات.

ج- أن العولمة تهدف إلى مناشدة الكمال و قبول التغيير.

د- أن العولمة تنمى الصدق و الجراءة في الحق والوضوح في التعامل مع النفس و الآخرين.

هـ- أن العولمة تسعى إلى تبنى و ترويج الفكر المستقبلي لأبناء الوطن بصياغة عقولهم بعيدا عن الفكر التقليدي و التمسك بالماضي.

- إيجابيات اقتصادية نذكر منها :

- أن العولمة هي البديل المقبول للدول النامية في خلاصها من مأزق التخصص في اتجاه منتجات أولية متدنية القيمة المضافة و ذلك عن طريق:

- تطعيم المؤسسات القائمة بشركات متعددة الجنسيات مع ضرورة الاهتمام بالمهارات التفاوضية و تقنين الأطر الحاكمة لتشغلها في الدول المضيفة.

- التعرف على المميزات النسبية و التنافسية للسلع الأولية في كل دولة مما يتيح لها فرص الاندماج أو التكامل.

- تنمية التعاون الإقليمي بين مصر و جيرانها عن طريق :

- ضمان التدفق الحر للعمالة و رأس المال.

- الاهتمام بتنظيم رحلات جماعية للدول العربية لتهيئة الأجيال القادمة للتقارب في التعامل التجاري.

ويرى المفكرون أن للعولمة تأثيراتها الايجابية والتي من أهمها(محمد، ص ٦٦) :

١- أن هناك مشاكل إنسانية مشتركة لا يمكن حلها من منظور السيادة الوطنية المطلقة للدولة التي يقوم عليها النظام الدولي القائم في اليوم كانتشار أسلحة الدمار الشامل والتهديدات الثورية والتلوث البيئي وغيرها من المشكلات وبالتالي فلا بد من اشتراك جميع دول العالم في إستراتيجية موحدة للسيطرة والقضاء على تلك المشاكل.

٢- أنها تؤدي إلى الإسراع في عملية التطور الديمقراطي في العالم وإضعاف النظم المستبدة وأدى ارتباط العولمة بالثورة العلمية والمعلوماتية إلى فتح آفاق معرفية لا متناهية أمام البشرية.

- ٣- أبرزت العولمة مكانا للمنافسة بين الكفاءات وساعدتهم على النجاح في الحياة العملية نتيجة تميزهم بمهاراتهم التي لم تتيح لغيرهم.
- ٤- أنها تقضي السعي بين التميز والإنفاق والارتفاع بمستوى الطموح للفرد وللجماعة.
- ٥- أنها تنمي الصدق والجرأة في الحق والوضوح في التعامل مع النفس والآخرين بعد أن أزاح العلم القناع عن طبيعتها لينكشف المختفي منها.
- ٦- أن العولمة تسعى إلى تبني وترويج الفكر المستقبلي لأبناء الوطن بصياغة عقولهم بعيد عن الفكر التقليدي والتمسك بالماضي.
- ٧- أنها محك حقيقي لاختيار مادة صناعية من أفكار وجهاز قياسي لما نطبقه من ممارسات عملية في شتى قطاعات الاقتصاد القومي.
- ٨- أنها الناتج الشرعي لتحرير التجارة العالمية ومحصلة القوى للعديد من المنظمات الدولية التي تقاسمها فكر الاعتماد المتبادل بين الدول.
- ٩- إن العولمة هي البديل المقبول للدول النامية في حلالها من مأزق التخصصي في تجارة منتجات أولية متدنية القيمة وذلك عن طريق :
- أ- تطعيم المؤسسات القائمة بشركات متعددة الجنسيات مع ضرورة الاهتمام بالمهارات التفاوضية وتعنتي الأطر الحاكمة لتشغيلها في الدول المعنية.
- ب- التعرف علي الميزات النسبية والتنافسية للسلع في كل دولة مما يتيح لها نواحي الاندماج أو التكامل ومن ثم الاحتفاظ بصيغتها الكثيفة في المعاملة وتحسن مستويات الدخل.

سلبيات العولمة:-

يرفض الكثير من كتاب، ومفكري العالم الثالث مفهوم العولمة باعتباره يعبر عن ظاهرة تعمل على (أمركة العالم) و تهميش الشعوب و إذلالها و جعل العالم يعيش داخل قوالب جامدة فرضتها عليه قوى الإنتاج والإعلام الأمريكية والتي تحاول أن تجعل من العالم نسخة منسوخة مما لديها من ثقافة، و سلوك أمريكي محض وبذلك تنمط العالم وتجعله مشوها وممسوخا ومنسلخا عن ذاته وعن واقعه و قد عمد هذا الاتجاه الفكري إلى مقاومة ظاهرة العولمة و إثارة جدلا واسعا حول أثارها السلبية والتي أشار إليها (محمد مهدي، ص٥٦) فيما يلي:-

١ - سحق الهوية و الشخصية الوطنية و إعادة صهرها وتشكيلها وإطار هوية شخصية عالمية.

٢ - سحق الثقافة والحضارة المحلية الوطنية وإيجاد حالة اغتراب ما بين الإنسان والفرد وتاريخه الوطني والموروثات الثقافية والحضارية التي أنتجتها حضارة الآباء والأجداد.

٣- سحق المصالح والمنافع الوطنية خاصة عندما تتعارض مع مصالح العولمة أو مع تياراتها المتدفقة في كافة المجالات ونزوع العولمة إلى الانفتاح الواسع.

٤- استباحة الخاص الوطني وتحويله إلى كيان رخو ضعيف غير متماسك وبصفة خاصة عندما يكون هذا الخاص لا يملك القدرة على التحرر أو التطور أو إعادة تشكيل ذاته بشكل جديد قابل للتكيف مع تيار العولمة.

5- السيطرة على الأسواق المحلية من خلال قوى فوقية تمارس سطوتها و تأثيرها ذي النفوذ القوى على الكيانات المحلية الضعيفة ويسحقها وتحولها إلى مؤسسات تابعة لها.

6- فرض الوصاية الأجنبية باعتبار أن العولمة و أن هذا الأجنبي أكثر تقدما و قوة و نفوذا ومن ثم إذلال كل ما هو محلي، و التوصل من إفرزاته وثماره بل ممارسة القهر عليه في شكل موجات متتالية و متصاعدة، و متلاحقة حتى يتوقف عن ممارسة أي مقاومة والاستسلام لتيار العولمة والرضوخ لمطالبه والاستجابة لمتطلباته التي يقدمها.

ومن الآثار السلبية للعولمة في حياتنا المعاصرة تنحصر في صعوبات عديدة ذكرها (السيد، ص ٤٥) والتي من أهمها :

١- الدول المتقدمة ستكون هي صانعة القرارات وموزع الأدوار علي الدول النامية تحت رغبة الاقتصاديات المتقدمة التأثير اقتصاديا وتكنولوجيا وسياسيا.

٢- المنافسة ستكون كونية لا تقف عند حد خفض الانتماء وتحسين جودة السلعة بل تشمل الجودة البيئية وغيرها وستكون منافسة علي أساس القدرة على الإبداع والابتكار أي دخول السوق بمنتجات جديدة لم تكن نسمع عنها منافسة تتسم بالديناميكية المستمرة.

٣- إن العولمة فرض تحديا مهما يتمثل في أن كل اقتصاد عليه أن يضع فرص بخاصة اعتماد علي ذاته في الأساس وتحت مسمع ومرمى من الجميع بل تحت وطأة منافسيهم.

مخاطر العولمة : -

من أهم مخاطر العولمة التي ذكرها (السنبل، ص ٢٢) ما يلي :

- ١- الخشية من ذوبان الدولة القومية بحيث تفقد سيادتها المطلقة وخاصة الدولة الضعيفة
- ٢- انهيار التوازنات الدولية السابقة الاقتصادية والسياسية والثقافية.
- 3- مضاعفة في المجموعات الأقوى التي كانت تسيطر في الأصل على عناصر القوة الاقتصادية والعلمية والتقنية والثقافية وغيرها.

دور التربية في التصدي لسلباتها ومخاطرها

تشهد البشرية اليوم ظاهرة عالمية غريبة تسمى (العولمة) تسعى لتوحد فكري ثقافي واجتماعي واقتصادي وسياسي؛ تحمل تحدياً قوياً لهوية الإنسان العربي المسلم خاصة بما يستهدف الدين والقيم المثل والفضائل من خلال التركيز على الناحية الثقافية وتوظيف وسائل الإيصال ووسائل الإعلام، والشبكة المعلوماتية (الإنترنت) والتقدم التكنولوجي بشكل عام لخدمة ذلك مما حول العالم إلى قرية صغيرة كما يقولون، فلم يعد هناك أي حواجز جغرافية أو تاريخية أو سياسية أو ثقافية، وأصبح العالم يخضع لتأثيرات معلوماتية وإعلامية واحدة تحمل قيم مادية وثقافية، ومبادئ لا تتلاءم مع قيمنا ومبادئنا؛ منافية للدين الإسلامي كما أن هناك توجه استهلاكي مفرط نحوها .. دون وعي أو تمييز لنوعية المادة المستهلكة وتأثيرها على تربية وثقافة الأفراد المستهدفة تحت تأثير إغراء لا يقاوم من التدفق الصوري والإعلامي المتضمن انبهاراً يستفز ويستثير حواس ومدارك الأفراد بما يلغي عقولهم ويجعل الصورة التي تحطم الحاجز اللغوي هي مفتاح الثقافة الغربية الجديدة الذي تستهدفه العولمة، الأمر الذي يدعو إلى ضرورة سرعة مقاومة ذلك الغزو لحماية الهوية الثقافية العربية والإسلامية، والعناية بالتربية والتعليم في مختلف مستوياتهما وأشكالهما هي الحصن المنيع.

إذ يرى (الحامد ،ص ١٠٥) "إن على التربية في المدرسة والبيت والمجتمع أن تتصدى لهذه الإشكالية، وأن توجد الوسائل المناسبة لحماية أجيالنا الصاعدة، وأن توعيتهم إلى مخاطر هذه القنوات الغازية، وأن تحصنهم من الداخل، وتزودهم بالمهارات العقلية وبالقيم الأخلاقية القادرة على الوقوف في وجه الثقافات الدخيلة."

كما يدعو (عشقي، ص ٨٥) إلى إعادة بناء الشخصية الثقافية للأمة العربية والإسلامية بتجديد الفكر القومي وتحويله على الانتماء الثقافي والعودة لتراث الأمة القائم على الكتاب والسنة حتى نستطيع الحوار مع العولمة ونضمن عدم التأثر بمغرياتها. ويضيف (السنبل، ص ٨) "إن تطوير التربية والتعليم مرهون بإصلاح عميق شامل طموح يتناول الأهداف فيدققها، والطرائق والأساليب والوسائل فيجدها ويكيفها مع مقتضيات عصر العولمة وضرورة مواكبته، والمحتويات فيحدثها ويجدها، والمعلم فيزيد تدريبه والرفع من شأنه، والمتعلم فيغرس في ذهنه ووجدانه ضرورة التعلم الذاتي والمستمر مدى الحياة."

ويؤكد (يماني، ص ٣٥) "إن القرن القادم قرن يتميز بأهمية المعلومات فيه ومن يملك المعلومة يملك عنصراً قوياً من عناصر القوة، ومن واجبنا أن نأخذ في عين الاعتبار أهمية العناية بالمعلومة في القرن القادم، ونأخذ بيد أولادنا وناشئتنا ومدارسنا ومؤسساتنا للاستفادة من ثورة الاتصالات في العالم والإقبال على استخدام الكمبيوتر والاتصالات الإلكترونية".

ويرى (الطرابلسي، ص ٨١) "مواجهة الغزو الثقافي والإعلامي لقوى العولمة، مؤسسة على ثوابت الهوية العربية وسماتها الإيمانية والحضارية الجامعة، ومسلحة بعقلية انفتاحية على كل منجزات الفكر والعلم والتكنولوجيا، تقرأها قراءة نقدية وتتفاعل معها لتطويعها بما يتناسب مع قواعد وضوابط فكرنا، فلا نرفضها بداعي الخوف والعداء لكل ما هو أجنبي، ولا نذوب فيها بتأثير عقد النقص تجاه الآخرين." وإذا كان للثورة المعرفية تأثيرات إيجابية وسلبية فإنها ستخدم من يحسن الاستفادة من المعلومات والتقدم التكنولوجي والتغيير الثقافي في ظل الهوية العربية والإسلامية، وتوظيفها لزيادة القوة والثروة القومية.

ويؤكد (شحاتة، ص ٢٣) "أن النهضة الحقيقية في المجتمع لا تتم بدون إعادة النظر في المناهج الدراسية من حيث المحتوى والهدف لأن التعليم هو السبيل الوحيد للتحكم في مسار التنمية ورسم خريطة المستقبل، ولقد أثبتت التجارب دائماً أن التقدم قرين العلم والمعرفة، وأن رفاهية الشعوب لا بد أن تعتمد على نظام تعليمي رشيد." من هذا المنطلق أصبح التعليم حجر الزاوية في هذه المرحلة التي تستوجب توجيه الجهود وتسخيرها لتطوير عملية التربية والتعليم وتحسين مناهجها الدراسية في مختلف المراحل التعليمية مع الاهتمام بالتنوع وما

يوافق متطلبات العصر واحتياجات المتعلمين في ظل العولمة إعداداً للتصدي لها والمواجهة، ويعتبر المنهج (المحتوى والطريقة) من أهم المداخل ضمن الإمكانيات التطويرية في التربية والتعليم يشمل عناصره (الأهداف، والمعارف، وأنشطة التعلم، والتقييم) والتطور في المحتوى يلزمه تطور في الطريقة وتحسين استراتيجيات التعليم والتقويم في المدارس ويستلزم ذلك تطوير مهارات المعلمين أولاً من خلال التنمية العلمية التربوية والتقنية للمعلومات وتوظيفها في عملية التعليم والتعلم، مرتكزين على أسس ومبادئ التربية الإسلامية.

ويستوجب للتنمية والتربية أولاً خلفية فلسفية وسياسية عامة، تتوافق والتصوير الإسلامي مع اعتبار طبيعة المعرفة والإنسان واتجاهاته الأخلاقية، أن تتصف التربية المستقبلية بالتنمية المنشودة بخصائص تلبى حاجة الإنسان العربي إلى النمو الشخصي والاجتماعي، والوعي والمشاركة والفكر النقدي، والكفاية الاقتصادية والإنتاجية واستمرار هذه التربية مدى الحياة حسب الحاجة دون إضرار بالآخرين وبالبيئة الطبيعية والاجتماعية.

مراجع الفصل الخامس

- ١ - احمد عبد الرحمن احمد(١٩٩٨)، العولمة، المفهوم، المظاهر و المسببات، مجلة العلوم الاجتماعية، مجلد ٢٦، ع١، القاهرة.
- ٢- الحامد، محمد بن معجب، (١٤١٩) "تطوير المناهج الدراسية بين الواقع والتطلعات " ورقة عمل مقدمة إلى اللقاء السنوي السادس لمديري التعليم بأبها، المعرفة، المملكة العربية السعودية، العدد(٣٥).
- ٣ - السيد، احمد مصطفى عمر(٢٠٠٠)، إعلام العولمة و تأثيره في المستهلك، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، ع ٢٥٦، بيروت، لبنان.
- ٤- السنبل، عبد العزيز (١٤٢٠) " كيف نواجه العولمة "، المعرفة، العدد(٤٨)، الرياض، المملكة العربية السعودية.
- ٥- شحاتة، حسن (١٤١٩) "المناهج الدراسية بين النظرية والتطبيق"، القاهرة، مكتبة الدار العربية، ط١، مصر.
- ٦- الطرابلسي، سمير مصطفى (١٤٢٠)" العرب في مواجهة العولمة " المعرفة ، العدد(٤٧)، الرياض، المملكة العربية السعودية.
- ٧- عشقي، أنور (١٤٢٠): "العولمة : الشياطين تختبئ في التفاصيل " ، المعرفة ، العدد(٤٧)، الرياض ، المملكة العربية السعودية.
- ٨- محمد، سيد احمد (١٩٩٩)، العولمة، المفهوم، السمات، القاهرة الهيئة العامة لقصور الثقافة.
- ٩- محمد، مهدي شمس الدين، (١٩٩٩)، العولمة، مجلة منبر الحوار، ع ٣٧ ، بيروت، لبنان.